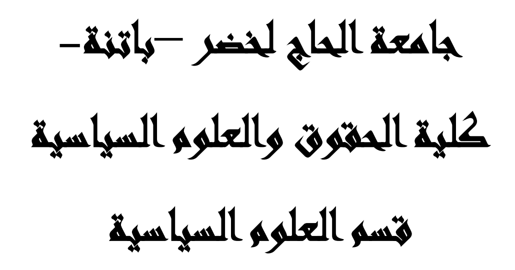


جامعة الحاج لخضر –باتنة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التنافس الأوروبي –الأمريكي- الصيني على منطقة المغرب العربي منذ نهاية الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية: فرع علاقات دولية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن

إعداد الطالبة:

مريم منصوري

إشراف:

أ.د/عبد الناصر جندلي

لجنة المناقشة			
أ.د/مبروك غضبان	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة باتنة
أ.د/ عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة باتنة
أ.د/ عمر بغزوز	أستاذ التعليم العالي	عضوا ممتحنا	جامعة تيزي وزو
د/ عبد الله راقدي	أستاذ محاضر	عضوا ممتحنا	جامعة باتنة

السنة الجامعية 2014/2013

كلمة شكر

الحمد لله وحده والشكر له سبحانه على نعمه التي لا تعد ولا تحصى أن تفضل علي بالتوفيق لإنجاز

هذا العمل ، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يشرفني عظيم الشرف أن أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكثير للأستاذ الدكتور:

عبد الناصر جندلي،

على كل نصائحه القيمة وعلى جميل صبره وحسن تواضعه وأسأل الله أن يزيده بها رفعة.

أشكر كل من صنع لي معروفا وكل من كان لي عونا في أحد الأيام، وكل من علمني حرفا

وأسدى لي نصيحة.

إهداء

إلى روح أبي في العليين " **ساعد** "

إلى الشمعة التي أضاءت ومازالت تضيء دربي أمي " **خديجة** "

إلى زوجي " **حسين** " الذي ساعدني كثيرا و صبر علي

إلى نور حياتي بنتي " **سيدرة المنتهى** "

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل من سخرهم الله لي عونا وسندا

أهدي هذا العمل المتواضع

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: التأصيل التاريخي والنظري للقوى الفاعلة في علاقاتها مع دول المغرب العربي

المبحث الأول: التأصيل التاريخي لعلاقات القوى الفاعلة بدول المغرب العربي.

المطلب الأول: علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بدول المغرب العربي.

المطلب الثاني: علاقة الاتحاد الأوروبي بدول المغرب العربي.

المطلب الثالث: علاقة الصين بدول المغرب العربي.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للقوى الفاعلة.

المطلب الأول: الواقعية ودور القوة في تصنيف القوى الفاعلة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

المطلب الثاني: الليبرالية ودورها في تكريس مبدأ الاعتماد المتبادل والحد من الصراعات الدولية.

المطلب الثالث: نظرية النظم ودورها في تفسير مقومات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

الفصل الثاني: التنافس بين أهم القوى الفاعلة في منطقة المغرب العربي.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي حسب المنظورين الأوروبي والأمريكي.

المطلب الأول: مقومات منطقة المغرب العربي(الموقع، السكان، المناخ، الاقتصاد).

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة من المنظور الأوروبي.

المطلب الثالث: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة من المنظور الأمريكي.

ملخص المذكرة

أولا: الملخص باللغة العربية:

هناك العديد من الأسباب التاريخية و الجغرافية و الجيوسياسية التي تدفع إلى الاهتمام بمسار علاقة دول المغرب العربي بالقوى الفاعلة (اولايات المتحدة الأمريكية، الاتّحاد الأوروبي والصين)، فمنطقة المغرب العربي بموقعها الاستراتيجي الممتاز تمثل امتدادا جغرافيا لدول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الماضي والتاريخ القديم للآتحاد ألأوروبي فيه، فالروابط الاقتصادية و السياسية التي تجمع بين الطرفين قد حفزت الطرفين للدخول في مراحل من التعاون والتعايش والتواصل، جسدتها العديد من المعاهدات والاتفاقيات. أمّا الولايات المتحدة الأمريكية فعلاقاتها مع دول المغرب العربي ليست وليدة اليوم أو مرحلة مابعد الحرب الباردة فحسب، بل بدأت العلاقة المباشرة بين الطرفين بعد قيام الثورة الأمريكية، أين أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة عقد معاهدات تجارية مع دول المغرب العربي، أما العلاقة بين الصين و المغرب العربي فتقوم بالأساس على المساواة والثقة المتبادلة والتعاون والحصول المشترك على المنافع الاقتصادية والثقافية.

كانت منطقة المغرب العربي تقليديا ساحة صراع على النفوذ وحلبة منافسة اقتصادية بين أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية والتي تجسدت في العديد من المبادرات والمشاريع كما أوردناها في بحثنا هذا، وقد دخل لاعب جديد على خط المنافسة اين انصرف اهتمام الصين إلى السبل التي تؤمن لها الارتقاء إلى مصاف القوى الفاعلة (الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد الأوروبي)، بحيث أنشأت العديد من المؤسسات المشتركة بينها وبين دول المغرب العربي، وأبرموا العديد من الاتفاقيات وأصبحت الصين أهم منافس للقوى الفاعلة (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي) في منطقة المغرب العربي وخاصة في مجال الطاقة التي تبني عليها الصين سياستها الجديدة.

من خلال هذا التنافس، هناك العديد من السيناريوهات المستقبلية للعلاقات بين القوى الفاعلة، والتي تتراوح بين توثيق التعاون و التنسيق الأوروبي . الأمريكي لمواجهة الصعود الصيني في منطقة المغرب العربي، أو استمرار التنافس الذي ينتج عنه نجاح مشروع مقابل فشل آخر، أما بالنسبة لمستقبل العلاقات الأمريكية الصينية فقد تم إدراج سيناريوهين هما: سياسة الاحتواء وسياسة الادماج مع التّحوط.

أما انعكاسات التنافس بين القوى الفاعلة على منطقة المغرب العربي فتحتمل سيناريويهين: الأول يتمثل في تعزيز الاتحاد المغاربي، والثاني احتمال تحالف الاتحاد المغاربي مع الصين للتصدي للمنافسة الأمريكية. الأوروبية.

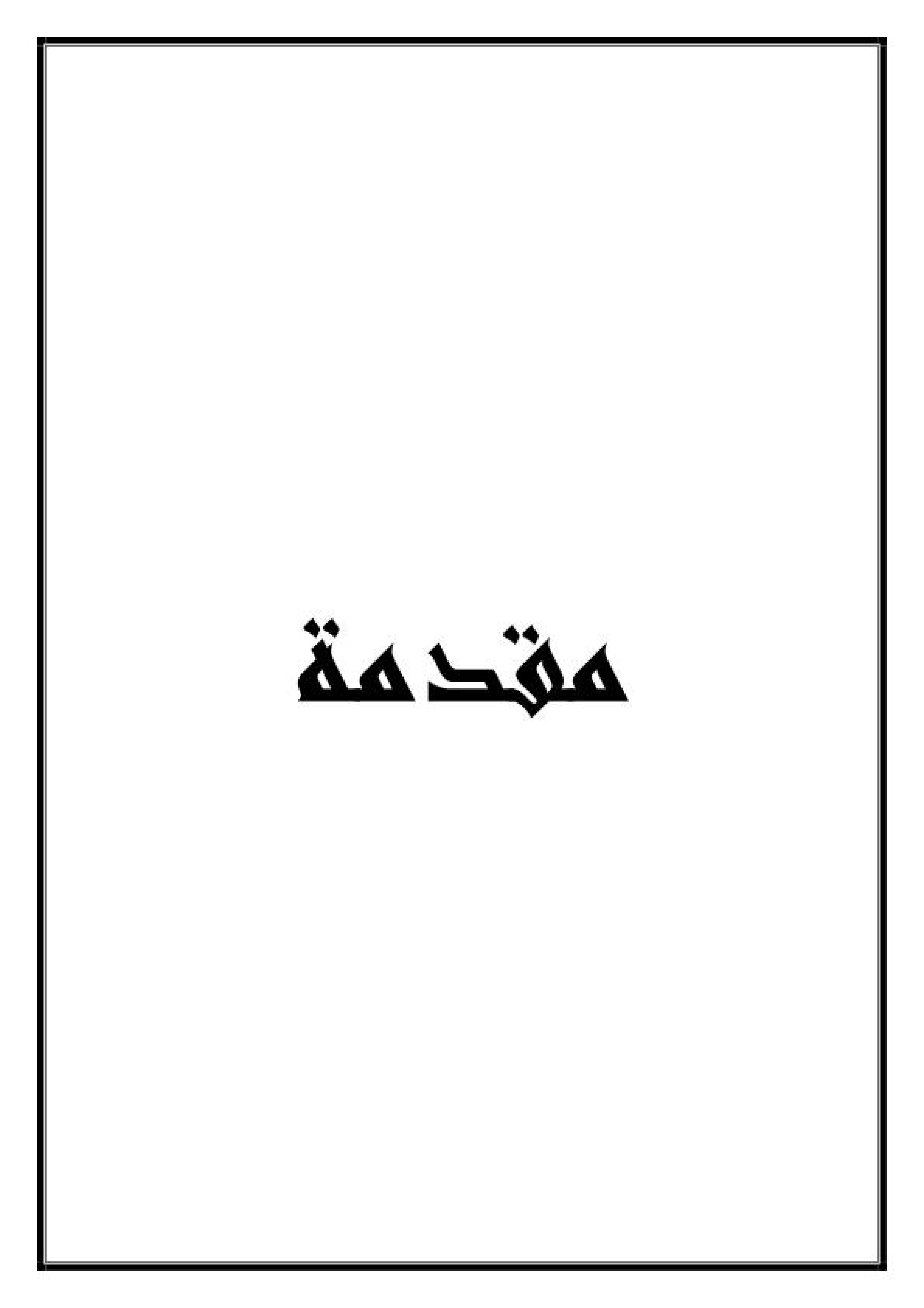
ثانيا:الملخص باللغة الأجنبية:

There are a lot of historical, geographical and geopolitical reasons pushing to care about the course of the Relationship between Arab Maghreb countries and major powers (the United States of America, the European Union and China), since the Arab Maghreb region with its excellent strategic location represent a geographical extension of the European Union countries, in addition to the past and the ancient history of the European Union, and the economic and political links between the two parties which had prompted them to engage in phases of cooperation, coexistence and communication, reflected in many treaties and conventions. However the relationship of the United States of America with the Arab Maghreb countries did not start today or just after the cold war, but the direct relationship between the two parties has started after the American Revolution, where United States of America recognized the necessity of holding commercial treaties with the Arab Maghreb countries, whereas the relationship between China and the Arab Maghreb is mainly based on equality, mutual trust, cooperation and the common access to economic and cultural benefits.

The Maghreb region was traditionally a Square of power struggle and an economic competition arena between Europe and the United States, reflected in many initiatives and projects as mentioned in our research, but a new player has entered the competition, where the China's interest has turned to ways warranting its upgrade to the ranks of actors (the United States, the European Union), as many joint enterprises was established between them and the Arab Maghreb countries, and they concluded several treaties. Then China has become the main competitor to actors (the United States, and the European Union) in the Arab Maghreb region, especially in the energy field that China builds up its new strategy.

Through this competition, there are many future scenarios of relations between the actors, ranging from tightening the European American cooperation and coordination, to face the rise of China in the Maghreb region, or the continuation of competition resulting to a project success with a failure of another, but concerning the future of USA-China relations, two scenarios have been included: a containment policy and integration policy with hedging.

Regarding to the implications of the competition between the actors on the Arab Maghreb region, it can exist in two eventual scenarios: the first one is the strengthening of the Arab Maghreb Union, and the second one is the probability of a Maghreb Union alliance with China to face the European-American competition.



مقدمة

أفرزت العولمة واقعا جديدا تجسد خاصة في امتداد مستوى التنافسية، وتشكيل علاقات جديدة تحكمت في نشأتها وتبلورها مصالح جديدة، فأخذت الدول تشهد تقسيما جديدا، أدى ببعضها إلى إعادة تشكيل ذاتها والتخطيط لمستقبلها بناء على المعطيات الجديدة في العلاقات الدولية لعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، فلم تعد الوحدات السياسية الصغيرة قادرة بمفردها على مواجهة التحديات التي يفرضها عليها التنافس بين الدول الكبرى. وهو ما أدى إلى التفكير ربما في تشكيل تكتلات باعتبارها قوى فاعلة في العلاقات الدولية، تماشيا مع التحولات الدولية الجديدة. وبات من الصعوبة بمكان للدول الصغيرة والضعيفة كالدول المغاربية مثلا التعامل مع هذا الواقع الجديد ألا وهو العولمة والذي أصبح أكثر اقتصادية بما تنطوي عليه من قوى احتكارية ومتنافسة، وخاصة في ظل التحول في العلاقات الأوروبية–الأمريكية من جهة والعلاقات الأمريكية–الصينية من جهة أخرى. وتتنافس هاته القوى الفاعلة على المنطقة المغاربية التي تعتبر إحدى الساحات الدولية الأساسية التي يجري عليها اختبار الرهانات الاستراتيجية العالمية، بسبب موقعها الجيو–استراتيجي الهام. فالمنطقة تشغل مكانة استراتيجية هامة وتشكل بوابة رئيسية على افريقيا.

أهمية الموضوع:

ترتبط أهمية الموضوع مع تزايد اهتمام القوى الكبرى في منطقة المغرب العربي، اذ تخوض كل من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا(خاصة فرنسا) والصين صراع نفوذ للسيطرة على المنطقة أو لكسب ما يمكن كسبه من منطقة تزخر بالنفط والغاز الطبيعي والفوسفات والحديد وتملك سوقا ضخمة. وتعتبر المنطقة التي تستقبل البضاعة الغربية جميعها، وتوضع منطقة المغرب العربي في صلب التوازنات الدولية المقبلة، وتتوفر على كامل المقومات والميزات والموارد الطبيعية. ففي البداية ،كان التنافس شديدا بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا(خاصة فرنسا) غداة الحرب العالمية الثانية بعد نزول جيوش الحلفاء بقيادة أمريكية على الشواطئ المغاربية، واستمر النفوذ بعد جلاء القوات الأمريكية من قواعدها عبر مؤسسات منظمة حلف شمال الأطلسي. ورفضت الولايات المتحدة الأمريكية دوما التنازل عن قيادة الحلف، فأسست الدول الأوروبية المطلة على الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط قوة تدخل سريعة، حماية لمصالحها الاستراتيجية في بلدان المغرب العربي. فدار تنافس شديد في المغرب العربي بين أوروبا وأمريكا. فأوروبا_ وخاصة فرنسا_ تعتبر المغرب العربي مجالها الحيوي ووجودها التاريخي، تخشى من المنافسة مع أمريكا التي تسبب لها نكسة حقيقية. أما عقب نهاية الحرب الباردة، فقد دخل منافس جديد في منطقة المغرب العربي وهو العملاق الصيني، حيث فاجأ الولايات المتحدة الأمريكية بدخوله القوي للمنطقة، وفي المقابل الاستجابة الواضحة لهذا التغلغل الصيني من قبل الدول المغاربية، وهو ما يعني تهديدا واضحا للمصالح الأمريكية والأوروبية في المنطقة المغاربية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك سببان اثنان لاختيار الموضوع، أحدهما ذاتي والآخر موضوعي.

فيما يخص السبب الذاتي؛ فيكمن في اهتمامي الشخصي بمنطقة المغرب العربي ودراسة ما يدور حولها من منافسة وتغلغل وأطماع من قبل القوى الكبرى، ومحاولة الوصول إلى حلول للخروج من هذه الوضعية.

أما السبب الموضوعي؛ فيتمثل في محاولة الإلمام بالمعلومات الكافية فيما يخص منطقة المغرب العربي والتنافس من قبل عدة قوى فاعلة في العلاقات الدولية وليست قوة واحدة. و محاولة بسيطة لتغطية بعض العجز في مكتبتنا بخصوص هذا الموضوع.

حدود الدراسة:

المجال الزمني؛ نظرا للتطورات الهائلة التي حدثت في منطقة المغرب العربي والتنافس القائم بين القوى الفاعلة حولها، فقد خصصنا الفترة الممتدة من نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا لدراسة موضوعنا.

أما المجال المكاني؛ فيتمثل في منطقة المغرب العربي. مع التركيز بشكل كبير على كل من: الجزائر، تونس، المغرب نظرا لأهميتها بالنسبة للقوى الفاعلة.

الإشكالية:

توجد المنطقة المغاربية في قلب التوازنات الدولية، من حيث كونها تمثل امتدادا حيويا للمجال الأوروبي وبوابة رئيسية للقارة الافريقية، إن سياسات القوى الدولية ترى في المنطقة خزانا نفطيا وموقعا استراتيجيا، فضلا عن كونها سوقا للسلاح بامتياز، لكن معطيات اقليمية ودولية أصبحت أكثر تأثيرا في ترسيم راهن المنطقة ومستقبلها، ففي سباق محموم تتنازع الدول المغاربية عدة استراتيجيات:

أولها؛ الاستراتيجية الأوروبية والتي تتعامل مع المنطقة من منطلق توسيع نفوذ أوروبا الاقتصادي والسياسي لتعزيز قدراتها التنافسية مع بقية التكتلات. ثانيها؛ الاستراتيجية الأمريكية التي بدأت تتشكل ملامحها منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، عبر مشروع شراكة أمريكية– مغاربية، حول السياسة الاقتصادية. ثالثها؛ الاستراتيجية الصينية، التي دخلت إلى خط المنافسة بمشاريعها في المنطقة. وعلى غرار ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما طبيعة التنافس القائم بين القوى الفاعلة في منطقة المغرب العربي منذ نهاية الحرب الباردة؟

هناك عدة تساؤلات نستشفها من خلال الاشكالية كالآتي:

- هل هناك تطابق في التصورات الأوروبية والأمريكية والصينية اتجاه منطقة المغرب العربي ؟
- ما هي المشاريع التي أقيمت في منطقة المغرب العربي من طرف القوى الفاعلة ؟
- هل تدرك الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا التنافس الكبير القائم بينهما وبين العملاق الصيني ؟
- ما درجة الخطورة التي تشكلها الصين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في المنطقة المغاربية ؟
- هل ستبقى الدول المغاربية دائما ضحية لمخططات ومشاريع الدول الكبرى؟ وهل تستطيع أن تتخطى مشاكلها وترسم لنفسها استراتيجية لتحمي نفسها من أطماع القوى المتنافسة ؟

الفرضيات:

على ضوء تلك الاشكالية والأسئلة المتفرعة عنها، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى؛ كلما ساءت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي، كلما كانت فرصة الولايات المتحدة الأمريكية أكبر للتمركز والسيطرة على منطقة المغرب العربي.

الفرضية الثانية؛ تعتبر منطقة المغرب العربي المجال الحيوي للاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا، وبالتالي لن تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية بمشاريعها المختلفة واغراءاتها المتعددة أخذ مكانة أوروبا في المنطقة.

الفرضية الثالثة؛ ازدياد التغلغل الصيني في دول المغرب العربي يشكل خطرا كبيرا على القوى الفاعلة الأخرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تسارع للتدخل في المنطقة، من أجل حماية مصالحها بالتعاون مع دول الاتحاد الاوروبي.

الفرضية الرابعة؛ تراجع الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع دول منطقة المغرب العربي، سيجعلها تفقد المكانة التي تحظى بها في المنطقة .

تبرير الخطة:

من أجل معالجة الاشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى التأصيل التاريخي والنظري للقوى الفاعلة المتنافسة في منطقة المغرب العربي، والذي قسم بدوره إلى مبحثين اثنين. المبحث الأول كان عرضا تاريخيا للعلاقات بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين مع دول المغرب العربي كل على حدى. أما المبحث الثاني يضم الإطار النظري للموضوع، وتناولناه في ثلاث مطالب. أوردنا في المطلب الأول من النظرية الواقعية بمسلماتها ومبادئها وأهدافها ودور القوة في تصنيف القوى الفاعلة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة. أما المطلب الثاني فتمثل في النظرية الليبيرالية ودورها في تكريس مبدأ الاعتماد المتبادل، والمطلب الثالث تمثل في نظرية النظم ودورها في تفسير مقومات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

أما الفصل الثاني؛ فيحتوي على ثلاث مباحث. في المبحث الأول تطرقنا في المطلب الأول منه إلى التعريف بمنطقة المغرب العربي وعرض المقومات التي تملكها المنطقة من حيث الموقع و المناخ و الموارد....الخ. أما المطلبين الثاني والثالث فخصصناهما للأهمية الاستراتيجية للمنطقة المغاربية حسب المنظورين الأمريكي والأوروبي. وفي المبحث الثاني؛ أوردنا في مطلبيه الأول و الثاني المبادرات والمشاريع الأمريكية (مبادرة ايزنشتات، مبادرة الشرق الأوسط،....الخ)، وكذا الأوروبية (مشروع الاتحاد من أجل المتوسط،.....الخ) التي أقيمت في منطقة المغرب العربي، بحيث تتجلى درجة المنافسة بينهما. ثم جاء في المبحث الثالث عرض لملامح الصعود الصيني في منطقة المغرب العربي ومؤشراته وكان ذلك في مطلبه الأول، أما المطلبين الثاني والثالث، فقد تم التطرق من خلالهما إلى التنافس الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من خلال طرح مشاريعها المختلفة وتنافسها على النفط الذي سيسبب للقوتين خللا كبيرا.

الفصل الثالث والأخير؛ تضمن سيناريوهات علاقات التنافس بين القوى الفاعلة وتداعياتها على منطقة المغرب العربي. ضم ثلاث مباحث؛ يحتوي كل مبحث على مطلبين. المبحث الأول؛ تمثل في عرض أهم سيناريوهات لمستقبل العلاقات الأمريكية-الأوروبية. أما المبحث الثاني؛ فجاء بسيناريوهات حول مستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية، ثم المبحث الثالث؛ الذي يحتوي على سيناريوهات فيما يخص انعكاسات التنافس على منطقة المغرب العربي.

المقاربة المنهجية:

تماشيا مع الخطة المذكورة أعلاه، قمنا بتوظيف منهج البحث التاريخي المقارن عند تعرضنا للعلاقات بين كل من القوى الفاعلة و دول المغرب العربي على حدى عبر التاريخ. والمقارنة بين المشاريع التي أقيمت في منطقة المغرب العربي من طرف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين من حيث الأهداف والمبادئ والنتائج، حيث كانت المقارنة ضمنية وليست بشكل مباشر. أما المنهج الاحصائي فقد قمنا بتوظيفه عند تطرقنا إلى الاحصائيات و الأشكال البيانية.

الدراسات والأدبيات السابق:

هناك العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بمنطقة المغرب العربي والتنافس عليها، لكن نجد هذه الدراسات منفصلة عن بعضها، بحيث لا نجد التنافس بين القوى الثلاث بالمنطقة، وإنما نجد التنافس بين قوتين أو عرض لتواجد قوة واحدة في المنطقة، من بين هذه الدراسات نذكر: سالم برقوق، "الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي"،2009، د.علي بلحاج، "سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، 2005.

عبد القادر رزيق المخادمي،"الاتحاد من أجل المتوسط- الأبعاد والآفاق"، 2009. عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، 2004.

الصعوبات:

عند اعدادنا لبحثنا، واجهتنا صعوبة إيجاد المراجع أو المصادر التأصيلية للموضوع إلا نادرا. وما وجدناه من مراجع تتناول مواضيع منفصلة كالتواجد الأمريكي أو الأوروبي في المنطقة المغاربية أو التنافس الأمريكي- الأوروبي في المنطقة. والأصعب يتعلق بخصوص المراجع التي تتناول علاقات الصين بمنطقة المغرب العربي والتي تكاد أن تكون منعدمة.

الفصل الأول

التأصيل التاريخي والنظري للقوى الفاعلة

في علاقاتها مع دول المغرب العربي

بعد نهاية الحرب الباردة، لم تنته سياسة القوة و التوازن العسكري، فالواقعية تبدو أنها المقترب الأكثر فعالية في تحليل العلاقات الدولية، كما تعد من المفاتيح الضرورية لفهم الظواهر الدولية، و مع ذلك يمكن اعتبار أن الواقعية وحدها لا تستطيع أن تفسر كل شيء، و أي قائد أو صاحب قرار سياسي متمرس، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التفسيرات و الإيضاحات التي تمده بها المتطورات الأخرى، فالليبرالية مثلا تحدد الإمكانيات و الوسائل التي يمكن للدولة استعمالها لتحقيق مصالح مشتركة، كما تحدد أهم القوى الاقتصادية التي تساعدها على فهم سبب اختلاف الدول في خياراتها الأساسية، إضافة إلى ذلك فإن التوجهات الليبرالية تعتقد أن الهيمنة الأمريكية ستقلص من مخاطر الصراعات الإقليمية و ستعزز فرص السلام الديمقراطي، لذا فإن الوصفة الليبرالية تصبح أكثر أهمية طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر في توفير الأمن و الاستقرار للعديد من المناطق، أما نظرية النظم فتكمن أهميتها في تحليل المدخلات و المخرجات التي تفسر العلاقات بين الدول. لذلك فإن هذه المقربات المتقاطعة من الناحية المنهجية، ترصد جوانب هامة في السياسة الدولية، و فهمنا قد يعتريه بعض القصور، إذا ما انصب اهتمامنا على إحدى المنظورات دون الأخرى، لهذا فإن الدبلوماسي أو صانع القرار السياسي يلزم عليه أن يتوفر على ميزات خاصة أبرزها الدراية الأكاديمية و الفهم العميق لهذه الاتجاهات التي تكمل بعضها البعض، فإذا كان لا ينبغي عليه أن يتجاهل أهمية عنصر القوة، فإنه إلى جانب ذلك يجب أن يؤمن بدور القوى الوطنية و دور المؤسسات الدولية و العلاقات بين الدول الكبرى سواء كانت تعاونية أو تنافسية.

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل البحث في الأصول النظرية التي تخدم الموضوع وكذا الأصول التاريخية، نبدأ بالنظرية الواقعية بحيث نتعرض إلى أهم المبادئ و النقاط الأساسية التي تقوم عليها هاته النظرية، ثم النظرية الليبرالية و نظرية النظم أما المبحث الثاني فيحتوي على التأصيل التاريخي حيث يتطرق إلى العلاقات التاريخية بين القوى الفاعلة و بلدان المغرب العربي

المبحث الأول: التأصيل التاريخي للقوى الفاعلة في علاقاتها مع دول المغرب العربي:

المطلب الأول: علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بدول المغرب العربي:

إن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن العلاقات بين الو.م.أ و دول المغرب العربي، ليست وليدة مرحلة ما بعد الحرب الباردة، و لا هي كانت ضعيفة قبل السنوات المنصرمة، فقد بدأت العلاقات المباشرة بين دول المغرب العربي و الو.م.أ بعد قيام الثورة الأمريكية مباشرة، حيث فقدت السفن الأمريكية التي كانت تجوب البحر الأبيض المتوسط حاملة العلم البريطاني (الحماية البريطانية)، تلك الحماية التي اكتسبتها من خلال المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع دول المغرب العربي، و لكن التطورات التي حدثت خلال حرب الاستقلال الأمريكية، جعلت البريطانيين يتخلون عن حمايتها التي أصبحت معرضة لهجمات دول المغرب العربي، نظرا لعدم وجود معاهدات مع الأمريكيين، يمكن من خلالها حماية سفنهم من الهجمات.

بعد استقلالها، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أن تجارتها في خطر مما جعل الحكومة الأمريكية تتقرب من الدول المغاربية باستقلالها، و قررت أن تشكل لجنة دراسة الوضع، و توصلت إلى ضرورة ابرام معاهدات تجارية مع دول المغرب العربي. و قد نجحت في عقد اتفاقيات مع المغرب الأقصى في يوليو سنة 1786م مقابل عشرة آلاف دولار، و هدايا أخرى مقابل خمسة آلاف دولار. و بسبب مطالبة حكومات الدول الأخرى بمبالغ مالية طائلة باءت محاولات التوصل معها إلى عقد اتفاقيات بالفشل. و السبب في ذلك، هو عدم توفر أموال في الخزينة الأمريكية لفك أسرارهم و الدفاع عن سفنهم، حيث بلغ عدد السفن المحتجزة في الأسطول للجزائر أحد عشر سفينة، و قامت كل من تونس و طرابلس بشن العديد من الهجمات[1]. لذلك قرر الكونغرس الأمريكي تشكيل وفد برئاسة "جيمس لياندر كاتركرت" ليتوصل إلى اتفاقيات تجارية، و توصل إلى عقد اتفاق مع الجزائر بعد التزام الوفد الأمريكي بدفع 642000 دولارا نقدا، و دفع 216000 دولار كمعدات بحرية، و صادق على ذلك سنة 1796 و نجح في عقد معاهدة مع تونس بقيمة 12000 دولار، تونس 107000 دولار، و كل ذلك بمثابة رضوخ الولايات المتحدة الأمريكية لدول المغرب العربي[2].

و سنتناول علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع كل دولة من دول المغرب العربي محل الدراسة، على النحو التالي:

الجزائـر:

تعتبر الجزائر من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776.

في عام 1759؛ كانت أول معاهدة سلم بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر.

في عام 1796؛ تمت المصادقة على أول معاهدة سلم بينهما، و تنص المعاهدة على:

- إطلاق سراح الأسرى الأمريكيين.

[1] "العلاقات التونسية-الأمريكية قبل الحماية الفرنسية " http://www.attarikh:alarabi.ma/htm/addady.2020/htm.

[2] نفس المرجع

- إقامة سلم دائم مع الجزائر.
- توسط الجزائر لإبرام معاهدتين مماثلتين مع تونس و طرابلس[1].

في عام 1812؛ وقع خلاف بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية حول كيفية دفع الضريبة السنوية، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تود الدفع نقدا بينما الجزائر تريدها كمعدات حربية.

في عام 1815؛ تم الإعلان عن الحرب بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية، و كانت الهزيمة من نصيب الأسطول الجزائري.

و في نفس سنة 1815: التوقيع على معاهدة جديدة بين كل من الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية و التي تم بموجبها إلغاء الضريبة السنوية، و إطلاق سراح الأمريكيين و دفع التعويضات.

تعتبر هذه المحطات الأقدم في تاريخ العلاقات بين الجزائر و الو.م.أ، و قد تطرقنا إليها بشكل مختصر لأنه لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها.

لقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية الاستعمار الفرنسي للجزائر و اعتبرته خدمة لمصالحها. و بما أن الجزائر لم تعد لها شخصية مستقلة فقد ألغت المعاهدات التي تربط بينهما[2].

في عام 1955: قد تم رفض إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة و ذلك بطلب من فرنسا بحجة أنها قضية داخلية[3].

و لكن في سنة 1959: أصبح حلفاء فرنسا في الحلف الأطلسي يضغطون عليها من أجل وقف الأعمال الوحشية ضد الشعب الجزائري.

و في عام 1960: كان النصر للقضية الجزائرية، و فاز مشروع قرار تحديد المصير، بـ 68 صوتا مقابل 27 و امتناع 08 عن التصويت.

و في عام 1961: أصدرت الدورة السادسة عشر للأمم المتحدة لائحة لاستئناف المفاوضات، و كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول المتحمسين لذلك التفاوض بين الطرفين.

و في عام 1962: التوصل لعقد مفاوضات لوقف إطلاق النار وقد كان الرئيس الأمريكي المبادر ببعث رسالة تهنئة للشعب الجزائري.

من 1962-1965: تميزت العلاقات بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية بنوع من التوتر و الخلاف خاصة على الصعيد السياسي ففي 1962 تم اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالحكومة الجزائرية، و كان وليام

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل سنة 1830، الجزائر، دار البعث، الجزء الأول، 1985، ص 232.

[2] راي ايروين، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب العربي و الولايات المتحدة الأمريكية 1776-1816، ترجمة: اسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1978، ص 245.

[3] محمد السعيد هارون، صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية، مجلة المجاهد، العدد 1143، 2 جويلية 1982، ص 78.

بورتر أول سفير في الجزائر، بالمقابل لم يصل السفير الجزائري إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلا في 05 سبتمبر 1963، و هو ما كان للأمريكيين بمثابة معاداة لهم.

أما من الجانب الاقتصادي فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر مساعدات معتبرة حيث وصلت عام 1962 إلى 38 مليون دولار[1].

و في عام 1963: حوالي 39 مليون دولار، و في عام 1964 بحوالي 43 مليون دولار، بالرغم من هذه المساعدات إلا أن الجزائر أخذت تتهم الولايات المتحدة الأمريكية بعدم بيعها لأسلحة، و غيرها من الاتهامات.

في عام 1965: قررت الولايات المتحدة الأمريكية خفض هذه المساعدات حتى تغير الجزائر موقفها اتجاه الولايات المتحدة.

في عام 1967: عرفت العلاقات بين البلدين توترا ملموسا بسبب التصريحات الخاصة بمعارضة الإمبريالية الأمريكية في الفيتنام و إفريقيا والشرق الأوسط، و بعدها قامت الحكومة الجزائرية بقطع العلاقات مع واشنطن بسبب مساندتها لإسرائيل في حرب 1967، و في هذه السنة اجتمعت الدول العربية و من بينها الجزائر على منع تدفق النفط و الغاز للولايات المتحدة الأمريكية[2].

و في عام 1974: تم استقبال الرئيس الأمريكي للرئيس الجزائري هواري بومدين في البيت الأبيض بالرغم من عدم وجود علاقات تربط بين الدولتين في تلك الفترة[3].

في عام 1980: قام أول أسطول أمريكي بزيارة للجزائر بميناء وهران وشراء الجزائر لطائرات شحن أمريكية.

- منذ بداية التسعينات أي بعد نهاية الحرب الباردة، كانت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية غير مستقرة نوعا ما، و ذلك بسبب الأحداث التي جرت في الجزائر، و منذ منتصف التسعينات تحسنت العلاقات بينهما، و لوحظ ذلك من خلال الزيارات المتبادلة بين البلدين سواء لأغراض سياسية أو أمنية أو اقتصادية .

في عام 1997: زيارة مساعد كاتب الدولة، المكلف بالشرق الأوسط "مارتن أنديك" للجزائر، و كانت رسالته هي رغبة بلاده في الحضور للجزائر بشكل قوي

في عام 1999: عودة "مارتن أنديك" للجزائر، حاملا رسالة من بيل كلينتون إلى عبد العزيز بوتفليقة بحيث شدد على ضرورة العمل على إتمام وحدة المغرب العربي.

في عام 2001: أول اجتماع بين الرئيسين "عبد العزيز بوتفليقة" و الأمريكي "جورج بوستن" و اللذين تطرقا إلى الملف الاقتصادي.

---

[1] نور الدين حشود، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية و العولمة، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص ص 30-31.

[2] Hocine Bokara, Idiology And Pragmatism in Algerian FOreign Policy, university algeriers diploma and university of lancaster,department of politi, june 1986, p 194.

[3] Ipid, p 151.

و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: التي مست نيويورك و واشنطن، و تسببت في إعادة صياغة الإستراتيجية اتجاه العالم. قام الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" بزيارته الثانية لواشنطن في 2001/11/02 بحيث أجرى محادثات مع الرئيس الأمريكي جورج وولكر بوش، بحيث قال الرئيس بوتفليقة "أن الجزائر التي اكتوت بنار الإرهاب لعشرية كاملة تخشى ما أحاط ببلدكم، وليس لها إلا أن تكون متضامنة مع الولايات المتحدة الأمريكية" و قد كانت هذه الكلمة هي التي أحيت المقابلة و لاقت تجاوبا كبيرا.

في عام 2003: قام وزير الخارجية الأسبق كولن باول، بزيارة للجزائر، و ناقش العديد من القضايا أهمها: محاربة الإرهاب، الجانب الاقتصادي، و ضرورة إحياء الوحدة المغاربية[1].

تونـس:

تعتبر اتفاقية السلام و الصداقة التي وقعتها تونس مع الولايات المتحدة الأمريكية التي صادق عليها الكونغرس الأمريكي في مارس 1879م، بداية لعلاقة مباشرة و رسمية بين الدولتين، استمرت حتى فرض الحماية الفرنسية على تونس، تلك الاتفاقية التي ركزت على ضرورة حماية رعايا كلتا الدولتين و ممتلكاتها في عرض البحر، و كذلك التأكيد على أنه إذا دخلت الدولتان في الحرب فإن سفن الدولة الأخرى التجارية لا يقتض عليها أن تحتجز من الطرف الآخر[2].

بعد التوقيع على المعاهدة و التصديق عليها دخلت العلاقات التونسية–الأمريكية مرحلة جديدة، التي تأثرت بالأحداث، و بالذات حرب الولايات المتحدة الأمريكية ضد طرابلس و فيما بعد ضد الجزائر سلبا.

حدثت تطورات عديدة كان لها الأثر على العلاقات التونسية–الأمريكية، فالحرب ضد طرابلس جعلت الخلافات تتطور بين التجار التونسيين، و بين القنصل الأمريكي "إيتون" الذي أصبح لهم مدان بالكثير من الأموال (34000 دولار اسباني).

قبل منتصف القرن التاسع عشر، بدأت المصالح الأمريكية في التنامي في دول البحر الأبيض المتوسط من بينها تونس، التي أخذ الأمريكيون كغيرهم من رعايا الدول الغربية في التوافد عليها كتجار، و باحثين عن فرص استثمارية، و لذلك ففي الأربعينيات و بداية الخمسينيات، وافق الباي على فتح الفروع لقنصلية الولايات المتحدة الأمريكية في (المهدية، سوسة) و ذلك لزيادة النشاط الاستثماري الأمريكي.

إن المصالح الأمريكية في تونس أخذت في النمو في منتصف القرن التاسع عشر، لم تقتصر على تامين التجارة بل لمحاربة الرقيق والاهتمام بشؤون اليهود التونسيين، و من بين هذه المصالح الاستعانة بالتونسيين كنواب للقنصل الأمريكي في عدد من المدن التونسية، و محاولتها البحث عن الأسواق لأسلحتها في تونس.

[1] نور الدين حشود، المرجع السابق الذكر، ص 60.

[2] "تركي بن عجلان العاركي، العلاقات التونسية–الأمريكية قبل الحملية الفرنسية
http://www.attarikh.alarabi.ma/htm/addad%2050/addadsparties.htm.

لقد وقفت الو.م.أ موقف الحياد من الغزو الفرنسي لتونس، و يبدو أن السياسة الأمريكية في تلك الفترة كانت تنتهج سياسة عدم التدخل في شؤون الغير، أما القنصل الفرنسي في تونس فقد طمأن قناصل الدول الأجنبية في تونس، و بالذات القنصل الأمريكي، فقد وعده بالحفاظ على رعاياه و لن تمس مصالحها[1].

لقد كان التركيز الأمريكي في علاقته مع تونس عل بعدين، الأمني و السياسي:

التعاون الأمني:

بمبادرة من رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس سابقا "السيناتور تشارلز بيرس" تم تشكيل اللجنة العسكرية التونسية الأمريكية لعام 1987، و قد حافظت هذه اللجنة على انتظام دورتها، باستثناء اجتماع عام 1991، بسبب حرب الخليج الثانية.

و عقد اجتماع في 1998: بحضور وزير الدفاع التونسي "الحبيب بن يحي" و مساعدة وزير الدفاع الأمريكي للشؤون السياسية "والتر سلوكم" و اتسع التعاون الأمني في مجموعة مجالات، هي:

- إجراء مناورات مشتركة مرة في السنة.
- منح تجهيزات و معدات عسكرية للجيش التونسي.
- في منتصف الثمانينات تجاوزت المساعدات الأمنية تسعة بالمائة من مجموع الإنفاق العسكري التونسي، و تدرجت إلى أربعة بالمائة في منتصف التسعينات[2].

التعاون الاقتصادي:

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية الرابعة من بين مزدوج تونس من التجارات، و المرتبة الثاني عشر بين زبائنها، و ذكرت الدولة لشؤون الخارجية التونسي "الطاهر صيود" عند زيارته في 1999، وجود 30 شركة أمريكية في تونس، استثماراتها 450 مليون دولار، المبادلات التجارية 250 مليون دولار سنويا.

بين عامي 1992 و 1996 قيمة الاستثمارات الأم في تونس 25 مليون دولار

في التسعينات: قطاع النفط و الغاز:

خريف 1997 حصلت مجموعة "أبل برود أكت اكسيلوريش" على حق التنقيب عن النفط و الغاز بجنوب غرب البلاد، يتوزع على مساحة 4500 كلم.

في ماي 1998: منحت مجموعة "أنشوتر تونير كور بوريش" حقا مماثلا في السواحل الشمالية الشرقية على مساحة 9000 كلم.

في فيفري 1999: قام وفد من الشركة بزيارة إلى تونس، و أقيم مصنع للغاز الصناعي بالتعاون مع مجموعة "أمير برواداكت" في منطقة سليمان[3].

---

[1] نفس المرجع.

[2] ا"العلاقات التونسية-الأمريكية" http://www.Islamicnwes.net/common/viewletem.asp?poc/d..2....

[3] نفس المرجع.

تستند تونس في علاقاتها مع الو.م.أ على اهتمامها الكبير بتوثيق علاقاتها مع إسرائيل. فتونس ترى أن دور الحكومات المغاربية بشكل عام في إيجاد "حل سلمي" للصراع العربي الإسرائيلي. هو الدور الرئيسي لتعميق العلاقات بين تونس و الولايات المتحدة الأمريكية.

و لقد بدأت الاتصالات في 20 جوان 1952. من خلال الباهي الأدغم الذي التقى في نيويورك بممثل إسرائيل في الأمم المتحدة آنذاك[1].

إن إحدى الخطوات التي قام بها الرئيس التونسي، أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1990، هي مخاطبته بشكل خاص الجالية اليهودية التونسية المقيمة في أمريكا، و دعوته لها لزيارة تونس، و هو ما يذكرنا بالنصيحة التي وجهها السفير الإسرائيلي في باريس إلى "بورقيبة" سنة 1956 حول أهمية الاعتماد على اليهود الأمريكيين للتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية[2].

المغــرب:

كان المغرب أول دولة بادرت إلى الاعتراف بأمريكا بعد استقلالها سنة 1776 عقب الست سنوات ضد بريطانيا، فبعد استقلالها، أي الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت تدرك أن تجارتهم في خطر، الأمر الذي جعل الحكومة الأمريكية تتقرب من الدول المغاربية بحيث قامت ببعث لجنة لدراسة الأوضاع في المنطقة و توصلت هذه اللجنة إلى عقد معاهدات تجارية، منها اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب الأقصى في يوليو سنة 1786 مقابل 10.000 دولار و هدايا أخرى خمسة آلاف دولار.

كانت العلاقات بين البلدين تتم عبر وساطة الدول المتحكمة في مصير أمريكا، مثل: فرنسا، انجلترا، اسبانيا، البرتغال، و ألمانيا. و هناك أكثر من بحث يؤكد على أن المغاربة حطوا الرحال بأمريكا قبل "كولومبس" كما تحدث الحجري في بداية القرن 17م عن وصول أسطول مغربي إلى شمال كندا.

في سنة 1834: عقد السلطان عبد الرحمان معاهدة أمن الملاحة و تنظيم التجارة و الدفاع المشترك، و تبادل الأسرى مدتها نصف قرن (50 سنة) مع أمريكا.

في عام 1855:رغبت أمريكا في انضمام المغرب إلى الحلف الروسي الأمريكي ضد تركيا، مقابل استرجاع (سبتة و مليلة) إلا أن المغرب كان متضامنا آنذاك مع العثمانيين.

في سنة 1956: كان إيزنهاور أول رئيس دول يعين سفير بالمغرب.

في سنة 1957: قام الملك محمد الخامس بزيارة رسمية إلى أمريكا، و بذلك كانت أمريكا أول دولة اعترفت عالميا بالمغرب المستقل.

---

[1] طاهر الأسود، "ثوابت العلاقات التونسية-الأمريكية"، http://www.ifriqiyah.com/cms/content/view/s10/1/ 2007/12/8.

[2] نفس المرجع.

في 1959: و بعد زيارة الرئيس للمغرب، صدر بيان مشترك أكد على إجلاء القواعد العسكرية من المغرب و سحب القوات الأمريكية قبل متم سنة 1963.

في عام 1985: اجتهد المسؤولون المغاربة للبرهنة للأمريكيين أن المغرب يعامل المستثمر الأجنبي على قدم مع نظيره المغربي، و أن المغرب متمسك بالعمل على تطبيق سياسة الخصوصية.

في عام 1995: تم إبرام اتفاقية في إطار تعاون التجارة و الاستثمار الاقتصادي الثنائي.

في عام 2000: و بعد زيارة الملك محمد السادس لأمريكا شرع المغرب في إدخال الإصلاحات عبر تحرير المؤسسات الضرورية لتوفير أحسن ضمانات للربح و الاستقرار للمستثمرين الأجانب، و إعادة تنظيم القطاع المالي و الاستمرار في خوصصة عدد من المقاولات العمومية.

في عام 2004: اعترفت أمريكا بالمغرب حليفا من خارج الحلف الأطلسي[1].

هناك جملة من الاتفاقيات التي ربطت بين البلدين.

في عام 1975: اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي

في عام 1998: مبادرة "إيزنشات" و هي المبادرة التي ركزت على القطاع الخاص.

في عام 2004: توجت هذه الاتفاقيات باتفاقية التبادل الحر: حيث سارع ملك المغرب محمد السادس (إبان زيارته إلى الو.م.أ في أفريل 2002)[2] بقبول عرض الرئيس "بوش" ببدء المفاوضات بهدف التوقيع على اتفاق التبادل الحر.

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 79.

[2] بشارة خضر، مرجع سابق الذكر، ص 72.

المطلب الثاني: علاقة الاتحاد الأوربي بدول المغرب العربي:

الجزائـر:

تعود بدايات عهد التعاون بين المفوضية الأوروبية و الجزائر إلى تموز/ يوليو 1969، عندما جرى توقيع اتفاقية لمدة خمس سنوات تربط الجزائر بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (التي كانت تشمل ست دول آنذاك)[1].

بالنسبة للعلاقات الأوروبية-الجزائرية في فترة التسعينيات فقد تميزت بالجمود و التوتر نوعا ما، إذ تقول "د. كلير" المختصة في العلاقات الدولية في شؤون الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و علاقاتها بأوربا، بأن العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تحكمها لمدة طويلة العلاقة بين الجزائر و فرنسا، إلا أنها شددت على أن التأثير الفرنسي كان منحصرا في المجال الدبلوماسي، و لم يمس العلاقات التجارية[2].

تجدر الإشارة هنا إلى أن القيادة الجزائرية كانت و لازالت دائما مصرة في علاقاتها مع أوروبا على احترام سيادة الجزائر و دور هذا البلد الإقليمي في شمال إفريقيا، و هذا ما يفسر تحفظها و رفضها للمبادرات الأوروبية التي يراد إملاؤها عليها دون أن تتم استشارتها فيها، و دعا الأوروبيون إلى ضرورة أن يأخذوا هذه الخاصية بعين الاعتبار لدى تعاملهم مع الجزائر[3].

و مع دخول اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، شرعت الجزائر في علاقة شراكة كاملة مع الاتحاد الأوروبي، بحيث يبلغ حجم التجارة مع الاتحاد الأوروبي حوالي 24 مليار دولار، و معظم هذا المبلغ من واردات البترول إلى الاتحاد الأوروبي، مما جعل الجزائر أحد أكبر الشركاء التجاريين في المنطقة الأورو-متوسطية و كانت مرتبة الجزائر في عام 2004 هي التاسع عشر ضمن جميع الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي[4].

عقب التقدم الملحوظ الذي شهدته العلاقات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، تم التأكيد على الطابع الاستراتيجي للحوار البرلماني بين الطرفين و ضرورة تعزيز التعاون بينهما، في إطار (سياسة الحوار الأوروبية الجديدة) و أكدوا دعمهم لمسار الإصلاحات السياسية في الجزائر الذي يتم تعزيزه حاليا، معتبريC XWZSXن أن هذه الإصلاحات تمثل فرصة تاريخية، و قد شجع الاتفاق التفكيك الجمركي بغية إيجاد في إطار هذا الاتفاق حل في أقرب الآجال[5].

عند زيارة "ستيفان فوله" المفوض الأوروبي المكلف بالتوسع و سياسة الجوار لإجراء مباحثات جديدة حول تعديل اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، قال إن العلاقات الأوروبية-الجزائرية تسير بخطى ايجابية، و أنه تم

---

[1] " العلاقات الجزائرية-الأوربية"، http://djelfz.info 2007.

[2] "علاقة الجزائر بأوربا و التأثير الفرنسي"، http://sawt.alahrar.net/online/modules.php? 2009.

[3] نفس المرجع.

[4] العلاقات الجزائرية-الأوربية، المرجع السابق الذكر.

[5] "الجزائر و الاتحاد الأوربي، إبراز الطابع الاستراتيجي للحوار البرلماني"، http://www.ennaharonline.com/.../86203/ 2011/2/4.

اعتماد أربعة برامج جديدة هامة لسنتي 2010-2011 بقيمة إجمالية تقدر بـ 96,5 مليون يورو، و تخص برامج دعم و مصاحبة لسياسات قطاعية مثل التعليم العالي و المياه و التطهير مضيفة بأن اتفاق التمويل للمرحلة الثانية لبرنامج الدعم وقع في أفريل 2010، و ركز على تعديل بنود اتفاق الشراكة، و خاصة تأجيل التفكيك الجمركي إلى حدود 2020 بدلا من 2017، و الجانبان درسا أيضا إقامة مجموعات للصداقة البرلمانية، فضلا عن التحفيز لتنظيم لقاء بين الكتاب الأوروبيين و الجزائريين و المهرجان الثقافي الأوروبي[1].

و قد استفادت الجزائر من مشاريع أخرى وجهها الاتحاد الأوروبي إلى المنطقة المتوسطية، مثل "برنامج الشراكة الأوروبية للتعليم العالي" المسماة بـ "تيموس3" و "تيموس 4"، و يهتم برنامج الشراكة أساسا بانفتاح الجامعة على الاقتصاد، مع دعم المشاريع الجزائرية في هذه الأطر الثلاث بمليون و 300 ألف يورو، و يضمن برنامج "تيموس" الذي دام بين عامي 2005 و 2008، تأهيل 200 أستاذ جامعي على مرحلتين من خلال الإنترنت لتطوير التعليم عن بعد في الجزائر، و تمثلت المرحلة الأولى من البرنامج بمساعدة الطرف الجزائري في الحصول على الوسائل التقنية و التربوية اللازمة لتفعيل نظام التعليم عن بعد و التعليم عن طريق المشاركة، و في المرحلة الثانية قدمت المجموعات الجزائرية التي جرى تأهيلها، مجموعة من المقترحات المتصلة بنظام التأهيل عن بعد، و على صعيد آخر، تعتبر الجزائر أن مشروعها مع الاتحاد الأوروبي تحت اسم "أوميديس" وصل إلى نهايته و أنه حقق النتائج المرجوة منه[2].

و تشيد فرنسا بالتوقيع على اتفاقيتي تعاون بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر، و هي مذكرة تفاهم تتعلق بالبرمجة المالية لعامي 2011-2013 البالغ قدرها 172 مليون يورو، و اتفاق تمويل برنامج دعم التعليم العالي الجزائري بمبلغ قدره 5,21 مليون يورو، و هذه تعتبر إشارة ايجابية لمستقبل العلاقة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الأوروبية للحوار[3].

تونس:

تمثل أوربا حاليا الشريك الأساسي لتونس من الناحية الاقتصادية، إذ يبلغ حجم المبادلات التجارية حوالي 80 بالمائة من التجارة الخارجية لتونس، كما أن مجمل الاستثمارات الخارجية المباشرة التي تنتفع بها تونس متأتية من الشريك الأوروبي، إلى جانب أهمية التعاون المالي و العلمي و التكنولوجي و الثقافي و السياحي إذ أنه نسبة السياح الوافدين إلى تونس تبلغ 90 بالمائة و تستقطب الدول الأوروبية أعلى نسبة من الجالية التونسية المقيمة بالخارج.

انطلاقا من هذه المعطيات وأخذا بعين الاعتبار أهمية البعد الأوروبي في الدبلوماسية التونسية و ديناميكية الاندماجية الأوروبي، وتحرص تونس على تعزيز العلاقات التعاونية متعددة الأطراف مع الهيئات الأوروبية، و تدعيم التعاون الثنائي مع الدول الأوروبية خاصة منها بلدان أوربا الجنوبية باعتبارهم الشركاء التقليديين لتونس، و

---

[1] "استئناف المفاوضات بين الجزائر و الاتحاد الأوربي حول تعديل اتفاق الشراكة "، http://Algerie360.com/37839.

[2] "التعاون الأوربي الجزائري يجدد العلاقة بين بحاثة البحر المتوسط"، http://www.carojar.org/2009.

[3] "التوقيع على اتفاقيتي تعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوربي"، http://www.diplomatie.gov.fr/article1099.htm.

حرصت تونس منذ الاستقلال، على إرساء تعاون مثمر مع دول أوربا الشمالية و يركز على مبادئ الصداقة و الاحترام المتبادل، كما تسعى إلى تدعيم العلاقات السياسية و التعاون الاقتصادي و الثقافي مع البلدان الشرقية التي تعتبر في السياسة الخارجية التونسية فضاء للتعاون.

في سنة 1969: يمثل تاريخ أول اتفاق أبرم بين الطرفين، و الذي كان يقتصر على تنظيم المبادلات التجارية بين الجانبين، و قد تمت مراجعته باتفاق التعاون المبرم سنة 1976.

في سنة 1995: في 17 جويلية جاء اتفاق الشراكة التونسي-الأوروبي، و هو الأول من سلسلة اتفاقيات شراكة أبرمها الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، ليعطي دفعا جديدا للتعاون بين الجانبين، ليرتقي بعلاقته مع تونس و الاتحاد الأوروبي من العلاقات القائمة على المعونة و الامتيازات الظرفية إلى علاقة شراكة و معاملة بالمثل.

في سنة 1996: بدأت تونس بتطبيق الجانب التجاري من الاتفاق.

في سنة 1998: يمثل دخول الاتفاق حيز التنفيذ الفعلي.

من سنة 2010 إلى سنة 2013: توقيع مذكرة تفاهم بشأن البرنامج التوجيهي الوطني الجديد، و ذلك بموازنة قدرها 240 مليون بالنسبة للتعاون الفني و المالي بين الاتحاد الأوروبي و تونس، و قد أكد السيد "ستيفان فول" المفوض الأوروبي المكلف بالشؤون التوسعية، و سياسة الحوار الأوروبية على مستوى العلاقات بين تونس و الاتحاد الأوروبي، الذي قال "إنها متينة، و نموذج يحتدى به بالنسبة لبلدان المنطقة الأخرى" و أوضح السيد ستيفان خلال لقائه "أن سنة 2010 تبدو منذ بدايتها سنة واعدة على صعيد العلاقات بين تونس و الاتحاد الأوروبي".

المغـرب:

إن العلاقات المغربية الأوروبية، و حسب سياقها التاريخي ليست وليدة اليوم، و ليست نتيجة ظرفية معينة، و إنما جاءت نتيجة مجموعة من التراكمات و العلاقات التي تحكم في أساس العلاقة و التعاون بين الطرفين، إذ أن هناك أسباب جغرافية تجعل المغرب يربط علاقته بأوربا أكثر من أي جهة أخرى هذا بالإضافة لأسباب حضارية و الإرث الاستعماري، و غيرها من الأسباب التي جعلت المغرب و أوربا بل و فرضت التعاون و التناسق بينهما في عدة مجالات.

لقد راهن المغرب، و منذ حصوله على الاستقلال على أوربا، بحيث عبر عن رغبته في مواصلة علاقاته مع الدول الأوروبية بغية النهوض باقتصاده الفتي، عن طريق الاستفادة من الفعالية التي يتميز بها الاقتصاد الأوروبي، و في هذا الإطار ظل المغرب معتمدا بشكل أساسي على الفلاحة على حساب الصناعة، و حاول جاهدا تطبيق الاتفاقيات المبرمة بينه و بين المجموعة الأوروبية بحسن النية، أما الطرف الأوروبي فظل ينظر إلى المغرب كسوق لتصريف منتوجاته و تزويده بالمواد الأولية[1].

[1] حاتم بن. ع، العلاقة بين المغرب و الاتحاد الأوربي: "في مرحلة ما بعد انهيار جدار برلين"،

في سنة 1963: انطلقت المفاوضات بين المغرب و المجموعة الأوروبية التي آلت إلى إبرام اتفاقية تجارية تفضيلية بين الطرفين سنة 1969.

في سنة 1976: تم التوقيع على اتفاقية حصل المغرب بموجبها على هبات لفائدة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

في سنة 1987: تقدم المغرب بطلب الانضمام إلى المجموعة الأوروبية، غير أن هذه الأخيرة كان ردها سلبيا.

في سنة 1995: حدد إعلان برشلونة أسس الشراكة الأوروبية-المتوسطية في الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الإنسانية.

سنة 1996: التوقيع على اتفاقية شراكة بين المغرب و الاتحاد الأوروبي.

في مارس 2000: شرع في تفعيل هذه الاتفاقية.

في سنة 2005: جدد المغرب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في مجال الصيد البحري، التي تمتد على مدى 4 سنوات، و تنص على تقليص الكمية المسموحة باصطيادها، و الترخيص فقط للسفن التقليدية التي تستعمل آليات صيد انتقائية، و العمل بنظام التدبير بالحصص للأسماك السطحية في المنطقة الجنوبية مقابل منح تعويض مالي سنوي، بالإضافة إلى تفريغ نسبة من الإنتاج بالموانئ المغربية، و توفير الشغل لـ 300 بحار على متن سفن أوروبية.

في سنة 2011: لقد أدى قرار الاتحاد الأوروبي القاضي بإلغاء اتفاقية الصيد البحري المبرمة مع المغرب إلى توتر العلاقات، إلا أن القرار يعتبر فرصة جيدة بالنسبة للصيادين المحليين، و قد نشبت الأزمة عندما صوت البرلمان الأوروبي بيوم 14 سبتمبر 2011، بعدم تمديد اتفاقية الصيد البحري، بسبب مخاوف اقتصادية و بيئية، إضافة إلى كون سكان الصحراء الغربية، يتزعمون أنهم لم يستفيدوا من المبالغ التي يدفعها الاتحاد الأوروبي بموجب الاتفاقية، إلا أن بيانات حديثة صادرة عن الحكومة الاسبانية "ماريا نوراجوي" خففت من حدة التوتر، ففي يوم 20 ديسمبر قال "راجوي" إن الحكومة ستقوم بكل ما هو ممكن لإحياء اتفاقية الصيد مع المغرب.

2009، علاقة- مغرب- اتحاد- أوربي /..../http://www.bloy.saeeed.com.

المطلب الثالث: علاقة الصين بدول المغرب العربي:

الجزائر:

للصين و الجزائر علاقات صداقة تقليدية، في خمسينيات القرن الماضي أيدت الصين حرب التحرير الوطني الجزائرية ضد المستعمرين في ظل الظروف الصعبة التي واجهتها في تطورها الذاتي.

في سبتمبر 1958:اعترفت الصين بالحكومة الجزائرية المؤقتة المكافحة لفرنسا، و بذلك أصبحت الصين إحدى الدول التي أقامت العلاقات الدبلوماسية في وقت مبكر مع الجزائر.

في أفريل عام 1963: و عندما لم يمض على استقلال الجزائر إلا وقت قليل، أرسلت الصين إلى الجزائر أول فريق طبي، و يعد الأول من نوعه الذي أرسلته إلى إفريقيا أيضا، و منذ ذلك الوقت أرسلت الصين إلى الجزائر فريقا طبيا فيه أكثر من 2800 شخص، و قدمت مساهمات في تطور القضية الجزائرية الطبية.

في مايو 2003: أصيبت الجزائر في شمالها بهزة أرضية درجتها 6.2 هرتز، مما أسفر عن خسائر فادحة في الأرواح و الممتلكات، فأرسلت الصين فرق الإغاثة الأولى من نوعها.

إن العلاقات السياسية الطيبة بين الصين و الجزائر دفعت بقوة التبادلات و التعاون بين الطرفين في الاقتصاد و التجارة و المدفوعات عام 1964، و نما التبادل التجاري بينهما بشكل مستمر، حيث بلغ 198.85 مليون دولار أمريكي عام 2000، و ارتفع إلى 433.8 مليون دولار في 2002، و بلغ 659.97 مليون دولار في عام 2003، و في عام 2007 بزيادة 83 بالمائة عن الفترة المماثلة من العام السابق[1].

و تعمل في الجزائر أكثر من 40 مؤسسة كبيرة و متوسطة صينية للاستثمار، و تتطرق التخصصات إلى الطرق و الإسكان و الاتصالات السلكية و اللاسلكية و الطاقة و الري[2].

و قد قدمت الصين مساهمات كبيرة لمشاريع الإعمار الجزائرية الكبيرة، مثل مشاريع بناء الطريق السريع و الذي يعد أهم مشروع في الجزائر[3].

و تعد الجزائر من الأسواق الجديدة للمستثمرين الصينيين، و أشير إلى بدء تشغيل للخط الجوي الرابط بين الجزائر و بكين في فيفري 2009، بمعدل رحلتين في الأسبوع، الذي أعطى دفعا للعلاقات الاقتصادية، و سهل تنقلات المتعاملين المهتمين بالسوق الجزائرية.

إن الحضور القوي للشركات الصينية في الجزائر دليل على عزم الصين على التحدي رغم الأزمة العالمية، حيث وصل عدد المؤسسات الصينية التي حضرت المعرض الجزائري الدولي 140 مؤسسة و هي مشاركة قياسية، بحثا عن إنشاء شركات مع مؤسسات و مستثمرين جزائريين، فقيمة الاستثمارات الصينية بلغت السنة الماضية 860 مليون دولار، و هناك مفاوضات جارية بشأن عدد من المشاريع، و يوجد في بالجزائر أكثر من 30 ألف صيني، و

---

[1] "علاقة الصداقة و التعاون الصينية-الجزائرية الوثيقة الطويلة الأمد"، 2008، http://www.arabic.people.com.cn.

[2] نفس المرجع.

[3] http://www.arabic.cri.cn/81/2008/03/25/82a93267.htm

الصين لها حصة كبيرة في مشاريع ضخمة كالطريق السيار شرق غرب، و في قطاعات الموارد المائية، البناء و العمران و التكنولوجيا و الإعلام و الاتصال و تشتغل الشركة الصينية في استخراج مادة الزنك بمنحهم العابد بدائرة "سيدي الجيلالي" جنوب تلمسان، كما تقوم بمشروع طريق شرق-غرب على تراب ولاية تلمسان شركة "سيتيك" و التي بلغت نسبة الانجاز به 90[1] %.

هناك أيضا تطور في التعاون بين الصين و الجزائر في مجال البترول، فقد فازت الشركة الصينية "صينوكيت" بمشروع إصلاح حقول "زارزاتين" في أكتوبر 2002 كما وقعت المجموعة الصينية للبترول "بتروشيا" مع الجزائر اتفاقية لبناء أول مشروع موحد في مجال البترول في 2003 بحوض الشريف و مناطق أخرى[2].

و يمكن ابراز أهم محطات العلاقات الاقتصادية الجزائرية فيما يلي:

1- زيارة الرئيس للجزائر سنة 1999.

2- استئثار الصين لرئاسة الجزائر في التسريع بانعقاد المنتدى الصيني – الإفريقي بالعاصمة الصينية بكين سنة 2000، و حضور الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة.

3- زيارة الرئيس الجزائري للصين سنة 2004

---

[1] ن. بلهواري، "السفير الصيني بالجزائر يتفقد عدة مشاريع"، http://elkhabar.com/quotidien/?ida=1...nsert 2009/12/27.

[2] "العلاقات الصينية- الجزائرية"، http://www.unen.net/arabic/index.php?....com.

المبحث الثاني : التأصيل النظري للقوى الفاعلة.

المطلب الأول: الواقعية و دور القوى الفاعلة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

تعد الواقعية أقدم مدرسة في الفكر السياسي، حيث سيطرت على دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال أكثر من خمس عقود، بدءا من سنة 1940م. و الملاحظ أن أساتذة العلاقات الدولية لجأوا إلى الدراسات التي وضعها علماءها، و تستقي النظرية الواقعية مادتها الخام من التاريخ[1]. حتى في العقد الأخير من القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين ورغم بروز مدرسة ما بعد الليبرالية، إلا أن الواقعية لا تزال تستهوي الأكاديميين و تمد صانع السياسة بالمعلومات[2].

و قد بدأت ما بعد الليبرالية في الأصل كمدرسة فكرية في حقل العلاقات الدولية مع كتابات المثاليين و اليوطوبيين في فترة ما بين الحربين العالميتين (1919 – 1939م)، حيث يصف المؤرخون الأكاديميون المحاورة الكبرى التي وقعت في أواخر ثلاثينات و أوائل أربعينات القرن العشرين بين مثاليي ما بين الحربين، و جيل جديد من الكتاب الواقعيين أبرزهم هانس مورغنثوH.MORGENTHOU فريدريك شومان راينولد نايبور ادوارد كار، الذين أكدوا جميعا على أهمية القوة و الطبيعة التنافسية للسياسات الدولية[3].

أولا: المسلمات الأساسية في الفكر الواقعي

1- إن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق، فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل و يقول ميكيا فيللي في هذا الخصوص أن الأخلاق نتاج القوة.

2- إن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية، و عن تحليل و فهم التجارب التاريخية و دراسة التاريخ.

3- وجود عوامل ثابتة و غير قابلة للتغيير تحدد السلوكية الدولية.

4- أن أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة، فالأفراد في عالم يتسم بندرة الموارد يواجهون بعضهم البعض ليس كأشخاص، إنما كأعضاء في جماعة منظمة قد تكون قبيلة أو عشيرة أو دولة.

5- إن النظرية السياسية تتأثر بمفهوم الدولة، فالدولة عند هيغل هي حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن وجود شخصية مواطنيها.

6- المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي هي القوة و ميزان القوى و المصلحة القومية[4].

---

[1] جمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1985، ص 59.

[2] جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004، ص 233.

[3] حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني، دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية و دراسات إستراتيجية، 2007-2008، ص ص 27-28.

[4] يوسف حقي نصيف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985، ص ص 24-25.

جدول رقم (01): المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي.

المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي
الفوضى: لا ينطوي معناها على وجود بلبلة، بل على غياب السلطة السياسية.
النظام الفوضوي: "المبدأ التنظيمي" للسياسة الدولية التي يحدد نيتها.
ميزان القوى: يشير إلى وجود حالة توازن بين الدول، و يعتبره الواقعيون التاريخيون، نتاج المساعي (الدبلوماسية) في حين يعتبره الواقعيون البنيويون يميل للتوازن الطبيعي.
الهيمنة: النفوذ الذي تستطيع دولة عظمى أن تمارسه على باقي الدول في نظام ما، و يتراوح مدى هذا النفوذ بين الزعامة و السيطرة.
النظام الدولي: مجموعة من الأجزاء المترابطة يتصل أحدها بالآخر لتشكل كلا متكاملا و لهذه الأنظمة مبادئ، كمبدأ التسلسل الهرمي في السياسة الداخلية و الفوضى في السياسة الخارجية.
القوة: القدرة على التحكم في النتائج، مثال ذلك قدرة الدولة " أ " على جعل الدولة " ب " تتصرف بطريقة تحقق أقصى قدر من المصالح للدولة " أ ".
السيادة للدولة: السلطة العليا داخليا، و الاستقلالية دوليا.
الدولاتية: الأيديولوجية التي تدعو إلى تنظيم البشرية في نطاق مجتمعات معينة، و تحمي الدولة في مجتمعها و معتقداتها.
البقاء: رأس الأولويات بالنسبة إلى زعماء الدول، و قد أكد أهميته الواقعيون التاريخيون.

المصدر: جون بابليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، 2000، ص ص 258-259.

ثانيا: أنواع الواقعية

لقد تعرضت المساعي الرامية لربط عناصر نظرية موحدة للواقعية إلى الانتقاد من قبل كتاب متعاطفين مع ذلك الاتجاه (M.J.SMITH) و كتاب من منتقديه، و نذكر هنا قول أكبر منتقدي الواقعية: " أنه ليس هناك تقليد منفرد للواقعية السياسية، بل هناك عقدة من مظاهر التوتر و التناقض و التهرب المثبتة تاريخيا ".

و مما يتطابق مع الرأي القائل، أنه ليست هناك نظرية واقعية واحدة، بل نظريات عدة سنحاول وصف بعض نماذج الواقعية، و التمييز الأبسط في الميدان يأخذ شكلا من أشكال التوزيع إلى فترات[1]:

***الواقعية الكلاسيكية:**

يتقاسم هذه المدرسة تياران هما:

- **التيار الأول**: يتزعمه ميكيا فيللي الذي يقر بالفصل التام بين الأخلاق و السياسة.

[1] جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص 234.

– **التيار الثاني**: يتزعمه هانس مورغينثو، مؤسس الواقعية الكلاسيكية.

و التيار الواقعي يقوم على مفاهيم مركزية وهي[1]:

1– القوة: قامت المدرسة الواقعية بشكل أساسي على دراسة العلاقات الدولية من منظور مفهوم القوة كأداة لتحليل و تفسير هذه العلاقات.

فبحسب مورغينثو: " يحكم عامل القوة العلاقات بين الدول، منذ نشوء أقدم الوحدات السياسية، التي يمكن القول أنها في تفاعلها بين الدول شكلت نظاما دوليا سياسيا... "[2].

2– ميزان القوى: بحسب الواقعيين التقليديين فإن ميزان القوى هو: " البنية الأساسية للعلاقات الدولية".

حيث يعتبرون أن: " لعبة ميزان القوى هي الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلام و الاستقرار مقارنة مع دعوة المثاليين إلى اعتماد القانون الدولي و إقامة حكومة عالمية ".

3– المصلحة القومية: يعتبر هانس مورغينثو أن: " المصلحة هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم و توجيه العمل السياسي ".

ما يمكن قوله أن الفكر الواقعي تبلور خلال فترة الحرب الباردة على يد الواقعيين الكلاسيكيين مثل: "هانس مورغينثو"، الذين يركزون على الطابع التنازعي للعلاقات بين الدول، و ما الشؤون الدولية في نظرهم إلا صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد[3].

و يقول "فريدريك شومان" في دراسة له عام 1933م، أنه في نظام دولي يفتقد للحكومة المشتركة، من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية، و أن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة لها"[4].

الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية الثانية:

بزعامة "كينيث وولتر"، ارتكزت هذه المقاربة على عدد من المفاهيم التي تمثل قراءة متجددة أكثر علمية للواقع الدولي، و تتمثل هذه المفاهيم في:

1– النظام الدولي: يمثل الموضوع الرئيسي للبناء النظري و المفهوماتي للواقعية الجديدة، معتمدة على التحليل البنيوي لنظرية النظم لمورنن كابلان.

و يرى وولتر أن: "النظام الدولي يتشكل من مجموع القوى الكبرى، كل منها تسعى للحفاظ على وجودها، فهذا النظام فوضوي بمعنى انتقاء سلطة مركزية تحمي كل دولة من الأخرى، و في ظله تجد أن كل دولة لا تهتم سوى

---

[1] يوسف ناصيف حقي، المرجع السابق الذكر، ص 27.

[2] نفس المرجع، ص 28.

[3] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، المرجع السابق الذكر، ص 61.

[4] ستيفن وولت، نظرية العلاقات الدولية "عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاغ، علم السياسة و العلاقات الدولية، قراءات عالمية، مجلد 1، عدد 1، 2005، ص ص 2-3.

لمصالحها، غير أن الدول الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في صراع مع الخصوم الأقوياء، و يعتقد أن النظام الثنائي القطبية أكثر استقرارا من النظام متعدد الأقطاب"[1].

2– توازن القوى: يعتقد والتر بأن موازين القوى تنشأ بصرف النظر عن نوايا أي دولة بعينها، و في رأيه أن التوازن العرضي يقوم من خلال التفاعلات و المعاملات بين الدول، و يقول الواقعيون البنيويون بأن توازن القوى، في إطار نظام العون الذاتي، سيبرز حتى في غياب سياسة واعية ترمي إلى الحفاظ عليه[2]، يشكل توزيع القوى بين الدول عاملا أساسيا لتحديد معايير الاستقرار و عدم الاستقرار في النظام الدولي.

3– الأمن: يعتبر الهدف الأسمى الذي يصبوا إلى تحقيقه الواقعيون الجدد، و قد اقترن مفهوم الأمن بعنصر الخوف لأنه ناتج عن حالات اللاأمن المنبثقة من الفوضى[3]، و يرى وولتر أنه لا يمكن تحقيق الأمن، إلا بالعون الذاتي، أو الاعتماد على النفس، لكن أية دولة معنية تستزكي نار انعدام الأمن تلقائيا لدى دول أخرى في سياق سعيها إلى تحقيق الأمن لذاتها، و المصطلح الذي يطلق على السلسلة المتصاعدة من حالات انعدام الأمن هو المعضلة الأمنية.

إن مفهوم الأمن أدى إلى انقسام أنصار الواقعية الجديدة إلى واقعيين هجوميين و واقعيين دفاعيين.

الواقعيين الدفاعيين مثل وولتر يؤكدون أن: "الدول تملك الأمن بواسطة مصلحتها الأساسية" بينما الهجوميين عكسهم، فيقرون بصعوبة توفير الأمن في النظام الدولي[4].

يعتبر التوجهان الدفاعي و الهجومي كأهم توجهين في إطار الواقعية الجديدة:

أ– **التوجه الدفاعي**؛ تحمل الواقعية الدفاعية نظرة تفاؤلية نسبيا حول العالم، فهي لا ترسم رابطة مباشرة بين مضاعفة القوة و الأمن، فمضاعفة القوة قد يؤدي حتى إلى الإضرار بأمن الدولة، و ينظرون إلى الدول أن هدفها الأول هو البقاء أي الأمن و ليس مضاعفة القوة.

ب– **التوجه الهجومي**؛ يعتبر "جون مير شايمر" رائد التوجه، إلى جانب أعمال أربع مفكرين هم: فريد زكريا(1998)، ايريك لابس ERIC LABS (1997)، روبرت جيلين ROBERT GELINE (1981)، و إلى حد ما راندال شفلير RANDAL SCHVELER (1997).

الواقعية الهجومية تتمسك بأن الفوضى، غياب حكومة و سلطة عليا، توفر حوافز قوية للتوسع و كل الدول تكافح من أجل مضاعفة قوتها، لأن الدول الأكثر قوة هي التي فقط بإمكانها ضمان بقائها[5].

---

[1] نفس المرجع، ص 3.

[2] ثيموني دن، في جون بايليس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص 245.

[3] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 186.

[4] نفس المرجع، ص 246.

[5] توفيق حكيمي، المرجع السابق الذكر، ص 45 .

جدول رقم (02): المقارنة بين الواقعيون الهجوميين والدفاعيين.

عنصر الاختلاف	الواقعيون الهجوميون	الواقعيون الدفاعيون
إدارة الأزمة (سياسية، اقتصادية، عسكرية)	المبادرة بمواجهة السلوك العدواني.	الرد على السلوك العدواني المسلط على الدولة.
القناعة السياسية و النوايا و القناعات الفكرية و الإيديولوجية	مفتوحة، هجومية و نوايا غير واضحة.	نوايا و قناعات واضحة و محددة.
تشكيل التحالفات (ذات طابع أمني عسكري)	تحالفات هجومية ممكنة في سعيها إلى تعظيم قدراتها العسكرية و تحسين ترسانتها.	تحالفات دفاعية جهوية في حدود ما يضمن أمن الدولة من أي عدوان خارجي أو داخلي.
السياسة الاقتصادية (توسيع الاقتصاد، تأمين الموارد و توفير رؤوس الأموال)	مراقبة الأسواق النفطية العالمية للتأثير على أسعار النفط من خلال تسليط العقوبات الاقتصادية، استغلال العمالة الرخيصة في الداخل.	تمتين العلاقات مع الدول المصدرة للبترول و التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الدفاع على مصالحها في الشرق الأوسط.

المصدر: جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2007، ص 189.

إذا أردنا فهم أي اتجاه نظري في العلاقات الدولية، يتعين علينا تطبيقه في الواقع الدولي، و هذا ما يحدث دائما مع الولايات المتحدة الأمريكية و علاقتها بالمنظور الواقعي، بحيث سيطرت النظرة "الواقعية" للعلاقات الدولية على التفكير الأمريكي الاستراتيجي خلال الحرب الباردة، و تطورت في ما بعد الحرب الباردة[1]. فقد كانت معظم الكتابات الواقعية في الولايات المتحدة الأمريكية، و من بينها كتابات "نيكولاس سبيكمان " الذي قدم تصوراته حول الهدف الذي يجب أن تتبناه السياسة الأمريكية فيقول: "لأن نصف الكرة الأرضية الغربي لا يحتوي على مصادر اقتصادية و عسكرية و تقنية قادرة على مقاومة ما لدى البر الأوراسي من موارد، فإن من الضروري للولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على توازن قوى في أوربا و آسيا"، و كتب سبيكمان أن دولا أخرى و بالتحديد الصين ستخلق مشاكل للولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة. وفي آسيا توقع أن تواجه الولايات المتحدة الأمريكية دولة عسكرية حديثة هي الصين، لا تهدد اليابان فقط، بل والقوى الغربية في آسيا. لذلك فقد دعا الولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد اليابان، و ذلك للحفاظ على توازن القوى في آسيا.

[1] علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005، ص 69.

وهذا ما يحدث بالفعل منذ نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا، وهو بروز الصين كمنافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية و مهددا لمكانتها[1].

و نجد أيضا "جورج كنان" قد استند في تحليلاته إلى الدبلوماسية الأمريكية، و هو يقسم السياسة الأمريكية إلى حقبتين، الأولى تبدأ من الثورة الأمريكية حتى منتصف القرن التاسع عشر، و الثانية تبدأ من الشق الثاني للمرحلة الأولى و تمتد إلى يومنا هذا، و يرى كنان أن الأهداف الأمريكية ثابتة ومحدودة ومجردة من أية ادعاءات أو أية مشاعر بالتفوق المعنوي، أو الشعور بالنقص اتجاه دولة أخرى[2].

أما بالنسبة لـ: "هيم شكد" و زملاؤه، فيحدد مفهوم المصلحة الوطنية انطلاقا من دراسة حالة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. فهو يرى أن المصلحة الوطنية، هي: "مواصلة المحافظة على استقلال الدولة مع مؤسساتها، و حماية قيمها، و تحقيق الرفاهية الاقتصادية"[3].

و ترى كونداليس رايس أن: "المصلحة الوطنية أبدلت بالمصالح الإنسانية، و تعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل القوة المشروعة فقط من أجل الدفاع عن أحد أو ماشابه ذلك، و سعي الولايات المتحدة الأمريكية من أجل المصالح الوطنية سيخلق شروطا تعزز حرية الأسواق و السلام.... مصلحة أمريكا تتحدد بواسطة الرغبة في تحديد الحرية و الازدهار و السلام..."[4].

ويمكن اعتبار القوة وسيلة من وسائل السياسة الخارجية لتحقيق المصلحة الوطنية، كاستعمال القوة العسكرية للحفاظ على أمن الإقليم، أو حماية مصلحة معينة، و مثال ذلك استعمال الولايات المتحدة الأمريكية للقوة العسكرية من أجل الحفاظ على استمرار تدفق النفط إلى العالم الغربي، أو استخدام النفوذ للتأثير على صناع القرار في أية دولة خارجية أخرى[5].

و قد ربط "هانس مورغينثو" بين المصلحة الوطنية و بين ظهور الأحلاف، على اعتبار أن سعي الدولة في العلاقات الدولية يرتكز على خدمة المصلحة الوطنية في سياستها، و قد وضع عدة حالات تبين علاقة الأحلاف بالمصلحة الوطنية، التي هي عبارة عن فرضيات مؤداها:

1- إن درجة عمومية المصالح المشتركة المعبر عنها في تحالف ما مرتبطة بشكل عكسي بأمد الحلف، فالأحلاف القائمة على مصالح عامة ذات أجل قصير، في حين أن الأحلاف المحددة تدوم أكثر (الحلف الأطلسي).

2- حتى و لو كان التحالف أو الحلف قائم على التساوي في المنافع و المكاسب، فهو لا ينجح إلا إذا توفر شرطان أساسيان:

- أولهما: وجود تطابق في المصالح يعبر عنه في أهداف هذا الحلف.

---

[1] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، المرجع السابق الذكر، ص66.

[2] نفس المرجع، ص67

[3] عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 137.

[4] نفس المرجع، ص 161.

[5] نفس المرجع، ص 168.

- ثانيهما: وعي لهذا التطابق يظهر في إجراءات مشتركة و تعاون عفوي.

3- إن درجة التماسك في الأحلاف، ليست نتاج درجة الاندماج الحاصلة بين الدولتين، و إنما هي ناتجة أساسا عن وجود مجموعة من المصالح المشتركة يشعر بها الطرفان العضوان في الحلف.

4- إن المصالح التي تجمع بين دولتين ضد دولة ثالثة أو لاحتوائها، تكون عادة غامضة نسبيا فيما يخص الأهداف السياسية.

فبالنسبة لهذا التحالف – حلف الناتو – فإن "هنري كيسنجر" يرى أنه مسألة ذات أهمية بالغة، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوربي، فلا الولايات المتحدة الأمريكية و لا الاتحاد الأوروبي قادرة لوحدها على حل المشكلات التي تواجه الغرب بشكل عام، و بدون التماسك الداخلي في الحلف، فإن مستقبل الحرية مظلم، و قد دعا إلى عدد من التغييرات في هذا الحلف:

1- تطوير ميكانيزم سياسي لوضع الخطط السياسية طويلة الأجل، و لمعالجة الأزمات و مراقبة التسلح النووي.

2- تشكيل مجموعة من كبار الضباط من الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و بريطانيا و ألمانيا لتقديم الاستشارات العسكرية للجنة التخطيط طويل الأجل.

3- تشكيل قوة نووية متحالفة تضم الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا[1].

كما أن نظام توازن القوى في النظرية الواقعية يعرف عادة "بنظام التحالفات"، و في عالمنا المعاصر و تحديدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اتخذت سياسة التحالفات و الأحلاف بعدا جديدا و مناقضا لسياسة التحالفات في مرحلة ميزان القوى التقليدية، فالتحالفات ما عادت قصيرة الأجل، بل عكس ذلك صارت طويلة الأجل، لأنها تقوم على مصالح إستراتيجية، و أخذ بعضها شكلا إستراتيجيا مثل الحلف الأطلسي (الناتو)، إذا فتحالفات أو أحلاف القوى الرئيسية أخذت شكلا مؤسسا، و قامت أيضا على أساس عقائدي، فما عادت التحالفات ذات أهداف تكتيكية متوسطة أو قصيرة المدى و المصالح[2].

و يرى "هانس مورغينثو" أن من وسائل و أدوات تحقيق توازن القوى، التي تتبعها الدول فيما بينها، هي لجوء الدولة " ب " إلى زيادة، أو ضم قوتها إلى قوة دولة أخرى تشاركها نفس السياسة نحو الدولة "أ"، و هذه السياسة تكون عن طريق سياسة الأحلاف، التي تعتبر الأداة البديلة عن تحقيق ميزان القوى، بحيث تلجأ الدول للحفاظ على ميزان القوى إلى الاستعانة بالدول الأخرى المنسجمة معها، في الهدف و الوسيلة، فالدولة العظمى "ب" عندما تتعرض إلى تهديد من قبل الدولة العظمى "أ" تلجأ إلى التعاون مع الدولة "ج"، و ذلك لرد و إحباط سياسة الدولة "أ"[3].و مثال ذلك الحلف الأطلسي (الناتو) بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي. حيث أصبح هدف هذا الحلف هو إحتواء الصعود الصيني في العالم بصفة عامة و في منطقة المغرب العربي بصفة

[1] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، المرجع السابق الذكر، ص 85.

[2] يوسف ناصيف حقي، المرجع السابق الذكر، ص 131.

[3] عامر مصباح، المرجع السابق الذكر، ص 170.

خاصة، كونها –الصين– أصبحت تهدد المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى باعتبارها القوة العظمى، و كذلك مصالح الاتحاد الأوروبي باعتباره ذا نفوذ كبير في هذه المنطقة، و لذلك أخذت توسع في الحلف بضم العديد من الدول للحلف للسيطرة على الوضع القائم، و من بين هذه الدول دول المغرب العربي، نظرا لأهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي[1].أما بالنسبة لهذا الأخير فنجده يجسد النظرية الواقعية، من خلال عدة افتراضات، أهمها:

أن الدولة هي الوحدة الأساسية في الاتحاد الأوروبي، و بالتالي فإن حكوماتها هي الفاعل الرئيس في عملية صنع القرار، و أن كل دولة لها عدد من المصالح القومية تسعى إلى تحقيقها، من خلال الاتحاد الأوروبي، و أن أي قرار يصدر عن مؤسسات الاتحاد هو في النهاية حصيلة التفاعل بين الدول الأعضاء في الاتحاد. و هناك أمثلة على مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي تلعب فيها الدول الأعضاء الدور الرئيس، كالمجلس (الوزاري)، حيث تعبر كل دولة عن مصالحها سواء على مستوى الوزراء، أو على مستوى ممثليها في لجنة الممثلين الدائمين[2]. فيفسر الواقعيون المتصلبون لتطور الجماعة الأوربية، بأنه قد حدث تحول للدولة الأوربية إلى دولة أكبر، و أن الاتحاد الأوربي أصبح يقوم بدور مشابه لدور الدولة في العلاقات الدولية، و يرفضون ما يراه البعض بأن الدولة أصبحت أقل أهمية من قبل[3].

تشكل دول أوربا فيما بينها أمة متضامنة، نتيجة وجود شبكة معقدة و كثيفة من الروابط بين نخبها الحاكمة، و كان هناك نوع من الإجماع العام بين الدول، و التي تشكل النظام الأوربي حول شروط و أصول اللعبة السياسية. فنظام ميزان القوى هو شكل من أشكال التضامن الجماعي الذي يؤدي إلى الاستقرار ووضوح قواعد اللعبة في التعامل السياسي. فهو أحد أدوات التحليل السياسي للعلاقات الدولية في حالة استقرارها و اضطرابها في نظر الواقعية[4].

أما بالنسبة للصين، فخلال سنوات الثمانينات من القرن العشرين، كانت هناك بعض النقاشات حول ما إذا كانت الصين جزءا مما يسمى "المجتمع الدولي". لكن منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين يعالج العديد من الباحثين السياسيين أن الصين لم تظهر بشكل كاف، و بأنها سوف تتصرف من خلال ما يسمى ب: "القواعد الدولية"، و مرد ذلك أن الصين ما زالت "صين حمراء". و بالنسبة لأي قوة صاعدة، سوف لن تكون مقتنعة بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، كما تقر بذلك نظرية تحول القوة الواقعية[5].

---

[1] نفس المرجع، ص ص 173-174.

[2] مصطفى كمال و د فؤاد زاهر، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية-الأوروبية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص 35.

[3] عبد الحق زغدار، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة "بين الاستراتيجيات الغربية و مواقف دول جنوب المتوسط"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة.

[4] عامر مصباح، المرجع السابق الذكر، ص 171.

[5] Rantai Laingihnston, « is chaina status power ? »international security, vol : 27,no:4(spring 2003), p :09.

بحيث يرسم الواقعيون صورة واضحة على الصين عموما بأنها ليست بعد عنصرا بناءا في المجتمع الدولي، ولم تصادق بعد على معايير السلوك الدولي. وأهم من ذلك الصين غير راضية وتسعى لتحدي النظام الدولي الذي أقامته و تريده الولايات المتحدة الأمريكية. ويرد الواقعيون على الانتقادات الموجهة لهم من أن الصين خرجت من الانعزال الحقيقي الذي كانت تعانيه وأصبحت أكثر اندماجا في المنظمات الدولية بقولهم أن المشاركة المتنامية في المؤسسات الدولية ليست بالضرورة مؤشرا قويا[1].

و بالنسبة للواقعيين، فإن حال الصين المعاصرة، بل وماضيها البعيد أيضا يعززان معا الاعتقاد بأن مصير الصعود الصيني هو أقرب ما يكون إلى ما حدث في الماضي، لكل من الألمان و اليابان. فهما المثالان المفضلان عند أصحاب المدرسة الواقعية، حيث يتعلق الأمر بتقديم الحجج المؤيدة لرؤاهم. فكلتا الدولتين اندفعتا دون تردد إلى حرب ضروس عندما اعتقدتا أن نموهما الاقتصادي و قدرتهما العسكرية يؤهلانهما لتبوأ مكانتين إقليمية و دولية تختلفان عن تلك التي أرادها لهما العالم آنذاك، وكان مما لاحظه الواقعيون أن الدولتين لم تظهرا في بداية رحلة صعودهما ميولا عدوانيا اتجاه محيطهما الإقليمي و العالمي، بل لقد خدعتا الجميع بالحديث عن أهداف "محدودة"، و لكن ما لبثت التطورات اللاحقة أن أظهرت حقيقة الأهداف "الثورية" للدولتين، وبينت أنهما ما أرادتا إلا كسب الموقف للانقضاض في اللحظة التي رأتاها مناسبة لهما[2].

وعلى الرغم من إنكار قادة الصين لهذا الأمر، فإن معدلات النمو الاقتصادي التي فاقت كل تصور، والحرص على تطوير القدرات العسكرية و التهديد باستخدامها صراحة، هو بالتأكيد مما يدعم الشكوك ويغذيها، و الاعتقاد في استحقاق مكانة الدولة العظمى، لهي أمور عميقة الجذور في الماضي الصيني، ففي اعتقاد أباطرتها القدامى، لم تكن هي أوسع الدول الآسيوية مساحة فحسب، و لكنها كانت العالم بأكمله.

وفي هذا الإطار، يذهب الواقعيون إلى أن أفضل الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها مع القوة الصاعدة ذات الخطر هي أن توجه إليها حربا وقائية، تجهض قدراتها و مصادر قوتها، قبل أن تتطور إلى ما يهدد الأوضاع المستقرة، و يلي ذلك في الفعالية استراتيجية الاحتواء التي تكتفي بالتضييق على الدولة الصاعدة و على مصادر قوتها، حتى لا تتوسع فتهدد موازين القوة القائمة في النظام الدولي، و هو يحدث حاليا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و تطبيقا لسياسة الاحتواء للصعود الصيني في العالم بصفة عامة و في منطقة المغرب العربي بصفة خاصة التي سنتطرق إليها في أحد الفصول.

ويصم الواقعيون آذانهم حين يعرض بعض المحللين فكرة خَطبُ وِد أو مساعدتها على أن تسلك سلوكا غير عدائي اتجاه العالم، ففي اعتقاد الواقعيين، تبدو سياسة خطب الود سياسة محفوفة بالمخاطر، لأنها تعطي انطباعا خاطئا للقوة الصاعدة بضعف الآخرين.

---

[1] ibid, p 10.

[2] حنان قنديل، "الصين..نموذج جديد للقوة الصاعدة"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 43، العدد 173، يوليو 2008، ص 81.

ربما يحق لناقدي الواقعية التساؤل عن جدوى تنبؤاتها بالنسبة للصين، خاصة أن الأخيرة تبذل بالفعل جهودا كبيرة مع قضاياها الاقليمية و محيطها العالمي بأسلوب سلمي و ليس عدواني، فالظاهر أن الصين تصرفت كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، حين قبلت المشاركة في مؤسساته، و ارتضت الخضوع لقواعده[1].

ومن ناحية أخرى لا تثبت التوازنات الداخلية التي تحدث عنها الواقعيون، أن الصين تنفق على قدراتها العسكرية ما يمكنها من منازعة القوى العظمى مكانتها في هذا الصدد، فالثابت حتى الآن أن ميزانية الدفاع الأمريكية تفوق ميزانيات الصين.

وإذا راقبنا "التوازنات الخارجية" لوجدناها لا تؤيد بدورها مقولات الواقعيين، فمثلا فإن الصينيين لم يعملوا على إحباط علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بحلفائها أو بالفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي فقد حبذت دوما وجود علاقة أمنية وثيقة بين اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية[2].

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول بصفة عامة، و العلاقات بين القوى الفاعلة بصفة خاصة، هي علاقات تنافس أم صراع، فنجد في سياق النظرية الواقعية أنه يمكن أن تحقق الأطراف أو الدول أهدافها من خلال السياسات التنافسية بدلا من الصراع، ونجد أن الواقعيين البنيويين قد أضلوا في نظريتهم تلك النزعة التنافسية بين الدول. بينما الواقعيين المتصلبين لا يرون في انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة تغيرا جوهريا، فمازال الصراع هو الحاكم في نظرهم، رافضين الحديث عن أية إمكانية للتعاون بين الدول[3].

ركزت الواقعية الجديدة على الصراع والتنافس السياسي الدولي للهيمنة الذي هو وراء العلاقات الاقتصادية الدولية، والذي يحدد ديناميكية تلك العلاقات بشكل كبير، و اعتبروا أن المدرسة الليبرالية قد فشلت في استيعاب وفهم هذه العلاقات الاقتصادية عندما تناولتها بمعزل عن العلاقات بين الدول، واهتمت الواقعية الجديدة ببلورة نظريات لتفسير وشرح العلاقات البنيوية بين الوسائل والأهداف التي تؤدي إلى نشوء الهيمنة أو اندثارها[4]

المطلب الثاني: الليبرالية ودورها في تكريس مبدأ الاعتماد المتبادل.

الليبرالية منظومة فكرية بدأت تتبلور في القرن السابع عشر ميلادي، متأثرة بنظريات العقد الاجتماعي، و التي تبلورت في نفس الفترة تقريبا، و تؤمن الليبرالية أن الدولة كائن اصطناعي صنعه الإنسان بإرادته الحرة[5].

تعتبر الليبرالية من أهم النظريات التي تهتم بعنصر القيم و الأخلاق، من خلالها تؤكد على وجود الكثير من أشكال التعاون على المستوى الدولي، فالدول لا تهتم بالمنافسة فقط، بل تحاول بناء عالم يسوده السلم و العدالة، فمن أهم المرتكزات التي يبني الليبراليون منها أفكارهم هي تطبيق الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان، و الدور الذي تلعبه الأخلاق في ترشيد السياسة الداخلية للدول و كذا السياسة الخارجية.

---

[1] نفس المرجع، ص81

[2] نفس المرجع، ص 82.

[3] عبد الحق زغدار، المرجع السابق الذكر، ص 53.

[4] يوسف ناصيف حتي، المرجع السابق الذكر، ص 63.

[5] علا عبد العزيز أبو زيد، النظرية السياسية، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، 2008، ص 12.

أولا: مراحل الليبيرالية

و لقد مرت الليبرالية بثلاث مراحل هي؛ الليبرالية الكلاسيكية، الليبرالية الاشتراكية، الليبرالية الجديدة.

الليبرالية الكلاسيكية:

تبلورت المرحلة الكلاسيكية لليبرالية خلال القرن السابع عشر، و امتدت إلى القرن الثامن عشر، و تم صياغة المبادئ الرئيسية لليبرالية و هي:

– تثمين الفرد. – العلاقة العقدية بين الحاكم و المحكومين. – سيادة القانون.

– الحرية. – المساواة. – التسامح. – الحياة الخاصة و الحياة العامة.

لقد تأثرت المرحلة الأولى لليبرالية بفكر جون لوك، بحيث استخرجت من كتاباته الدعامات الفكرية الثمانية لليبرالية، و الليبراليون بمختلف توجهاتهم لا بد و أن يؤمنوا بهذه الدعامات.

و هناك انتقادات لليبرالية الكلاسيكية جاءت من داخلها و من خارجها، و الانتقادات التي جاءت من داخلها تساعد الليبراليين على الاستمرار و معالجة العيوب التي بها، و لقد قاد أول تطوير الليبرالية الكلاسيكية من داخلها إلى ظهور مرحلة الليبرالية الاشتراكية[1].

الليبرالية الاشتراكية:

لقد كان "جون ستيوارت ميل" يؤمن بقيمة الحرية كقيمة سياسية عليا، و لكن التحولات الشديدة التي واكبت المجتمع جعلت "ميل" و من يتفق معه من المفكرين يتحدثون عن وجود مشكلات في الليبرالية الكلاسيكية، و من ثم لا بد لهذه المشكلات من أن تحل و أن يتم تصحيح المسار، و أن تتحمل الدول مسؤوليتها اتجاه أفراد المجتمع[2].

وقد جاء "ميل" ليخلص المجتمع الليبرالي من النتائج المؤلمة التي رتبتها الليبرالية الكلاسيكية، و قد طرح "ميل" فكرة أن على الدولة أن تتدخل لصالح الأفراد غير القادرين على متابعة سياق الحياة، و بدأ يظهر مفهوم دولة الرفاهية مقابل مفهوم الدولة الحارسة، و النظر للأفراد على أنهم مجموعة من المصالح و الرغبات، و يجب الاهتمام بالفرد من قبل الحكومة.

الليبرالية الجديدة:

الليبرالية الجديدة مصطلح أكاديمي يشير غالبا إلى الليبرالية المؤسساتية الجديدة، و قد تشكلت النظرية الليبرالية أساسا في الثمانينات من القرن العشرين، و استيقظت أبرز وجوه البراديم التعددي في سنوات السبعينات، أمثال روبرت كيوهين و جوزيف ناي، و هي تمثل اليوم مصدر التحدي الأساسي للواقعية و تتقاسم معها الهيمنة على دراسات العلاقات الدولية[3].

---

[1] نفس المرجع، ص12

[2] نفس الرجع، ص 26.

[3] نفس المرجع، ص 28.

و يؤكد التصور الليبرالي، على الأهمية المتنامية للمؤسسات في حقل العلاقات الدولية و قدرتها على تشكيل التمايز أو التفاضل من خلال المساعدة في حل المشاكل الجهوية و الدولية، و في هذا السياق، يتوقع المؤسساتيون الليبراليون الجدد تزايدا في عدد المؤسسات التي سيكون لها دورا كبيرا في إدارة مسارات العولمة، و هم يعتقدون أنه لا يمكن فهم السياسة العالمية في فترة ما بعد الحرب الباردة إذا أهملنا دور المؤسسات الدولية,

ثانيا: تنويعات النظرية الليبرالية

سوف نحاول التطرق إلى تنويعات الاتجاهات الفكرية لليبرالية، من حيث المواضيع و ليس تاريخيا، و لذلك سنقوم بتحديد ثلاث أنماط من التفكير بوصفها المكونات الأساسية لليبرالية: المذهب الدولي الليبرالي، المذهب المثالي الليبرالي، المذهب المؤسسي الليبرالي.

أ- المذهب الدولي الليبرالي:

يمثل كل من: ايمانويل كانط و جيريمي بينثام طليعة أنصار المذهب الدولي الليبرالي لحركة التنوير، و كان كلاهما يعارض همجية العلاقات الدولية، أو ما وصفه كانط بوضوح "حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون"[1].

كان كانط يرى أن الشيء الحتمي لتحقيق السلام الدائم، هو تحويل الوعي الفردي و إقامة جمهورية دستورية، و معاهدة فيدرالية يمكن أن تكون شبيهة بمعاهدة السلام الدائم[2].

من هنا يتضح أن كانط يميل إلى إقامة مؤسسات دولية، لكن تتمتع بصلاحيات محدودة، فهو
صحيح كان يدعو إلى قيام فيدرالية شبيهة بالحكومة العالمية، إلا أنه كان متخوفا منها بأن تصبح دكتاتورية[3].

ب- المذهب المثالي الليبرالي:

كان الهدف وراء حقبة المثالية (من أوائل القرن العشرين حتى أواخر الثلاثينات منه) هو الرغبة في منع الحروب، و تمحورت أفكار الليبرالية المثالية حول المبادئ الولسونية الأربعة عشر، التي جاء بها "وودرو ويلسون"، و الذي جادل في خطابه الشهير "النقاط الأربع عشر" بأنه: "ينبغي تشكيل تجمع عام للأمم" من أجل المحافظة على السلام، و كانت عصبة الأمم هي التجمع العام الذي شاء له المثاليون أن يوجد، و لكي تكون العصبة فعالة يتوجب أن تكون لها قوة عسكرية لردع العدوان، تلك كانت وراء فكرة "الأمن الجماعي" الذي احتل موقعا مركزيا في عصبة الأمم، و قد كان انهيار عصبة الأمم هو تاريخ النهاية المثالية[4].

[1] جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص318.
[2] نفس المرجع، ص319
[3] أندري مورافيسك، "الفيدرالية و السلام: منظور ليبرالي بنيوي"، ترجمة عادل زقاغ، مجلة علم السياسة و العلاقات الدولية، قراءات عالمية، 2008، ص 27.
[4] جون بايليس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص ص 321-323.

ج- المذهب المؤسسي الليبرالي:

تعد المؤسساتية الليبرالية امتدادا لدراسات التكامل الوظيفي التي ازدهرت سنوات الأربعينات و الخمسينات و دراسات التكامل أو الاندماج الجهوي التي سادت في الستينات، و دراسات الاعتماد المتبادل المعقد و الدراسات المستندة إلى الظاهرة عبر القومية، التي ازدهرت في السبعينات في أعمال "كيوهين و ناي".

التفت المذهب المؤسسي إلى المؤسسات الدولية للقيام بعدد من الوظائف التي لا تستطيع الدول القيام بها، و كان هذا هو العامل المساعد لنظرية التكامل في أوربا، و التعددية في الولايات المتحدة الأمريكية.

كانت هناك معادلة هامة من جانب أنصار المذهب المؤسسي، تتعلق بعدم قدرة الدولة على التعامل مع عملية التحديث، ونجد "روبرت كيوهان" و "جوزيف ناي" اللذان جادلا بأن: الوضع المركزي للأطراف الفاعلة، مثل جماعات المصالح و الشركات المتخطية للحدود الوطنية و المنظمات غير الحكومية كان لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار[1].

المبادئ الأساسية للمذهب المؤسسي الجديد:

1- الطرف الفاعل: يعتبر أنصار هذا المذهب أنه من المسلم به، أن الدولة ممثل شرعي للمجتمع، مع أن "كيوهان" أكد أن أهمية الأطراف الفاعلة من غير الدول، إلا أنه يقر بأن الأطراف الفاعلة من غير الدول تخضع للدول.

2- البنية: يسلم الليبراليون بشكل عام بالوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي، و يمكن للأنظمة و المؤسسات أن تلطف الفوضى.

3- العملية: إن التكامل على الصعيدين الإقليمي و العالمي في ازدياد.

4- الحافز: تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل "المكاسب المطلقة" أكثر أهمية بالنسبة للمذهب المؤسسي من "المكاسب النسبية"[2].

و قد ظهرت مع نهاية السبعينات و بداية الثمانينات نظرية جديدة تسمى "المدرسة المؤسسية الجديدة"، ثم تدعمت مع نهاية الحرب الباردة، و ظهور أمريكا كقوم عظمى وحيدة في العالم، فاعتمدت عليها الإدارة الأمريكية، إلى جانب العودة إلى الولسونية[3].

---

[1] نفس المرجع، ص 327.

[2] نفس المرجع، ص 338.

[3] محمد بوعشة، التكامل و التنازع في العلاقات الدولية الراهنة، ليبيا، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، 1999، ص 170.

جدول رقم (03): المفاهيم المركزية لليبيرالية.

المفاهيم الأساسية لليبرالية
الأمن الجماعي: يشير إلى ترتيب "تسلم بموجبه كل دولة في النظام، بأن أمن دولة ما أمر يعني جميع الدول، و توافق على المشاركة في رد جماعي على العدوان".
السلام الديمقراطي: هو بند مركزي من بنود الفكر الليبرالي الدولي، و تقول أطروحة السلام الديمقراطي، أن الحرب أصبحت غير واردة على الإطلاق بين الدول الليبرالية.
التكامل: عملية اتحاد متزايد بين الدول في سياق إقليمي أو دولي، و كثيرا ما تبدأ العملية بالتعاون على حل مشاكل تقنية، و قد أشار إليها "دايفيد ميتراني" بكلمة التشعب.
الترابط: وضع تتأثر فيه الدول (أو الشعوب) بقرارات تتخذها شعوب أو دول أخرى، مثلا من شأن قرار رفع أسعار الفائدة في ألمانيا أن يمارس تلقائيا ضغطا تصاعديا على أسعار الفائدة في دول أوربية أخرى.
المذهب الليبرالي:هو إيديولوجية ينصب اهتمامها على الفرد، و يرى معظم الليبراليين أن إقامة الدولة أمر لازم لحماية الفردية من الدمار، لكن الدولة يجب أن تبقى دائما في خدمة الإرادة الجماعية، لا أن تكون سيدتها.
المذهب المؤسسي الليبرالي: تحول الليبراليون في أربعينات القرن العشرين إلى المؤسسات الدولية، لتقوم بوظائف لا تستطيع الدول القيام بها.
التعددية: مصطلح شامل، مأخوذ من علم السياسة الأمريكي، و يستعمل للإشارة إلى منظري العلاقات الدولية الذين رفضوا الرأي الواقعي الذي يقول بأولوية الدولة كطرف فاعل.
الحكومة العالمية: يقترن بشكل خاص بالمثاليين الذين يؤمنون بأن السلام يمكن أن يتحقق في عالم منقسم بين دول منفصلة ذات سيادة، كما أن حالة الطبيعة في المجتمع المدني قد ألغيت من قبل الحكومات، و يجب إنهاء حالة الحرب من خلال إقامة حكومة عالمية.

المصدر: جون بايليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،2000

إن النموذج الأوربي ما هو إلا نسخة ناجحة من المقاربة الليبرالية، و يعتبر الاتحاد الأوربي أحجية مطلع القرن الواحد و العشرين، من خلال التطور غير المكتمل، و ذي الطبيعة المزدوجة كلاعب عالمي، فينظر للاتحاد الأوربي على الصعيدين النظري و العملي على أنه الطرف الوحيد القادر على موازنة النفوذ الأمريكي أو دفعها إلى الاعتدال في ممارستها على الأقل، أما في المجال الاقتصادي فإنها تلعبه بامتياز.

و خلال السنتين الأخيرتين تزايدت الأدبيات التي تتناول التجربة الفريدة من نوعها في بناء الأمن، و التي تمثلها مجموعة من البلدان المدمجة ضمن الاتحاد الأوربي، فقدرتها على إيجاد الأمن عبر وسائل سياسية و اقتصادية متنوعة

تلقى إجماعا بين الدول الأعضاء، هذا لا ينفي أن فكرة التكامل التي طرحها "جون مونيه" و "روبرت شومان" تمتعت بحكم فوق قومي.

فعلى الصعيد الأمني نجح الاتحاد الأوربي في جعل فكرة نشوب حرب بين أعضائه أمرا غير مقبول، و تحويل ما تبقى من نزاعات إلى خلافات سياسية، و طي صفحة المشكلات المرتبطة بالأقليات القومية عبر الحدود، و هو ما يعرف نظريا في العلاقات الدولية بـ "نظرية السلام الديمقراطي" كتيار تابع للمنظور الليبرالي[1].

كما تتميز مؤسسات الاتحاد الأوربي بالطبيعة فوق القومية، و أن لها سلطة مستقلة عن سلطات الدول الأعضاء، و تتم الإشارة هنا إلى دور المفوضية الأوربية، و حقها في اقتراح السياسات، و كذلك إدارتها لعدد من السياسات الأوربية، بشكل مستقل عن الدول الأعضاء، و هذا يعتبر تجسيدا للنظرية الليبرالية[2].

في الواقع، إن القيم الليبرالية، تقع في القلب من المبادئ التي تأسس عليها الاتحاد الأوربي، بل و تمثل سبب وجوده، وبناء على ذلك، فمن المفترض أن هذه القيم تشكل أيضا أساس سياساته اتجاه جيرانه، و قد كان تحقيق السلام والرخاء و إرساء الديمقراطية في شرق أوربا و جنوبها هي الأهداف التي قامت عليها عملية برشلونة وسياسة الحوار الأوربي ويشكل أقل الإتحاد من أجل المتوسط، وقد عمل الاتحاد الأوربي على تأكيد هذا البعد القيمي بوصفه علامة مميزة لهويته كفاعل عالمي.

ولكن الملامح الحالية لسلوك الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال إفريقيا – خصوصا منطقة المغرب العربي – لا تعزز صحة هذا الطرح القائل بمحورية القيم كدافع أساسي للسياسة الخارجية، بل إن عودة الاتحاد الأوربي إلى سياسة بناء التحالفات مع النظم السلطوية في المنطقة بهدف عدم الاستقرار، تشير إلى أن الرؤية الشاملة التي تبنتها دول الاتحاد الأوربي اتجاه المنطقة لم تكن سوى طفرة مؤقتة من الحماسة " المثالية " في فترة ما بعد الحرب الباردة، تعود بعدها السياسة الأوربية إلى شكلها الطبيعي.

هناك مقولة شهيرة لرئيس الوزراء و وزير الخارجية البريطاني في القرن التاسع عشر" لورد بالمر ستون" (1784-1860) تفيد بأن الأمم ليس لديها أصدقاء أو حلفاء دائمون ولكن لديها فقط مصالح دائمة، و من أجل أن يتحقق التزام الاتحاد الأوربي بالبعد القيمي الليبرالي في سياسته و يتجسد على أرض الواقع يجب أن تتوصل الدول الأعضاء إلى توافق مبدئي حول أولوية حماية القيم الليبرالية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط و منطقة شمال إفريقيا، حتى و لو جاء ذلك على حساب مصالح استراتيجية اقتصادية كانت أو أمنية، و تشير الدلائل إلى غياب مثل هذا التوافق في الوقت الحاضر[3].

وفي محاولة لتفسير السياسة الخارجية الفرنسية باعتبار فرنسا الدولة الأساسية في الإتحاد الأوربي، لفترة ما بعد الحرب الباردة، فإن السياسة الخارجية الفرنسية مثلا تنطلق من منظور براغماتي نفعي، فالبرغماتية تفسر سلوك

---

[1] جون بايليس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص 339.

[2] مصطفى كمال و فؤاد زاهر، المرجع السابق الذكر، ص 40.

[3] كريستينا كوش، "عودة إلى الواقعية في سياسات أوربا اتجاه الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010، ص 93.

جميع الفواعل المجتمعية على أنه سعي وراء ضمان البقاء عن طريق تحقيق المصلحة الوطنية و النزوع نحو تعزيز المنفعة المادية. نجد أن الهدف من هذا السلوك هو ضمان بقائها بطريقتين هما:

– عن طريق العمل على زيادة مداخيلها المادية بواسطة العلاقات التجارية المدروسة مع بنية الوحدات الدولية.

– أو عن طريق العمل على حماية و تعزيز مقدرتها على التأثير في الساحة الدولية، و هذا ما نلحظه من خلال نشاط الدبلوماسية الفرنسية في أية قضية من القضايا الدولية[1].

بالنسبة للصين، فإن الليبراليون يذكرون مجموعة من المؤشرات التي ترصد توجه الحفاظ على الوضع القائم في السياسة الصينية، و هي السياسة القائمة على متغيرين أساسيين، يمكن من خلالهما الحكم على موقع الدولة من النظام القائم، و هما: معدلات المشاركة في المؤسسات الدولية و السلوك اتجاه الخلافات الحدودية[2].

يستدل الليبراليون بالأساليب التعاونية التي تستخدمها الصين إدارة خلافاتها مع بلدان الجوار، حيث قامت بحل 23 خلافا من أصل27خلاف، و قدمت تنازلات كبيرة، و أمضت اتفاقات و بروتوكولات. وفي هذا الصدد يقول الليبراليون "بأن التهديد الذي تطرحه الصين محدود في الوقت الحالي، لأن قدراتها محدودة، لأن الصين ليس لديها نوايا عدوانية اتجاه جيرانها، و لا تزال منشغلة بإصلاحاتها".

و بشكل عام، يراهن الليبراليون على إمكانية تجنب النتائج السلبية، التي عادة ما ترافق نمو القوى الجديدة، و هم يدعون إلى دعم القوى الديمقراطية في الصين، و تعزيز التعاطي مع هذه القوة النامية، و تكثيف شبكة التفاعلات معها لربط الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي، بشكل يجعل الصين واحدة من القوى المستفيدة من النظام القائم، و تسعى لتعزيز المؤسسات السياسية و الاقتصادية القائمة[3].

أما بالنسبة للتنافس بين الدول بصفة عامة، فيرى الليبراليون أن نظام توازن القوى غير ملائم كنظام للأمن و الاستقرار، و إنما في رأيهم يؤدي إلى مزيد من الحدة التنافسية التي تؤدي إلى حالة متبادلة من اللا أمن، لذلك فهم يطرحون تصورا يساعد على تلطيف حدة هذه الفوضى، تنطلق تلك التصورات من تطوير مجموعة من معايير و قواعد و سلوك دولية تؤثر على أفعال الوحدات الدولية وغير الدولية.

---

[1] فاطمة بيرم، المرجع السابق الذكر، ص 78.

[2] David Shamaugh, china engage asia, reshaping the regional order, international security, vol : 29, NO :03, 2004, p p 68-70.

[3] Ipid, p 70.

المطلب الثالث: نظرية النظم ودورها في تفسير مقومات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

تعتبر نظرية النظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية، في منتصف الخمسينات، فنظرية النظم أو منهج النظم يعمل على كافة المستويات الدولية والإقليمية[1]. ويعتمد "مورتن كابلان" أحد أشهر رواد هذا الاتجاه، بأن هذه النظرية تسمح بتكامل المعلومات المستقاة من مختلف الميادين العلمية، وتهتم بالتوصل للقوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل النظم السياسية الدولية الرئيسية المتمثلة في: نظام توازن القوى، نظام القطبية الثنائية ، والنظم الفرعية، من أمثلتها: الاتحاد الأوربي، والتوصل لاستنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم، و انتقالها من شكل لآخر، ويهتم أصحاب هذه النظرية بكل أنواع التفاعلات التي تحدث في المجال الدولي، كما يعتبرون بأن الفاعلين الدوليين يتجاوزون الدول، و يشملون المنظمات الدولية و الإقليمية[2].

أولا: مفهوم نظرية النظم

قدم شارلز ماكليلاند– وهو من أبرز كتاب نظرية النظم– تعريفا بسيطا للنظام، فاعتبره بنية لها عناصر مرتبطة و متفاعلة مع بعضها البعض، ولها حدود محددة تفصلها عن بيئتها أو محيطها، والنظام هو أداة تحليلية تقدم منظورا معينا لدراسة السلوكية البشرية، وتمكن تعريف النظام بأنه شبكة تفاعلات بين وحدتين أو أكثر، و يستعمل مفهوم النظام كأداة تحليل في مجلات عديدة ومختلفة، وهي:المفهوم الجغرافي؛ نظام دولي إقليمي، نظام وطني.

المفهوم النوعي؛ نظام سياسي، نظام اقتصادي، وكلها نظم متفرعة عن النظام الوطني

المفهوم الوظيفي؛ نظام أمين كنظام الدفاع الغربي، نظام تعاوني كمجموعة الدول العشر[3].

إن مصطلح "نظام" يكاد يكون أكثر المصطلحات استخداما في الأدبيات السياسية والعلاقات الدولية، وهو يصف:

1. إطار نظري لتدوين المعلومات المتعلقة بظاهرة سياسية.
2. نسق متكامل من العلاقات المستندة إلى مجموعة فرضية من المتغيرات السياسية، فمثلا: النظام الدولي يتضمن الحكومة العالمية (الحكومة العالمية متغير سياسي مفترض).

---

[1] يوسف ناصيف حقي، المرجع السابق الذكر، ص 46.

[2] عدنان طه البدوي، العلاقات السياسية الدولية، طرابلس بن عزيز المفتوحة، الطبعة الرابعة، 1998، ص 163.

[3] يوسف ناصيف حتي، المرجع السابق الذكر، ص 46.

3. نسق من العلاقات بين المتغيرات السياسية في نظام دولي، مثل: نظام القطبية الثنائية في الخمسينيات.
4. نسق من المتغيرات المتفاعلة فيما بينها. [1]

ركز "ديفيد أستون" على تحليل المدخلات والمخرجات، فالمدخلات الرئيسية في النظام السياسي هي الحاجات والتأييد، في حين تشمل المخرجات الرئيسية في القرارات التي تحدد نظام توزيع المكاسب، وحسب –غايرال الموند– فإن المدخلات تتمثل في الطريقة التي تنخرط فيها النظَم السياسية في عمليات التكيف والاتصَال السياسي، أما المخرجات فهي القرارات التشريعية والتنفيذية والقضائية[2].

وقام "ديفيد ايستون" بتلخيص عناصر العملية النظمية في التفاعلات التالية:

1–**المدخلات**؛وتعني مجموعة المطالب أو التحديات أو الأرباح أو التكاليف التي يتلقاها النظَام، وفي مثال النظام الدولي أحد وحداته الدولة القومية التي تتمثل مدخلاتها في استراد التجارة، المساعدة الاقتصادية والعسكرية، نقل التكنولوجيا للاتصالات.

2–**المخرجات**؛ وهي مجموع النتائج المترتبة عن عملية تفاعل الوحدات النظمية مع المدخلات المختلفة ،تصاغ في شكل سياسات واستراتيجيات وقرارات، ومثال ذلك: السياسة الخارجية وأبعادها الاقتصادية والعسكرية.

3–**التغذية الرجعية**؛ يتجسد هذا المتغير في الآثار المتقابلة بين أطراف العلاقة المتفاعلين، سواء كانت نتائج ايجابية أو سلبية، ومثال ذلك إذا كانت السياسة للدولة "أ" ملائمة "ب" فإن قيمة المدخلات المستلمة من قبل الدولة "أ" إلى الدولة "ب" ستزداد، ومن جهة أخرى فإن المدخل الموجه من قبل الدولة "ب"إلى الدولة "أ" لا يؤدي إلى المخرج المرغوب لسياسة الدولة "أ" والتي هي غير ملائمة، كما أن الدولة "ب" ستقلل من قيمة المدخلات للدولة "أ" أو توقفها من أجل تقليل التغيير في سياسة الدولة "أ"لصالح الدولة "ب" فمن الناحية الأولى تكون التغذية العكسية ايجابية بينما الثانية سلبية[3].

ثانيا: أنماط النظَام:

أ– **نظام توازن القوى**: وهو نظام دولي تكون فيه الدول متوازنة، بحيث تجد مصالحها في التوازن، ويشترط فيه وجود خمس لاعبين، يتميز بما يلي:

1. يعمل اللاعبون على زيادة قدراتهم ولكنهم يفضلون المفاوضة مع بعضهم بدل القتال
2. تتفاعل الأطراف بدلا من أن تفشل في زيادة القدرات
3. يوقف الأطراف القتال بدلا من تصفية لاعب هو طرف رئيسي في النظام.

[1] نفس المرجع، ص 48 .
[2] نفس المرجع، ص 49 .
[3] عامر مصباح، المرجع السابق الذكر، ص ص 388-389.

4. معارضة الأطراف لأي تحالف أو لأي طرف يهدف غلى الحصول على مركز مسيطر في النظَام.
5. إيقاف الأطراف عن صنع الظرف الذي يسعى إلى إقامة منظمة عالمية[1].

ب-نظام ثنائي القطبية المرن:

يختلف هذا النموذج عن سابقه من حيث اللاعبين، ففي هذه الحالة يتجمع اللاعبون في شكل كتل أو أحلاف دولية، ومثال ذلك: الحلف الأطلسي، وهو يقوم على مجموعة من القواعد نذكر منها:

1. إن كل لاعبي الكتلة يعملون على زيادة قدراتهم النسبية بقدر قدرات المعارضة لهم.
2. إن كل اللاعبين الذين لا ينتمون غلى الكتل يسعون إلى زيادة قدراتهم.
3. إن كل أعضاء الكتلة يقومون بإخضاع أهداف المنظمة العالمية لأهداف كتلتهم في حالة زيادة حجم الصراع بين هذه الأهداف.

ج-نظام الوحدة المعترضة:

ويعني وجود مراكز قوى متعددة أو جانبية مؤثرة و في النظام، كوجود دول ممتلكة القوة يصبح لها وزن في النظام الدولي، بحيث لم يكن لها وزن. واكتساب القوة (الإستراتيجية، النووية، المالية) يعني امتلاك القدرة على المنافسة مع قوى عظمى في النظام، مثل الصين التي أصبحت تمتلك القوة التي تؤهلها للتنافس مع القوى الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوربي ...الخ.

د-نظام الانفراج:

يشير هذا النوع من النظام إلى تغير في موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى،وعدم التشبث أكثر بالوضع القائم، فيما يخص مثلا دخول الصين كقوة منافسة لهذه الدول الكبرى[2].

ولقد مر النظام الدولي بمراحل ثلاث رئيسية، واليوم يقف على مشارف مرحلة جديد.

التعددية القطبية التنافسية1815-1945: سيطرت على نظام الدولي إيديولوجية العنصرية على حق الجنس الأبيض في بسط سيطرته على بقية الأجناس، وطغى فكر التنافس على التوافق في الرغبة في السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من أقاليم الجنوب واستنزاف مواردها.

وهكذا ارتبطت إيديولوجية التفوق والتنافس بالتحول في هيكل وبنيان النظام إلى دول كبرى متنافسة (بريطانيا، فرنسا، الإمبراطورية النمساوية، روسيا، اليابان) وفي بداية القرن التاسع عشر لحقت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة دولية لها وزنها.

---

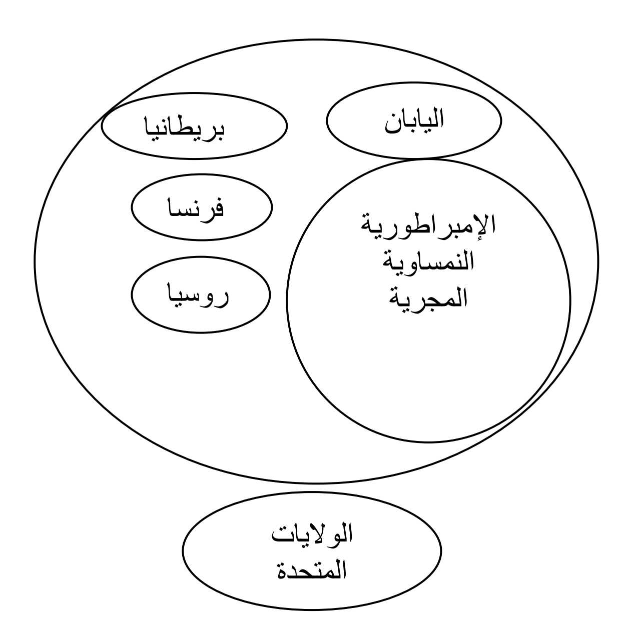
[1] سعد حقي توفيق، مبادئ الخلافات الدولية، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2000، ص ص 102-105.

[2] عامر مصباح، المرجع السابق الذكر، ص ص 390-391.

وبسبب هذا التنافس دون الوفاق تضاربت المصالح القومية تصارعت، وهكذا اندلعت الحرب العالمية الأولى فيما بين1914-1918.والتي مثلت فرصة للولايات المتحدة الأمريكية. لكي تعبر عن توجهها الطبيعي نحو النظام الدولي[1] .

ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية 1939-1945، وهيأت نتائج الحرب الانتقال إلى نظام دولي جديد تسيطر عليه إيديولوجية ونظم وقيم مختلفة كما تغير هيكل النظام الدولي من التعددية إلى الثنائية الجامدة.

الشكل رقم(01): يوضح التعددية القطبية الثنائية



المصدر:عبد المنعم المشاط، "النظام الدولي و التحول إلى التعددية التوافقية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 44، العدد 178، أكتوبر 2009، ص 45.

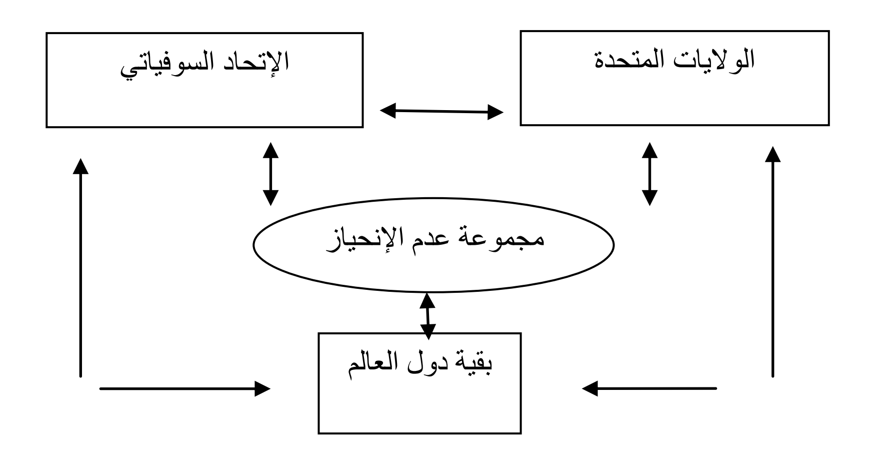
القطبية الثنائية الجامدة1945-1991: إن النظام الثنائي القطبية ،كان أكثر استقرارا من سابقه[2]، لاستخدام طرفية الرئيسين لسياسات الردع، وتوازن القوى الجامدة أحيانا والمرن أحيانا أخرى وحرص كلاهما على سلامة النظام الدولي وقد تفوق النظام الرأسمالي ،بما ستمر به من قدرة على الإبداع التكنولوجي والتفوق الصناعي، في الوقت الذي لم تقلع فيه الإيديولوجية الشيوعية في خلق نظام اقتصادي متطور ،أدى كل ذلك إلى انهيار الإتحاد السوفيتي.

---

[1] عبد المنعم المشاط، "النظام الدولي و التحول إلى التعددية التوافقية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد: 44، العدد 178، أكتوبر 2009، ص 45.

[2] نفس المرجع، ص 45.

الشكل رقم (02): يوضح القطبية الثنائية الجامدة.



المصدر: عبد المنعم المشاط،"النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية"، مجلة السياسة الدولية،2009، ص 46.

النظام الدولي أحادي القطبية 1993-2008: انتقل العالم إلى مرحلة القطب الواحد، دون قيود كبيرة أو حدود منطقية وتحولت الو.م.ا التي انتصرت في الحرب الباردة على الإتحاد السوفيتي إلى قيادة النظام الدولي كله ومؤسسات السياسية والاجتماعية والقانونية والمالية وتحولت العقيدة الأمريكية إلى بناء نظام عالمي جديد، أساسه الرأسمالية ومضمونه الديمقراطية، وغايته تنفيذ الرؤية الأمريكية لنظام يخضع خضوعا شبه مطلق للقوة الأمريكية المتنامية[1].

إن أسوأ ما يمكن أن يحدث للقوة المسيطرة، أن تصل إلى مرحلة غطرسة القوة، وعدم الاقتناع بأن هناك حدودا للقوة وتداعياتها، وتعمق الفساد في المؤسسات المالية والبنوك، فهل يؤدي الانهيار المالي والفشل الأمريكي والأوربي إلى تغيرات تمس النظام الدولي الراهن.

النظام الدولي التعددي التوافقي2009: نحن إزاء التحول إلى نظام تعددي مرن، ففي مرحلة نظام القطب الواحد،كنا ننعت النظام الدولي أحيانا بأنه تعددي في طور التشكيل، ولم تكن آنذاك دوافع قوية تقدمها، بيد أن مؤشرات القوة الحالية بين عدد مناسب من القوى الدولية المعاصرة، تشير إلى تبوؤ دول إضافية مكانة عليا في النظام الدولي.

[1] نفس المرجع، ص 46.

وفي هذا السياق نجرى نقاش وفحص للقوة الدولية التي يمكن أن تنافس الولايات المتحدة الأمريكية أو تشترك معها في قيادة العالم، وكانت هذه القوى تحديدا هي: أوروبا، اليابان، الصين وربما روسيا، وقد أجرى الباحثون فحصا لعناصر القوة والضعف من هذه القوى، وقد انتهى هذا الفحص إلى أن ل قوة من هذه القوى، على الرغم من تفوقها في بعد واحد من عناصر القوة كاليابان، وفوتها في البعد الاقتصادي إلا أنها تفتقر إلى أبعاد وعناصر القوة الأخرى ،وقد انسحب هذا التحليل على كل من أوروبا والصين أما روسيا فقد اعتبر أن أمامها أشواطا بعيدة قبل أن تنهض من جديد.

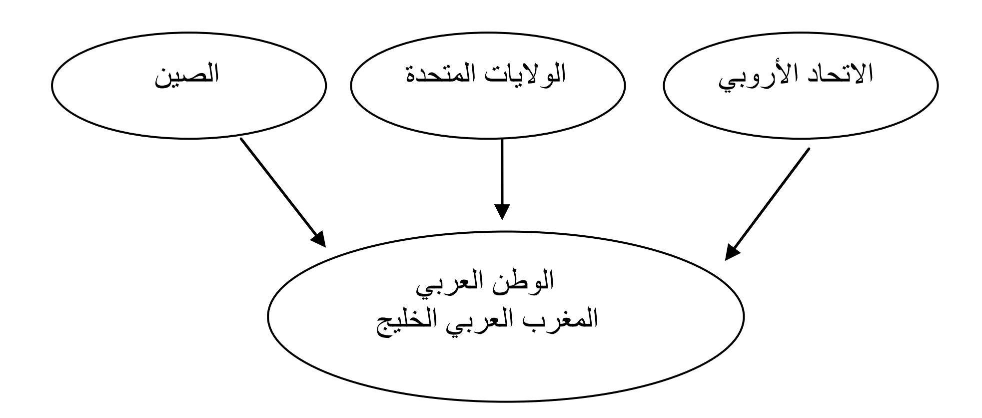
وفي هذا الصدد، تبلورت عدة نظريات نستطيع أن نجملها في ثلاث افتراضات رئيسية:

الافتراض الأول: هو استمرار الأحادية القطبية ،و اعتبر أنصار هذا التصور ان صعود الصين لن يؤثر على المكانة القيادية الأمريكية، وستظل الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على إخضاع الآخرين سيطرتها، ويقوم هذا الافتراض على أن كل ما تحتاجه الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة صعود هذه القوى هو تغير سياساتها، ويرى أن الاقتصاد الأمريكي هو الأقوى في العالم .

الافتراض الثاني: يقوم على رؤية مؤداها أن العالم يتجه نحو صيغة من التعددية القطبية حيث أن مكانة الولايات المتحدة في طريقها إلى الانخفاض ،بينما ترتفع مكانة وقوة القوى الأخرى كالاتحاد الأوروبي والصين خصوصا ، وربما تكون هذه النظرية هي الأكبر رواجا في الوقت الحاضر ، والتركيز الأشد هنا يكون على الصعود الصيني تحديدا.

الافتراض الثالث: يركز تحديدا على فكرة الصعود الآسيوي، والرؤية التي تقول أن العالم قد دخل "العصر الآسيوي"، حيث تكون القوى الآسيوية: الصين، اليابان، هي المسيطرة في هذا القرن، على حساب القوى الغربية التي دخلت سيطرتها مرحلة الأفول.

الشكل رقم(03): يوضح النظام الدولي التعددي التوافقي.



المصدر: عبد المنعم المشاط،"النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية"، مجلة السياسة الدولية،2009ص .47

1- العلاقات الأمريكية –الصينية المدخلات:

المدخل القيمي:

لقد تطورت الاعتبارات القديمة على تأثير مهم في مسار العلاقة الأمريكية الصينية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، فقد اجمع الخطاب السياسي الأمريكي يولي استخدامها -الاعتبارات القيمية –أهمية في سبيل خدمة المصالح الأمريكية، وقد كانت الصين احد الأهداف الأساسية لهذا الخطاب، وذلك للأسباب التالية[1]:

أولا: المصالح الأمريكية.

إن الدول الرأسمالية تعيش دائما الحاجة المستمرة إلى تنمية صادراتها، وفي فترة تشهد فيها الأسواق العالمية ركودا صارت السوق الصينية مغرية للولايات المتحدة الأمريكية تحديدا وقد أدركت الصين ذلك لهذا، أخذت تنفتح العلاقات الاقتصادية للدولة وقيمتها العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية –الصينية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ص 66.

ثانيا : تأكيد وضع للقوة وقيم الأمريكيتين في الساحة العالمية :

لقد اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، إلى تضمين خطابها السياسي شعارات الشرعية الدولية والقيم العالمية، وذلك لتأمين زعامتها العالمية الأحادية، وبالتالي تأمين تحقيق النظام العالمي الجديد، بمفهومه الأمريكي، ومن ثم تأكيد وضع القوة والقيم الأمريكيتين في العالم[1].

ثالثا : احتواء الصين :

تذهب الرؤية الأمريكية، إلى أنه ليس هناك من أي أثر سيكون له وقع سياسي على العالم والولايات المتحدة وتحديدا في القرن الواحد والعشرين، أبلغ من أن تجد الحرية السياسية و الاقتصادية جذورها في أعماق الصين. من جراء ذلك أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تميل نحو إيجاد تلك المداخل التي تساعدها على احتواء الصين[2]، بطريقة تتناسب والوضع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة .

مدخل الأحادية القطبية:

مع تفكك الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، شهدت العلاقات الدولية تغييرات جذرية، فسياسيا، برزت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مرتبة القطب الواحد، وأصبحت تفرض على الآخرين إتباع أنماطا معينة، فهناك دول ارتضت برفض الاستجابة لنزعة النفوذ الأمريكية، وهناك دول وفرت على نفسها تكاليف مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذه البيئة، لم تكن العلاقات الأمريكية –الصينية، بمعزل عن تأثير تلك التحولات بل شهدت تحولا واضحا في مضمونها، وجاء ذلك نتيجة تأثير متغيرين[3]:

أولا: نزعة التفرد السياسي العالمي الأمريكية:

جاءت نهاية الحرب الباردة والحرب الأمريكية على العراق لتؤكدا نزعة التفرد السياسي الأمريكي عالميا، وكما يذهب "وارن كريستوفر" إلى القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الآن أكثر من أي وقت مضى القوة العظمى في العالم والتي تنفرد بقيادة العالم[4].

[1] نفس المرجع، ص 69.
[2] نفس المرجع، ص 71.
[3] نفس المرجع، ص 74.
[4] نفس المرجع، ص 76.

ثانيا : الإدراك السياسي الصيني حيال نزعة التفرد الأمريكية:

إن الإدراك الصيني لواقع أثر نزعة التفرد الأمريكية عليها يقترن بتفسيرين، هما:

1- التفسير الأول: أخذت الصين تدرك أن تفكك الاتحاد السوفيتي، وبقاء الولايات المتحدة كقطب منفرد في النظام العالمي الجديد، إنما يعني أنها سوف تحول اهتمامها إلى الصين.

2- التفسير الثاني: وقوامه تأثير التحولات الدولية في قدرة الصين على الاضطلاع بدور فعال في النظام العالمي لفترة ما بعد الحرب الباردة.

العلاقات الأمريكية – الصينية المخرجات:

أفرزت المدخلات السابقة ثلاثة مخرجات أساسية لن يعفى من التأثر بها مستقبل العلاقة بين الدولتين، وهي:

أولا : اتساع شبكة العلاقات الثنائية الأمريكية – الصينية

شهدت العلاقات الأمريكية – الصينية تحولات مهمة في بيئة ما بعد الحرب الباردة، فقد ولدت الحاجة المشتركة مستقبلا ضرورة استمرار العلاقة بينها، وبمضامين تتناسب وما أسسته فترة ما بعد الحرب الباردة ، فإدارة الرئيس الأسبق جورج بوش وقفت على حقيقة ضرورية إيجاد التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والمبادئ القيمة في علاقاتها مع الصين ،فاتجهت نحو اعتماد مسلك طريقه التعامل البناء مع الصين واستشعرت الصين بالمقابل الحاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، قبل أن تصل إلى تحقيق "الصين الكبرى".

ثانيا: نموذج علاقات الصين الدولية:

هناك مجالات مهمة أكدت الصين فيها حضورا متميزا واتساعا مهما في نشاط سياستها، كالآتي:

1- أوروبا : لقد أعطت الصين وزنا مضافا لعلاقاتها مع الدول الأوروبية، وقد حكم هذا التوجه دافعان مهمان هما[1]:

[1] نفس المرجع، ص 104.

أ– لقد كان تطوير الصين للعلاقة مع الدول الأوربية في الواقع في وضع ملائم لسياسة تعزيز المصالح الأوربية حتى في وجه مقاومة واشنطن، فإن أوروبا وهي قوية ستصير ملائمة لمصالح الصين، ومنه ستجني الصين منافع من بروز تطور كهذا.

ب– والدافع الأكثر أهمية يجد تعبيره في تغيير المفاهيم الأمنية الصينية، فتحت الإحساس بوطأة ثقل الضغط الأمريكي أخذت دول الجماعة الأوروبية تركز في سياستها الخارجية على الصين فقد قطعت فرنسا شوطا بعيدا في اعتماد المسالك السياسية للتعاون مع الصين.

2–المنطقة العربية: رغم أن اهتمام الصين بالمنطقة العربية يعود إلى عقد الخمسينيات، عندما كانت تبحث عن الاعتراف الدولي بها، فإن العلاقة بين الطرفين شهدت تحولا مهما في مضامينها
فقد دفعت نهاية الحرب الباردة الصين إلى تضمن المنطقة العربية، في نشاطها، أعطتها أيضا أولوية متميزة في سياستها البعيدة المدى.

الفصل الثاني

التنافس بين أهم القوى الفاعلة
في منطقة المغرب العربي

إن الوزن السياسي و قوة الدولة هما نتاج المقومات الطبيعية (الموقع والمساحة والشكل والمناخ الموارد المائية...إلخ) و المقومات البشرية المتمثلة في حجم السكان و عددهم و تركيبهم العمري و الاقتصادي و نموهم وتوزيعهم والمقومات الاقتصادية تعد أهم مقومات القوة بكل أشكالها وأبعادها، وأصبحت المحرك لسياسي للعلاقات، وأصبحت المصالح الاقتصادية سببا أساسيا للتحركات السياسية و الدولية الاقتصادية.

وهذا فإن الدول العربية بصفة عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة تعاني أزمات ومشاكل اقتصادية سببها قلة التنسيق الاقتصادي، والتخلف الاقتصادي، وتفاقم العجز الغذائي والزراعي، بالرغم من أن هذه الدول تمتلك من المقومات والموارد الاقتصادية ما يجعلها قوة اقتصادية كبرى تؤثر دوليا، وتمتلك أيضا من المقومات الطبيعية ما يجعلها تساهم بدور فعال في الأحداث الدولية، ولديها قوة بشرية كبرى لكنها غير مستثمرة مما أدى إلى بروز ظاهرة البطالة، لذا فقد أولت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين اهتماما كبيرا بهذه المقومات (الطبيعية، الاقتصادية) التي تمتلكها الدول العربية بشكل عام و الدول المغاربية بشكل خاص وهذا ما سيرد في هذا الفصل:

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي من المنظور الأوروبي والأمريكي.

المطلب الأول: مقومات منطقة المغرب العربي (الموقع، السكان، المناخ، الاقتصاد)

يقع المغرب العربي في شمال القارة الافريقية، بين خطي عرض 15° و 37° شمالا، و خطي طول 17° و 25° شرقا، و هي مجموعة اقليمية بمساحة إجمالية قدرها 6.048.141 كلم مربع هذه المساحة تشمل كل بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا و الصحراء الغربية التي قضيتها لا تزال معلقة في الأمم المتحدة). يحد المغرب العربي شمالا البحر المتوسط الذي يفصلها عن جنوب أوربا و المحيط الأطلسي غربا، ومنطقة الشرق الأوسط والخليج شمالا، ومالي والتشاد والنيجر و السنغال جنوبا[1].

تعتبر هذه المنطقة –المغرب العربي- محور تلاقي أربعة أبعاد جيو-إستراتيجية، بدء بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوربية شمالا، والبعد الإفريقي جنوبا، والبعد الشرق أوسطي شرقا امتدادا إلى الخليج وآسيا، وأخيرا البعد الأطلسي غربا.

وتعني أيضا تقاطع لثلاث قارات (إفريقيا، أوربا، آسيا(، مما يزيدها أهمية استراتيجية بالغة في ظل المفاهيم الاستراتيجية الجديدة.

المغرب العربي متسع جغرافي يعتبر من حوض البحر المتوسط، كما أن إقليمية اليابس يعتبر جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية، و يشكل كتلة جغرافية متناسقة و متماثلة، لا تتخللها حواجز أو فواصل طبيعية، مما هيأ تشابها في الظروف المناخية و تقاربا في نشاط السكان، و يسر سبل التواصل بين المقيمين، كما أن المنطقة –المغرب العربي- يعتبر أقرب أجزاء إفريقيا اتصلا بأوروبا و إذ يقع في شمال غرب القارة السمراء مشكلا –في الوقت ذاته- الجناح الغربي للوطن العربي[2].

الخصائص البشرية لمنطقة المغرب العربي:

يتشكل سكان المغرب العربي الكبير من 5 دول هم: الجزائريون، المغربيون، التونسيون، الليبيون، الموريتانيون، غالبية السكان تدين بالإسلام الذي انتشر بالمنطقة منذ زمن الخلافة الراشدة.

يبلغ عدد سكان المغرب العربي تقريبا 75.6 مليون نسمة موزعين كالآتي:

---

[1] "المغرب العربي"، من ويكابيديا الموسوعة الحرة http://www.wikipedia.org/wiki.

[2] نفس المرجع.

	المساحة (كلم²)	الكثافة السكانية (1شخص لكل1كلم²)	عدد السكان (مليون نسمة)
الجزائر	2.381.741	14 شخص لـ 1 كلم²	36 مليون نسمة
تونس	163.210	65 شخص لـ 1 كلم²	10 مليون نسمة
المغرب	446.550	72 شخص لـ 1 كلم²	30 مليون نسمة

جدول رقم (04): يوضح المساحة والخصائص السكانية لدول المغرب العربي.

المصدر: المغرب العربي، من ويكبيديا الموسوعة الحرة،http://www.wikipedia.org/wik.

عند تحليل مؤشر السكان بدول المغرب العربي الثلاث يؤدي إلى النتيجة التالية: [2]

1. إن أكثر من 40 % من مجموع السكان الإجمالي تقل أعمارهم عن 15 سنة مما يعكس نسبة كبيرة للإحالة إلى البطالة، و هذا الوضع قد يزداد ارتفاعا في العقدين القادمين من القرن الواحد و العشرين، حيث تصل النسبة إلى 55 % في سن العمل.
2. هذا المؤشر يستوجب ضرورة توجيه وتشغيل نسبة مهمة منهم، عن طريق تنمية وتطوير المشروعات المشتركة في إطار الإتحاد المغاربي للتخفيض من حدة الأزمة، وما يترتب عنهما من مشكلات اقتصادية و اجتماعية.
3. كما إن حوالي 40% من سكان الدول المغاربية يعيشون في الريف و الباقي في المدن، و هذا مؤشر يدل على إمكانية المحافظة على مصدر العمالة الزراعية، بتوجيه استثمارات مهمة للريف، و لتحسين الظروف الحياتية و تدعيم القطاع الفلاحي، بحيث تحتوي المنطقة المغاربية على أرض زراعية مساحته حوالي 22.3 مليون هكتار تعرف إنتاجية متذبذبة، وتتوافر فيها معادن ومصادر مهمة للطاقة و الصناعة، أهمها: النفط، الغاز الطبيعي (ليبيا، الجزائر) والحديد والرصاص والفوسفات (تونس، المغرب، موريتانيا)، إن التلاحم الاجتماعي، واندماج مجموعة من البنى الاقتصادية التحتية، والشعور المتنامي لدى سكان المغرب العربي بأهمية دورهم في المنطقة كلها عوامل كان من المفترض أن تدفع إلى مزيد من التأثير والفاعلية[1].

إن موقع المغرب العربي جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية بين مضيقي جبل طارق غربا، وخليج سيرت شرقا، فالمغرب العربي يحتل موقع –الحارس– على مضيق جبل طارق و يشكل ممرا أطلسيا عاما نحو حوض المتوسط وإفريقيا، فيما تتحكم السواحل الجزائرية (1200 كلم) في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية حيث تسهر تونس على آداء دور المراقب لحركته الملاحية[2].

---

[1] صالح صالحي، "الاتحاد المغاربي، الامكانيات المتاحة و الاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة"، مداخلة قدمت للملتقى الدولي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية-الأوربية، الجزائر، جامعة سطيف، ماي 2004، ص ص 5-6.

[2] Hatem Bensalem, « Le Maghreb sur L'échiquer Méditerranees », Eudes Internationales, Tunis, No40, 1991, p :26.

تختلف الأشكال التضاريسية ببلدان المغرب العربي ما بين السهول و الجبال والهضاب و الصحاري، كما تتعرض المنطقة لتيارات مناخية قادمة من المحيط الأطلسي ومن الصحراء الكبرى ومن القطب الشمالي، بحيث تنتشر بالمنطقة خمسة مجالات مناخية:

مجال متوسطي: شمال الجزائر، تونس، شمال المغرب المطل على البحر الأبيض المتوسط (الريف(، غرب المغرب المطل على المحيط الأطلسي، الجبل الأخضر في ليبيا.

مجال شبه جاف: الداخل المغاربي و الجزائري و التونسي.

مجال قاري متطرف: أعالي الجبال المغاربية و الجزائرية (الأطلس و الريف).

مجال صحراوي جاف: الصحراء المغربية في الجنوب الشرقي، الصحراء في الوسط و في الجنوب الغربي والشرقي، معظم مساحة ليبيا، و معظم مساحة موريتانيا.

مجال شبه مداري: أقصى جنوب موريتانيا المحاذي لنهر السنغال.

وطبيعيا يمكن تقسيم المغرب العربي إلى منطقتين جغرافيتين:

منطقة شمالية: تضم أهم الجبال (الأطلس و الريف) و أهم السهول، كما أنها تخضع لمناخ متوسطي وتعرف المنطقة تركزا للسكان.

منطقة جنوبية: تحتل مساحة أكبر، وتخضع لمناخ صحراوي جاف، مما يجعلها عبارة عن صحراء قاحلة، مما يفسر قلة السكان بهذه الجهة أن تتجاوز الكثافة السكانية في المتوسط، خمسة نسمات في الكيلومتر مربع[1].

تنوع الموارد الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي:

تلعب الظروف الطبيعية والبيئة الجيولوجية دورا في توزيع الأهمية الاقتصادية بين دول المنطقة، حيث تزداد أهمية الفلاحة والسياحة والفوسفات في المغرب وتونس، في حين تتركز في الجزائر و ليبيا الثروات النفطية، بينما يعتبر الحديد أهم الموارد الطبيعية في موريتانيا ينتج التباين في الموارد الاقتصادية إمكانية التعاون والتكامل بين البلدان المغاربية.

الاقتصاد: تعتبر منطقة المغرب العربي من بين أهم المناطق في العالم احتياطا و إنتاجا للطاقة، و يتعلق الأمر تحديدا بكل من الجزائر، ليبيا وبدرجة أقل تونس.

الجزائر: من بين أكبر منتجي الغاز والنفط احتلت المرتبة الثانية عشر عالميا في النفط لسنة 2009، و الرتبة السابعة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال (LNG) تملك احتياطي يقدر بحوالي 25.000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي وتنتج الجزائر حوالي 1.45 مليون برميل يوميا من النفط، 152 مليار متر مكعب من الغاز سنويا ما يعادل 234 مليون طن من الغاز الطبيعي والنفط ومشتقاته سنويا. تصدر منها 134 مليون طن سنويا، و كان الاحتياط سابقا يكفي لمدة 40 سنة وحسب الدراسات الجديدة تبين أن الاحتياطي يكفي لمدة مئة عام و

[1] يسرى الجوهري، جغرافية المغرب العربي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001، ص ص 94-95.

أكثر، إذا "اكتشفت حقولا جديدة مستقبلا، وقد تم مؤخرا في فيفري 2010 اكتشاف منبع للغاز الطبيعي في شمال البلاد"[1].

ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على تصدير النفط والغاز والصناعات البترو كيميائية، التي تمثل بمجموعها 80% من صادرات البلاد، والصناعات الميكانيكية والحافلات والشاحنات...، كما للجزائر ثروات طبيعية أخرى، مثل الحديد الذي ينتج من منجم الونزة وبوخضرة الذي ينتج 3.645 مليون طن.

وتعد الجزائر البلد الطاقوي الرئيسي في منطقة المغرب الربي بحكم تنوع مواردها (البترول، الغاز) والنوعية الرفيعة لنفطها بالإضافة إلى الآفاق الاستكشافية الواعدة فيها، فالجزائر أصبحت إحدى الدول المثيرة للاهتمام للشراكات النفطية من حيث وفرة المشاريع الجديدة للتنقيب و الإنتاج في مجال النفط.

المساحة	الاقتصاد	الزراعة	الموارد الطبيعية	الصناعة	التجارة
2381741 كيلومترا مربعا	الناتج المحلي الإجمالي 268 مليار دولار؛ معدل النمو: 4.6 ٪ معدل التضخم : 4.6 ٪ معدل البطالة : 14.1 ٪ و قوة العمل : 9.38 مليون دولار= 14٪ الزراعة ، الصناعة 13.4٪ البناء والأشغال العامة 10 ٪ ، والتجارة 14.6٪	7.5 مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة, القمح والشعير، العنب والزيتون والحمضيات والفواكه ؛ والأغنام والماشية.	الاحتياطات النفطية 12.27 مليار برميل و احتياطات من الغاز الطبيعي 4.51 تريليون متر مكعب ، والحديد الخام الفوسفات والأسمدة 286.000 طن متري ، ونترات الامونيوم 170.000 طن متري. واليورانيوم والرصاص والزنك, الموارد المائية 1.7 مليار م 3 في السنة في الشمال ، 2مليار م 3 في المناطق الصحراوية	والمطاحن، السجاد مصانع الإسمنت، المصانع الكيماوية ، مصانع لتجميع السيارات، تجهيز الأغذية ومحطات تكرير البترول والمصانع والصابون مصانع النسيج. الطوب والبلاط والآلات الزراعية ، واللوازم الكهربائية ، والآلات والأدوات ، والفوسفات ، وحامض الكبريتيك ، والورق والكرتون ، ومنتجات التبغ. والمطاط والإطارات	الصادرات : 63.3 مليار دولار الواردات : 26.08 مليار دولار

جدول رقم (05): يلخص الخصائص الأساسية للجزائر

المصدر : إحصائيات جامعة الدول العربية لسنة 2010

[1] المغرب العربي، المرجع السابق الذكر.

ليبيا: تشكل ليبيا إلى جانب الجزائر قطبا قويا رئيسيا في المنطقة، بإجمالي احتياطي من النفط يفوق 5,29 مليار برميل، و يبلغ إنتاجها 1,4 مليون برميل يوميا، و هو ثاني أكبر منتج في إفريقيا بعد نيجيريا فيما تبلغ الاحتياطات الليبية المؤكدة من الغاز 37 تريليون قدم مكعب، و هي مرشحة للارتفاع إلى ما بين 70 إلى 100 تريليون مكعب.

و تعتمد ليبيا في اقتصادها على النفط إلى جانب الصناعات الكيماوية، و بدأت تشهد تحسنا في القطاع الاستثماري و العقاري و التجاري، بعد رفع الحضر عنها سنة2000[1].

مساحة	الغاز /النفط الطبيعي	الخامات المتاحة للاستثمار	الزراعة	الثروة الحيوانية	أهم المشروعات الصناعية	الموارد المائية
1.760.000 كيلو متر مربع	1.5 مليون 1,4 برميل 18 /يومياً مليون متر مكعب سنوياً	خام الذهب و خام الحديد الأحجار الجيرية ، الطينات ، رمال السيليكا ، صخور الزينة و البلاط ،الجبس ، الأملاح ، الخامات المعدنية	الأشجارالمثمرة 20011195 القمح (319391) قنطار، الشعير بلغ الإنتاج (1657833) قنطار	الضأن (393765) الماعز ,رأس (1080420) البقر ,) رأس (102506) البقر , ,رأس (102506) الإبل ,رأس (109397) تنتج ليبيا/ رأس كمية كبيرة من الاسماك	الاسمنت والميثانول والامونيا والفواكه والخضروات المعلبة والاحذية والبطانيات والصناعات البتر وكيميائية	النهر الصناعي العظيم ، المياه الجوفية ، محطات التحلية ، السدود المائية ، الأمطار

جدول رقم (06): يلخص الخصائص الأساسية لليبيا

المصدر : إحصائيات جامعة الدول العربية لسنة 2010

[1] نفس المرجع.

تونس: يعتمد الاقتصاد التونسي على السياحة و الصناعة، مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوربية، بالإضافة إلى الصناعات الميكانيكية، كقطع غيار السيارات، و تشكل الصادرات التونسية من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية، بحيث أن تونس ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد اسبانيا و ايطاليا، الاقتصاد التونسي هو الأكثر تنافسية في المغرب العربي، و من بين الاقتصادات الثلاث الأكثر تنافسية في القارة الإفريقية و المنطقة العربية، و يقدر احتياطي تونس من النفط 308 مليون برميل بقدرة إنتاجية بلغت 66000 برميل في اليوم و قد دخلت تونس قائمة المصدرين للنفط لأول مرة في تاريخها عام 2000 و في المقابل بلغ احتياطي تونس من الغاز 2,8 تريليون قدم مكعب.

مساحة	الزراعة	اقتصاد	أرقام اقتصادية
163,610 كم.^{2}	65 مليون شجرة زيتونة و واحات النخيل في الجنوب اضافة لوجود مساحات خضراء	اقتصاد متنوع ونشيط يملك قطاعات زراعية وتصنيعية وسياحية ومنجمية، نمو الاقتصاد 2.8%	نسبة البطالة 6.5%. الناتج القومي الإجمالي62,6,مليار$. الناتج القومي للفرد 4500 $. 18% السكان تحت خط الفقر, 40 % من العاملين في قطاع الخدمات و 34% في قطاع الصناعة و26% في قطاع الفلاحة

جدول رقم (07) : يلخص الخصائص الأساسية لتونس .

المصدر : إحصائيات جامعة الدول العربية لسنة 2010

المغرب: يملك المغرب 70 % من احتياطات الفوسفات العالمي، و يعتمد اقتصاد المغرب على السياحة و تصدير الحمضيات و البطاطا و الخضروات و الأسماك و النسيج إلى أوربا و أمريكا.

المساحة	اقتصاد	الزراعة	الموارد الطبيعية	التجارة
710850 كم^2	.السلع المصدرة مليون دولار الملابس الجاهزة195 .الحامض الفسفوري 994 الأسمدة الطبيعية والكيماوية 696 .الناتج المحلي 91013 .الناتج الاجمالي للفرد 2888 .الايرادات الحكومية 25845 .النفقات الحكومية22811 .معدل البطالة 9،1%	الرقعة الزراعية 9003ألف هكتار مساحة الغابات 4364ألف هكتار إنتاج الخضروات450ألف طن إنتاج الفواكه880ألف طن إنتاج القمح371 ألف طن إنتاج الشعير 786ألف طن إنتاج لحوم الحمراء 381ألف رأس إنتاج لحوم الدواجن 490طن إنتاج الحليب560مليون لتر	.الفوسفاط .الأسمدة الطبيعية .الحديد الخام .موارد مائية جوفية سنوية 30 مليار م^3	الصادرات: 13846 مليون دولار الواردات : 32784مليون دولار

جدول رقم (08) : يلخص الخصائص الأساسية لمغرب.

المصدر : إحصائيات جامعة الدول العربية لسنة 2010.

موريتانيا:

المساحة	الاقتصاد	الموارد الطبيعية	الزراعة	الصناعة	التجارة
1.030.070 كيلومتر مربع.	الناتج المحلي الإجمالي 2.8 مليار دولار. معدل النمو السنوي 1.9 ٪. البطالة : 23 ٪ الإيرادات 329مليون دولار	البترول ، والأسماك ، وخام الحديد والجبس والنحاس والفوسفات والملح والذهب.	13 ٪ الناتج المحلي الإجمالي منتجات -- الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك التقليدية ، والذرة والقمح والتمور والأرز.	47 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي التعدين والصيد التجاري. الخدمات 41 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات 1.4 مليار دولار والواردات 1.5 مليار دولار

جدول رقم (09) : يلخص الخصائص الأساسية لموريتانيا

المصدر : إحصائيات جامعة الدول العربية لسنة 2010

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي من المنظور الأوربي

إن خصوصية المغرب العربي في سياسة دول الاتحاد الأوربي، تحتاج إلى قراءة واضحة للتاريخ و للجغرافيا، و دراسة انعكاسات المعطيات السياسية و الاقتصادية و الثقافية... و إمكانية استيعاب الواقع الدولي في ظل المستجدات الدولية و أثرها في المسرح الدولي، فكل ذلك أدى و سيؤدي إلى بقاء منطقة المغرب العربي مطمعا اقتصاديا لكافة القوى الدولية، حيث نتج من ذلك ازدياد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في سياسة دول الاتحاد الأوربي، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، و في ظل الأفاق الجديدة التي ترسم للمنطقة خلال القرن الواحد و العشرين، و في ظل التحولات الدولية الجديدة التي يشهدها النظام الدولي[1].

[1]علي الحاج، المرجع السابق الذكر، ص ص 160-161.

الأهمية الجغرافية:

تكمن الأهمية التي تشكلها منطقة المغرب العربي لدول الاتحاد الأوربي في أن امتداد أوربا الحقيقي لا يأتي في اتجاه الأطلسي، و إنما يأتي في اتجاه البحث عن هوية مستقلة لأوروبا، بحيث يمكن أن تكون في اتجاهين:

أ- الاتجاه نحو أوربا الشرقية و خاصة بعد التحولات التي شهدها العالم، من سقوط حائط برلين و انهيار المنظومة الشيوعية، و غيرها من التحولات.

ب- الاتجاه نحو جنوب البحر المتوسط و المنطقة العربية و خصوصا دول المغرب العربي نظرا لما تشكله هذه المنطقة من تأثير بالغ على الصناعات الغربية لامتلاكها مادة النفط و استماع أسواقها الاستهلاكية.

تعتبر منطقة المغرب العربي آلية استراتيجية مهمة بالنسبة لأوروبا في سياستها الإفريقية و المتوسطة على حد سواء، بحيث تشكل هذه المنطقة لأوروبا أهمية جيو-استراتيجية كبرى. فصرح الخبير في القضايا الاستراتيجية مارك بونفوس « MARC BOUNEFOUS » في إحدى كتاباته:

"يوجد إقليم واسع قريب من أوربا يسمى المغرب العربي، هذا الإقليم يجعلنا دائما أمام حقيقة مهمة، و هي أنه يجب على الأقل ألا يأتي تهديدا لأوروبا من هذه المنطقة الجنوبية ... فالأمن في الحدود البحرية الجنوبية يشكل لنا ضرورة يمليها علينا الموقع الجغرافي الذي يجعل سياستنا تركز أساسا على التنبه، و الأخذ في الحسبان أي خطر، أو تهديد قد يؤدي إلى عدم الاستقرار أو توتر خطير و دائم في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي سيؤدي حتما إلى إخلال التوازن الاقليمي في المنطقة[1].

تكمن أهمية منطقة المغرب العربي أكثر في الغرب الجغرافي لأوروبا، الأمر الذي يسهل عملية تمرير المشاريع السياسية الأوربية في المنطقة خاصة الفرنسية منها.

فالتقارب الجغرافي الموجود بين القارة الأوربية، خاصة الجزء الجنوبي منها، و منطقة شمال إفريقيا، يسمح للاتحاد الأوربي أن يمارس، و بسهولة تأثيرا على دول شمال إفريقيا في ميادين مختلفة.

و في نفس الإطار يؤكد « MARC BOUNEFOOS » على الأهمية الجيو إستراتيجية للمنطقة، إذ يقول "إن المتوسط يفصل بين ضفتين، في الشمال مجموعة غنية بنظم و قيم ديمقراطية (....)[2].

و في الجنوب شعوب فقيرة غالبا ما تكون معرضة للنزاعات و الانشقاقات (....) أزمات الجنوب و تهديداته تمس مصالحنا، و أحيانا مصالحنا الأمنية، فالمغرب العربي لا يبعد عن أوربا من الجنوب الغربي إلا بأربع عشرة كيلو مترا عن اسبانيا، و بمائة و أربعين كيلو مترا عن ايطاليا، و منه وجب علينا أن نحرص على ألا يقع هذا الإرث تحت رقابة أي خصم محتمل....[3]

[1] Marc Bonnefous, « Réflexion sur une Politique Arabe », Revue Defense Nationale, Aout, Septembre, 1998, p 47.
[2] Daniel Colard, « La Conference De Barchelone et le Partenarait Euro-Méditerranéen », Revue Défense Nationale, Février 1996, p 49.
[3] Ibid, p 49

و هذا يؤكد و بصورة مباشرة الأهمية الجيو- استراتيجية لمنطقة المغرب العربي، و ذلك نتيجة قربه من أوربا، و كان المقصود في هذا القول في الخصم "الولايات المتحدة الأمريكية" التي أصبحت تسعى إلى ربط هذه المنطقة، أي المغرب العربي، باستراتيجيتها، بحكم التصور الذي يقول بأن المنطقة ذات نفوذ فرنسي، فإن كل تعامل أوربي مع الجزائر، تونس، المغرب يجب أن يكون مبنيا أساسا على توجيهات.

تعتبر فرنسا منطقة المغرب العربي، بوابتها نحو العمق الاستراتيجي الإفريقي، حيث المصالح التقليدية لفرنسا الموروثة من العهد الاستعماري، و قد لعب المغرب و موريتانيا دورا هاما للاستراتيجية الفرنسية في إفريقيا، و قد عمدت فرنسا إلى انتهاج سياسة تهدف إلى:

- الحفاظ على التوازن الاستراتيجي بين الدول المغاربية.
- المحافظة على قنوات التعامل مع الدول المغاربية.
- مراقبة توازن التدفق التجاري، الاقتصادي و الديمغرافي[1].

الأهمية الجيو-اقتصادية:

أما الأهمية الجيو-اقتصادية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي فتكمن في كونها مصدرا للمواد الخام اللازمة للصناعة الأوربية، و سوقا لعدد من المنتجات الأوربية، كما أن دول الاتحاد الأوربي أنشأت في منطقة المغرب العربي عددا من الصناعات الخفيفة مثل صناعة الأسمدة، و صناعة الاسمنت، و صناعات النفطية، فضلا عن ذلك، فإن المنطقة المغاربية تعتبر مصدرا و سوقا لليد العاملة التي تفتقر إليها أوربا[2].

هناك عدد من المصالح التي تربط دول الاتحاد الأوربي بمنطقة غرب المتوسط، من بينها القيام بعمليات مشتركة للتعاون من أجل تقنيين العلاقة بين منتجي النفط في جنوب المتوسط و مستهلكيه في الشمال، و هدفت الدول الأوربية أيضا إلى الاستفادة من الأسواق المغاربية لترويج منتجاتها، و الحفاظ على الموقع الاستراتيجي لدول المغرب العربي الذي يعتبر ذا أهمية إستراتيجية للأمن الأوربي[3].

يشكل المغرب العربي منطقة ذات أهمية بالنسبة إلى دول الإتحاد الأوربي، و تتضح من خلال:

- أهمية السوق المغاربي كسوق نام أمام الصادرات الأوربية، تكمن في مجال المشروعات التنموية التي توفر فرصا استثمارية للطرف الأوربي، فهناك العديد من المشروعات المغاربية تم تنفيذها من طرف شركات أوربية، مثل مشروع أنابيب نقل الغاز المغاربي و مشروع القطار المغاربي، بالإضافة إلى أن تحسين القدرة الشرائية في المغرب العربي، يسهم في إنعاش برنامج صادرات دول الاتحاد الأوربي.

- إن الاحتياطي و الانتاج و الصادرات المغاربية من النفط الخام و الغاز الطبيعي و المسيل، المواد الأولية، تلعب دورا مميزا في إمداد الاقتصاد الأوربي بالطاقة.

---

[1] Shreber Thomas, jeux de go En Mediterranée Orientale, Paris, Fondation Des Etudes de Defenses Nationales, 1986, p 51.

[2] علي الحاج ، المرجع السابق، ص 124.

[3] مصطفى فيلالي، المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1989، ص 25.

- دور الفوائض المالية النفطية في خلق فرص واسعة أمام الشركات الأوربية، من بيوت الخبرة و الدراسات الاقتصادية و الاستثمارات، إلى فروع المصارف الأوربية المغاربية[1].

المطلب الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي من المنظور الأمريكي

لم تكتفي الو.م.أ بالنظر إلى المغرب العربي بوصفه مجرد سوق من الأسواق الممكنة، و مجالا قابلا للاستثمار الثقافي الطويل الأمد، و عواصم قابلة للتطويع في القضايا التي تتصل بالمصالح الحيوية الأمريكية (الشرق الأوسط مثلا)ن بل تعاملت معه بوصفه موقعا جيو-استراتيجيا حيويا لها، من وجهة النظر العسكرية أيضا، و في الحقيقة أن هذه النظرة إلى المغرب العربي، من الزاوية الاستراتيجية العسكرية، هي التي أسست للاهتمام الأمريكي به منذ مطلع الأربعينات من القرن العشرين، و هي الفترة التي تعود إليها جذور العلاقة الأمريكية بهذه المنطقة.

إذ اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الجيو-استراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا عموما، و ما يمكن أن يقدمه لها وجودها في هذا الموقع من عناصر امتياز في مواجهة دول المحور، فهو موقع يتحكم في المدخل المغربي للبحر الأبيض المتوسط، و يوجد على بعد 14 كلم من أوربا، و يمكن أن يعوض عن فقدان الحلفاء للموقع الجغرافي الاسباني (الذي كان بقوة أحكام الواقع في رصيد دول المحور)ن نظرا لتحالف نظام الجنرال فرانكو مع النازية و الفاشية، و عن فقدانهم للموقع الجغرافي الايطالي الذي كان مشاركا في الحرب إلى جانب ألمانيا، و إذا أضيف إلى ذلك أن فرنسا كانت محتلة آنئذ من قبل القوات الألمانية، و أن المعبر البري الوحيد للهجوم على ألمانيا كان سوفيتيا و شيوعيا، تبين إلى أي حد شكل المغرب العربي ذلك الموقع الاستراتيجي المميز الذي لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء عنه في الحرب لأنه نقطة انطلاقها الوحيدة في بداية الأربعينات لمواجهة القوات النازية[2].

يرتبط اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي بالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، و يتأكد هذا الطرح من خلال مبادرة "الشراكة في شمال افريقيا و الشرق الأوسط " middle east and north africa mena" في بداية التسعينات و مبادرة الشرق الأوسط في مطلع عام 2004، حيث أدرجت منطقة شمال إفريقيا ضمن استراتيجية شرق أوسطية أمريكية موسعة. من الأطلسي غربا إلى الخليج شرقا.

لقد شهدت السياسة الأمريكية اتجاه المغرب العربي تغيرات كبيرة من الحرب الباردة، فتزايد الاهتمام بها، و كثف الصلات السياسية و الاقتصادية بدولها، و ذلك لعدة عوامل:

1- الارتكاز على منطقة المغرب العربي كنقطة اتصال استراتيجية طبيعية بمناطق الشرق الأوسط، الخليج، إفريقيا جنوب الصحراء، وصولا على المحيط الأطلسي، و هو حزام استراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية عبر ثلاث

---

[1] علي الحاج، مرجع سابق، ص 125.

[2] عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب العربي:من الاهتمام الاستراتيجي إلى احتراق التكتيكي"، في إدمون غريب و آخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، مارس 2004، ص 69.

قارات رئيسية: أوربا، إفريقيا، آسيا[1]. و يشكل ساحل دول شمال إفريقيا أهمية استراتيجية كبيرة في تامين معبر البحر الأبيض المتوسط.

2- ضمان استقرار المنطقة، ومن ثم تفادي أي توتر إقليمي يعيق المصالح الاقتصادية و الاستراتيجية الأمريكية فيها، و يعتبر حسن إدارة التوازن الإقليمي بين الجزائر و المغرب من الرهانات الأساسية للاستراتيجية الأمريكية في ضمان استقرار المنطقة.

لقد أعاد الولايات المتحدة الأمريكية رسم منظورها الجيو-استراتيجي إزاء منطقة شمال إفريقيا و الجزائر على وجه التحديد، في التقرير السنوي الذي قدمه الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" عام 2000 للكونغرس حول "استراتيجية الأمن الأمريكية للقرن الواحد و العشرين" حيث أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في استقرار منطقة المغرب العربي.

3- تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و قد ساهمت التحولات الاستراتيجية لهذه المرحلة الجديدة في تزايد الدور الاستراتيجي للمنطقة، بحيث تزايد الدور الاستراتيجي للجزائر في المنظور الأمريكي خلال السنوات الأخيرة، بالنظر إلى متطلبات هذا العامل الجديد أي الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب، و الذي اقترن بالرهان الاقتصادي الأمريكي[2].

الأهمية الجيو-اقتصادية:

أما بالنسبة للأهمية الجيو-اقتصادية للمنطقة، فقد تضاعف الاهتمام الاقتصادي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي في منتصف التسعينات، عند تضاعف وتيرة الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال سنوات 1995 و 1996 و 1997، و يندرج هذا الاهتمام ضمن الاستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة في البحر الأبيض المتوسط، و التي تمتد من المغرب العربي إلى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج.

يقول أحد المحللين السياسيين "GERNARD REVENE" أن القضية الاستراتيجية الأمريكية الحقيقية لسنوات التسعينات و القرن الواحد و العشرين هي التحكم في الرهانات الطاقوية، إذ أن 50% من احتياجات الاقتصاد الأمريكي تعتمد على البترول، و هذا الاعتماد سيزداد بشكل أساسي.

[1] ابان ليسر، "دور المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط و مكانتها في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة انتقالية و استشفاف، 2001، ص 8.

[2] نفس المرجع، ص ص 8-9.

المبحث الثاني: المبادرات الأوربية و الأمريكية في منطقة المغرب العربي:

بعد نهاية الحرب الباردة شهد العالم بأجمعه، تحولات فارقة، فسقطت رؤى، و انبثقت بديلاتها، تراجعت استراتيجيات و ظهرت أخرى، تشكلت علاقات دولية جديدة، تحكمت في نشأتها و تبلورها مصالح جديدة بديلا عن تلك التقليدية، فراحت الوحدات الجغرافية تشهد تقسيما جديدا للعمل، مما حدا بجزء غير يسير في العالم إلى إعادة تشكيل ذاته و بناء مستقبله تأسيسا على المعطيات الدولية الجديدة و المفاهيم المستحدثة للتعاطي مع تحديات العصر.

و أمام هذه التحولات ازداد الاهتمام الأمريكي الأوربي بدول المنطقة المغاربية التي تتمتع بمقومات اقتصادية و جيوبوليتيكية، و تشكل سوقا استهلاكية لتصريف المنتجات الأوربية و الأمريكية، المر الذي أدى إلى قيام تنافس أمريكي-أوربي على دولها، حيث سعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوربي لربط دول المنطقة المغاربية بمشاريع (اقتصادية، أمنية، سياسية) تخدم مصالحها، و وفق منظورها القيمي و في سباق محموم تتنازع الدول المغاربية استراتيجيات أولاهما قديمة نسبية و هي الاستراتيجية الأوربية التي تتعامل مع هذه المنطقة من منطلق توسيع نفوذ أوربا الاقتصادي و السياسي لتعزيز قدراتها التنافسية مع بقية التكتلات الإقليمية، و ثانيتها استراتيجية أمريكية بدأت تتشكل ملامحها منذ أواخر تسعينات القرن الماضي عبر مشروع شراكة أمريكية-مغاربية، و إرساء تعاون يقوم على التبادل الحر.

المطلب الأول: المبادرات الأوربية في المنطقة

ثمة أسباب تاريخية و جيو استراتيجية، و حضارية مشتركة تدفع إلى الاهتمام بمسار علاقات دول الاتحاد الأوربي بدول المغرب العربي، فالاتحاد المغاربي بأقطابه الخمسة يشكل امتدادا جغرافيا لدول الاتحاد الأوربي، إضافة إلى الماضي و التاريخ الطويل لدول الاتحاد الأوربي فيه، و الذي تحول من مراحل المواجهة تارة، إلى مراحل التعاون و التعايش و التواصل الحضاري تارة أخرى، فالروابط الاقتصادية و السياسية و الثقافية المبنية على الاعتماد المتبادل بين الطرفين، تشكل في مجموعها عوامل محفزة لبناء علاقات التعاون الأوربي-المغاربي، و حسب دراسة أعدها الاتحاد الأوربي، لن يكون بإمكان أوربا الجديدة الموسعة الاستغناء عن محيطها المتوسطي لتلبية حاجياتها الديمغرافية (ستفقد القارة 60 مليونا من سكانها خلال الخمسين سنة القادمة)، و حاجياتها الاقتصادية (سيصل عدد سكان الفضاء الجنوبي المتوسطي 500 مليون عام 2050 أي أكثر من سكان أوربا نفسها مما يمثل سوقا حيويا لا بديل لها عنه).

من هذا المنظور تندرج مشاريع الشراكة الأورو متوسطية المتعددة التي طرحت في السنوات الأخيرة، من خلال:

أ- مؤتمر برشلونة عام 1995:

و تم الاتفاق من حيث المبدأ على إقامة شراكة بين الاتحاد الأوربي من جهة، و البلدان المتوسطية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من جهة أخرى، و لقد تجسد مفهوم الشراكة في ثلاث محاور:

المحور السياسي و الأمني :و يهدف إلى تكوين فضاء موحد للسلام و الاستقرار، و ذلك عبر سياسات التنسيق لمحاربة الحركات السياسية المتطرفة، و احترام حقوق الإنسان و التعددية، و الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، و التشديد على جعل منطقة حوض المتوسط منطقة سلام و استقرار.

المحور الاقتصادي و المالي: يرتكز على إقامة منطقة الرفاهية الاقتصادية من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة و المتوازنة، و استحداث منطقة للتبادل الحر في أفق 2010، مع منح مساعدات مالية قصد الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة[1].

المحور الاجتماعي و الثقافي: و يهدف إلى تكثيف الحوار العلمي بين الثقافات، و احترام تنوعها و ما تحمله من عادات و تقاليد و احترام الأديان، و محاربة كل مظاهر العنصرية و التعصب، و الاهتمام بالمجتمع المدني وإشراكه في إدارة شؤون بلاده، و التقليص من ضغوط الهجرة اللامشروعة و الاهتمام بالعامل البشري و تطويره[2].

لقد تمكنت دول الاتحاد الأوربي في "مؤتمر برشلونة" من وضع الركائز الأساسية لسياستها المتوسطية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، و هي تشكل امتدادا للحوار الأوربي–العربي الذي انطلق في السبعينات من القرن العشرين، حيث تمت الموافقة على اتخاذ قرارات تؤسس لإقامة منطقة متوسطية للتبادل الحر بحلول 2010، عبر إقامة شراكة أوربية–متوسطية، من خلال تعزيز الحوار السياسي، و تحقيق التعاون الاقتصادي و المالي و الأمني، كذلك تم الاتفاق على جعل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة الحوار و التبادل و التعاون، ما يقود إلى تطور العلاقات القائمة و استحداث اتفاقيات جديدة بين البلدان المتوسطية و خاصة المغاربية منها، و دول الاتحاد الأوربي.

فإعلان برشلونة (1995) يؤكد صراحة على أن الأمن المشترك يقتضي انتشار قيم التعددية و الديمقراطية في الضفة الجنوبية، و منها المغرب العربي لتحقيق الشروط الكفيلة بقيام الاستقرار و الرفاه الاقتصادي.

إن المشاركين في المؤتمر الأورو–متوسطي في برشلونة يوافقون على إقامة شراكة عامة عبر حوار سياسي معزز و منتظم، و تنمية التعاون الاقتصادي و المالي.

و عليه فإن مجال التفاعلات الأورو–متوسطية و منها الأورو–مغاربية مرتبطة أساسا بالشراكة السياسية و الأمنية عن طريق إنشاء مجالات حوار ثنائية[3] و تتضمن هذه الشراكة:

- احترام مبادئ الديمقراطية، و حقوق الإنسان و الحق في ممارسة الحريات الأساسية.
- احترام حق و سلامة أراضي الدول، و إقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها.
- عدم استخدام القوة في المنازعات بين الدول الأطراف و حثها على حل خلافاتها بالطرق السلمية.
- تقوية التعاون بين الدول الأطراف لمحاربة الإرهاب.

---

[1] وفاء نسيم، "التعاون الأوربي المتوسطي (عملية برشلونة)"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 247.

[2] هيثم زياني، "خفايا اللقاء الاورومتوسطي"، السفير، العدد 28، نوفمبر 2000، ص 12.

[3] خالد عبد اللطيف، "مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، 1996، ص 252.

- أهمية انضمام الدول المشاركة إلى الاتفاقيات ذات الصلة بحظر استخدام أسلحة الدمار الشامل، و كذلك منع الانتشار النووي[1].

إلا أن أكثر المجالات حيوية، يبقى المجال الاقتصادي و المالي لتحقيق الرفاهية المشتركة (prospérité tépatagé)، الذي أكدت عليه وثيقة برشلونة لأنه، حسب هذا المنظور، لا يمكن تحقيق أمن أوربا و أمن الضفة الجنوبية للمتوسط، إلا عن طريق تشجيع الإصلاحات الاقتصادية و المالية لهذه الدول و تشجيع فرص الاستثمار الأجنبي عموما، و الأوربي خصوصا[2].

و لهذا وضعت الهيكلة التعاقدية الأوربية المتوسطية، في المجال الاقتصادي و المالي الأهداف التالية:

1- إنشاء منطقة تبادل حر قبل نهاية 2010 عبر اتفاقيات تبادل حر بين شركاء الاتحاد الأوربي مع احترام الواجبات الناجمة عن اتفاقات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

و من أجل تحقيق ذلك على البيان الختامي لبرشلونة، إلى ضرورة إتباع استراتيجية مدرسة قائمة على الإلغاء التدريجي للعوائق التعريفية و غير التعريفية المتعلقة بمبادلات المنتجات الصناعية.

2- تقديم الاتحاد الأوربي معونة مالية لهذه الدول المتوسطية، حتى يتسنى لها الإقدام على إنشاء هذه المنطقة الحرة، بالإضافة إلى تقديم قروض تحفيزية من طرف بنك الاستثمار الأوربي.

3- تشجيع الاستثمار الأوربي المباشر في هذه الدول.

أما الشراكة الاجتماعية و الثقافية، فتشمل المبادئ التالية:

- أهمية الحوار بين الثقافات و الحضارات، و التقريب بين شعوب المنطقة.
- تنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون المركزي الموجه.
- التعاون من أجل التغلب على مشاكل الهجرة عن طريق إنشاء برامج التدريب المهني.
- التعاون على مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و الفساد[3].

إن الاتفاقيات المبرمة بين تونس و الاتحاد الأوربي تمحورت أساسا على الجانب الاقتصادي والتجاري و لم تمس الجوانب السياسية التي أصر عليها إعلان برشلونة 1995.

أما بالنسبة للمغرب، فقد أبرمت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في فيفري 1996، ودخلت حيز التنفيذ في مارس 2000، و تعتبر عمليات التطوير للعلاقات الأوربية-المغاربية من بين الأولويات الكبرى للسياسة الخارجية المغربية، و تهدف هذه الاتفاقيات إلى إرساء سبل التعاون الاقتصادي، السياسي، ....على خلاف الاتفاقية التونسية-الأوربية.

---

[1] وفاء نسيم، المرجع السابق الذكر، ص 248.

[2] نفس المرجع، ص 248.

[3] سالم برقوق، الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، الجزائر، طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، 2009، ص 454.

تبلغ نسبة الاستثمار الأجنبية المباشرة (IDE) من التحاد الأوربي باتجاه دول جنوب المتوسط عام 2000 ما يساوي (0.2%) فقط من مجموع الاستثمارات الأوربية المباشرة في العالم، أي حوالي (08 مليار دولار).

وبلغت نسبة نمو هذه الاستثمارات (86%) خلال الفترة (1998-2002) مقارنة بالفترة مثلا (1993-1997)، و التي لم تتجاوز هذه النسبة الرقم (28%) و قد بلغ حجم هذه الاستثمارات عام 2002 (02.679 مليار أورو)[1].

ب- الاتحاد من أجل المتوسط:

الاتحاد المتوسطي، هو عبارة عن مبادرة أو مشروع "وحدة عابرة القومية" مقترحة على الدول المشاطئة للمتوسط في ضفته الشمالية و الجنوبية، أساسه التعاون و ليس الإدماج، و هو ما يعني دول من الاتحاد الأوربي ليس كلها، و من الشمال الإفريقي، و ما يسمى بالشرق الأوسط، و تدعو هذه المبادرة إلى قيام اتحاد أو تجمع يربط بين 16 دولة متوسطية تشكل فيما بينها تجمعا اقتصاديا و سياسيا ترجع أولى إرهاصات هذا المشروع، في خضم الحملة الانتخابية للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، و خلال جولته على المدن الفرنسية، ألقى المرشح الرئاسي نيكولا ساركوزي خطابا في مدينة تولوز المطلة على المتوسط يوم 7 فبراير 2007 تحدث فيه عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريقة "إعادة التوزيع" مركزا على مصطلح "التنمية المشتركة". و بعد انتخابه رئيسا للجمهورية الفرنسية، قام ساركوزي بزيارة إلى المغرب أعلن خلالها من مدينة طنجة يوم 22 أكتوبر 2008 عن مشروعه الرامي على بناء "الاتحاد المتوسطي" حيث اعتبر أن مستقبل أوربا يوجد في الجنوب، و بإدارتها الظهر للمتوسط تقطع ليس فقط منبعا ثقافيا و أخلاقيا و روحيا... مستقبل أوربا يكمن في الجنوب و مستقبل إفريقيا يوجد في الشمال، أوجه نداءا لكل من يستطيع التجند من أجل اتحاد البحر الأبيض المتوسط باعتباره محور المنطقة الأورو-افريقية. كما شكل اللقاء الذي عقد في روما بتاريخ 20 ديسمبر 2008 بين الرئيس الفرنسي ساركوزي، و رئيس الوزراء رومانو برودين و رئيس الوزراء الاسباني زاباطيرو و الذي خصص لبحث الخطوط العامة لمشروع "الاتحاد المتوسطي" محطة بارزة حيث اختتم بمؤتمر صحافي مشترك أطلق خلاله ما سمي بـ "نداء روما لاتحاد المتوسط" الذي تضمن أفكار و أهداف المشروع المنشود[2].

الدول المعنية بالمشروع:

غرب المتوسط، الدول الأوربية: فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال، الدول العربية: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا.

الشرق الأوسط: دول أوربية: مالطا، قبرص، اليونان، الدول العربية: الأردن، لبنان، سوريا، مصر.

الهدف الرئيسي للاتحاد من أجل المتوسط:

إن الاتحاد من أجل المتوسط هو مشروع يحاول تجاوز "الشراكة المتوسطية" الفاشلة بتعبير الرئيس ساركوزي، كما يحاول أيضا إعادة تحديد العلاقات الأورو-متوسطية عموما و العلاقات الأورو-مغاربية خاصة و لكن أكثر جدية

[1] هاني حبيب، الشراكة الأوربية-المتوسطية مالها و ما عليها، وجهة نظر عربية، المنشورات الجامعية و العلمية، 2001، ص 141.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من اجل المتوسط-الأبعاد و الآفاق، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص ص 83-86.

و مرونة، وكذا إعادة الحيوية على الشراكة، و رفع المستوى السياسي للعلاقة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوربي و جيرانه على الجانب المقابل من البحر الأبيض المتوسط[1].

الأهداف الفرعية للاتحاد من أجل المتوسط:

– مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط، تلطيف مياه البحر و شواطئه، مع التركيز على مياه الصرف.

– الطرق البرية و البحرية السريعة (تحسين النقل بين الموانئ بأحداث و طرق سريعة بحرية، إضافة إلى دعم انجاز ما لم ينجز بعد من الطريق السريعة المغاربية).

– الحماية المدنية (التعاون في الوقاية من الاستعداد و الاستجابة للكوارث الطبيعية).

– الطاقة البديلة (لبحث مدى فعالية "خطة المتوسط للطاقة الشمسية" لتوليد الطاقة الشمسية و دعم البحوث و الدراسات في مجال مصادر الطاقة البديلة للنفط و الغاز).

التعليم (إقامة جامعة أورو متوسطية مقرها في سلوفينيا، تشجع الحراك الأكاديمي، و الدرجات العلمية لجامعات الدول الأعضاء)[2].

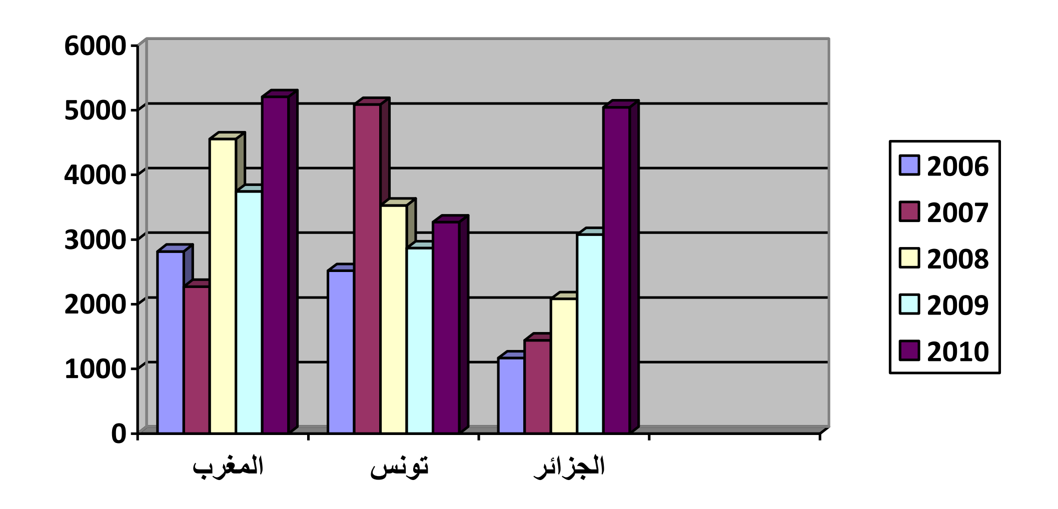
حجم التبادلات التجارية لدول المغرب العربي مع بعض الدول الأوربية (مليون دولار):

	الجزائر	تونس	المغرب
2006	1170	2518	2817
2007	1443	5088	2273
2008	2084	3529	4555
2009	3077	2871	3743
2010	5047	3268	5209

جدول رقم (10): يوضح أهم واردات المغرب العربي مع بعض الدول الأوربية

[1] "الاتحاد من أجل المتوسط"، http://www.ar.wikipedia.org/wiki. 2011

[2] نفس المرجع.



شكل رقم (04): يوضح الأعمدة البيانية لأهم الواردات بين دول المغرب العربي والدول الأوروبية.

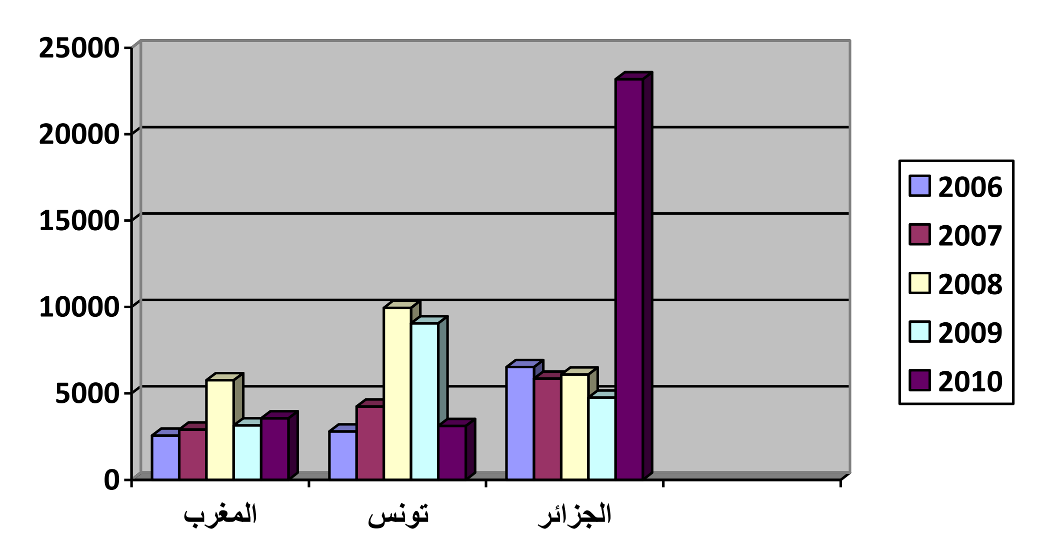
المصدر : من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات المتوفرة

بتصرف: مركز التجارة الدولية : ITC :

www.inpracen.org

المغرب	تونس	الجزائر	
2562	2807	6517	2006
2918	4247	5855	2007
5765	9956	6098	2008
3163	9061	4760	2009
3557	3120	23180	2010

جدول رقم (11) : يوضح أهم صادرات المغرب العربي مع بعض الدول الأوربية :



شكل رقم(5) : يوضح الأعمدة البيانية لأهم الصادرات بين دول المغرب العربي والدول الأوروبية.

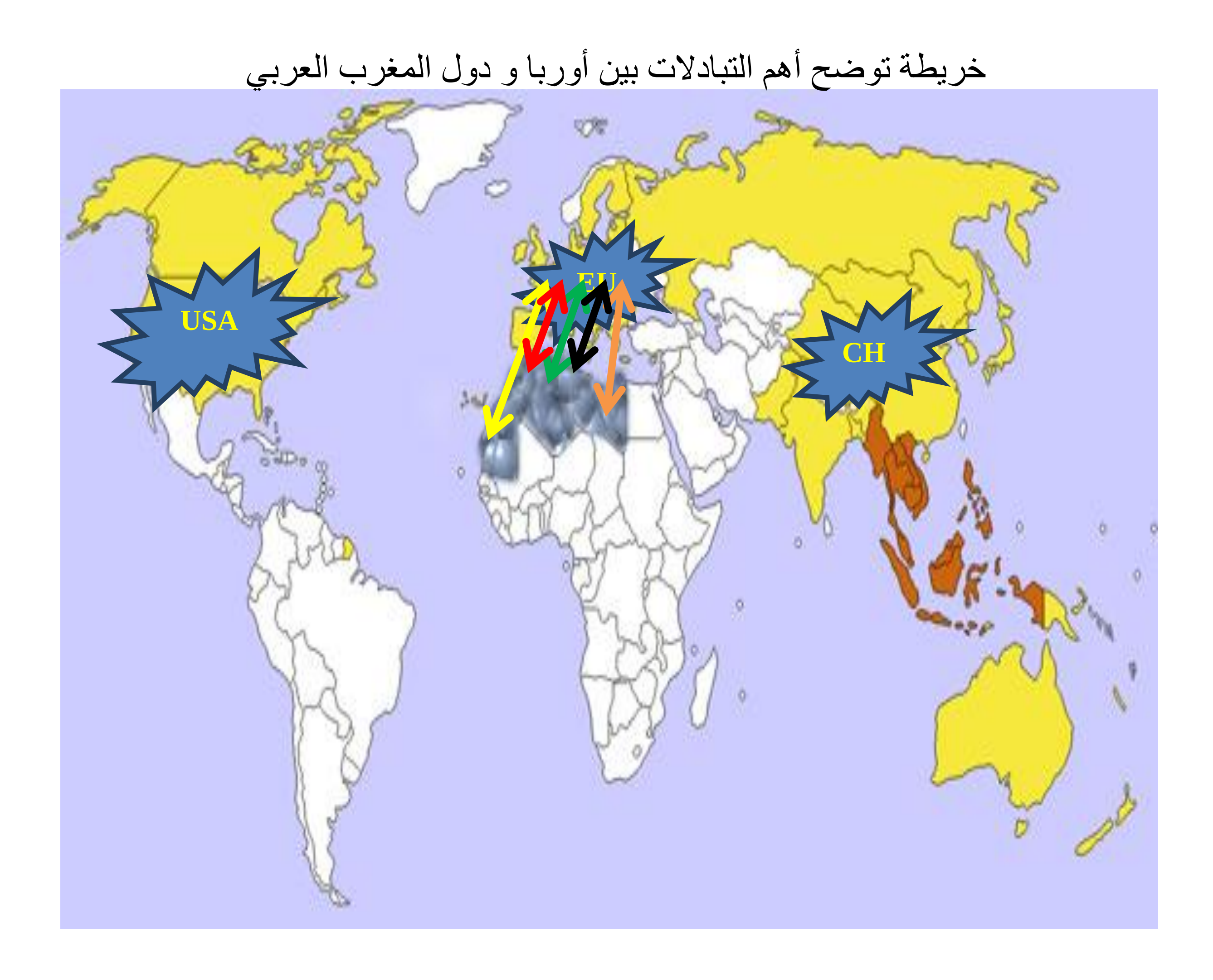
المصدر : من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات المتوفرة

بتصرف: مركز التجارة الدولية : ITC :

www.inpracen.org

التعليق: نلاحظ أن حجم التبادلات بين دول المغرب العربي و الدول الاوروبية في تزايد مستمر ولكن بنسب متفاوتة ، فبالنسبة للواردات نجد أن نسب التزايد متقاربة نوعا ما سواء كانت الجزائر أو تونس أو المغرب.
أما الصادرات فنجد أن حجم صادرات الجزائر اتجاه الدول الأوروبية عالية وفي تزايد مستمر خاصة سنة 2010. على عكس تونس التي تتناقص صادراتها للدول الأوروبية، أما المغرب فنسبة التزايد ضئيلة.

خريطة توضح أهم التبادلات بين أوربا و دول المغرب العربي



العلاقات الليبية الأوروبي	العلاقات التونسية الأوروبي	العلاقات الجزائرية الأوروبي	العلاقات المغربية الأوروبي	العلاقات الموريتانية الأوروبي
يشمل قطاع النفط و الغاز المقاولات و الهندسة ،السيارات، المواد الخام و المواد الغذائية و كذلك التعاون السياسي و الثقافي و السياحي	يشمل قطاع الزراعة و السياحة، النفط و الغاز ، السيارات، المواد الخام و كذلك و الأدوية الخدمات و البنوك	يشمل قطاع النفط و الغاز و المعدات الصناعية والهندسة المعمارية و السيارات، و المواد الغذائية و المواد الخام و الأدوية كذلك التعاون السياسي و الثقافي و الاجتماعي و العسكري	يشمل قطاع الزراعة و السياحة، الخدمات و البنوك،صناعة السيارات، المواد الخام و الأدوية و العقارات كذلك و الطاقات المتجددة و كذلك التعاون العسكري	يشمل قطاع النفط و الغاز و المعدات الصناعية و السيارات، المواد الخام و كذلك التعاون السياسي و الثقافي و الاجتماعي

المصدر : من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات المتوفرة

المطلب الثاني: المبادرات الأمريكية في منطقة المغرب العربي:

منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، شهدت السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي انعطافا كبيرا مثلها تزايد الاهتمام بها، و تكثيف الصلات السياسية و الاقتصادية بدولها بعد أن ظلت المنطقة لوقت طويل حكرا على المصالح الأوربية، و بخاصة الفرنسية التي استفادت من مواريث الحقبة الاستعمارية المنطقة، و حرصت –باستمرار– على تنميتها و صيانتها بما يؤمن لها ديمومة النفوذ و الهيمنة. ثمة أربعة عوامل لعبت لصالح انطلاق هذا الزخم في السياسة الأمريكية تجاه المغرب العربي: أولها؛ انتهاء الحرب الباردة و انهيار "المعسكر الاشتراكي" و الاتحاد السوفيتي، و بداية العد التنازلي للعمل بمبدأ احترام خرائط النفوذ الموروثة عن حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية... و ثانيها؛ اندلاع جرب الخليج الثانية، و تدمير العراق، و نجاح الولايات المتحدة في بسط هيمنتها السياسية على مجمل المنطقة العربية. و ثالثها؛ الانقلاب على الارادة الشعبية وبالتالي الديمقراطية في الجزائر، و صعود الحركة الإسلامية المسلحة، وتوتر العلاقة بين فرنسا و النظام العسكري الجديد. أما رابعها؛ فهي فرض الحصار الجوي على ليبيا، و ما أتاحه من اختراق سياسي للولايات المتحدة لشؤون المنطقة[1].

وقد أتقنت الإدارة الأمريكية استثمار مجمل هذه المتغيرات والعوامل في اتجاه حيازة المزيد من أسباب النفوذ، وحصرت أهدافها اتجاه المغرب العربي في: الهدف الأمني، و الهدف الاقتصادي الذي يمثل جزءا من خطة أمريكا الشمالية فيما يتعلق بالقارة الإفريقية، و المتمثل في إحياء مشاريع و مبادرات، منها[2]:

أ- مبادرة ايزنشتات:

تأتي مبادرة ايزنشتات Ezeinchtad في سياق المنافسة الأمريكية–الأوربية على منطقة المتوسط بصفة عامة، و المنطقة المغاربية بصفة خاصة ، فإذا كان الاتحاد الأوربي يعتبر المتوسط و الفضاء المغاربي مجالين حيويين بالنسبة إليه. و من أجل ذلك، أدخل الدول المتوسطية الجنوبية في شراكة معه، فيما يسمى بمسلسل برشلونة سنة 1995، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تبق مكتوفة الأيدي تجاه هذه المبادرة التي تهدد بالطبع مصالحها الجيو–اقتصادية. لذلك انبرت سنة 1998 إلى اقتراح مبادرة شراكة أمريكية–مغاربية من أجل ضمان استقرار المنطقة، تنخرط فيها دول المغرب و الجزائر و تونس في السوق المعولم، فمن خلال زيارة وزير الدولة للشؤون الخارجية ستيوارت ايزنشتات لكل من تونس بتاريخ1998/06/17و المغرب بتاريخ 1998/06/18، شرح المسؤول الأمريكي ملامح المبادرة التي تنهض على الأركان الأربعة التالية[3]:

- إرساء حوار منتظم مع الأقطار المغاربية يضم كبار المسؤولين في الولايات المتحدة من جهة، و في كل من تونس و المغرب و الجزائر من جهة ثانية.

---

[1] عبد الإله بلقريز، المرجع السابق الذكر، ص 67.

[2] نفس المرجع، ص 68.

[3] " الصراع الفر نكو-أمريكي على منطقة المغرب العربي"، http://www.hizbatahrir.org 2005/07/18..

- التعاون مع هذه الدول كمنظمة للتعاون الاقتصادي، أي كوحدة اقتصادية واحدة، حيث صرح ايزنشتات في هذا الصدد: "نحن نأمل بأن نشجع اتحاد المغرب العربي، و غيره من هيئات التكامل الإقليمي على إزالة الحواجز بينها، لأنه تحول دون ازدهار التجارة بصورة كاملة"[1].

- التأكيد على الدور المركزي للقطاع الخاص في هذه الشراكة باعتباره المحرك الأساسي للنمو الطويل المد و المستديم لهذه المنطقة.

- ضرورة قيام الحكومات المغاربية المعنية بإصلاحات اقتصادية هيكلية ترمي إلى وضع الأسس لقيام قطاع خاص متطور.

وقد اكتسبت مبادرة "ايزنشتات" أهمية خاصة، لأنها كانت أهم مشروع اقتصادي أمريكي منافس لمشروع الشراكة الأوربية-المتوسطية في المنطقة منذ استقلالها. و جاء المشروع في وقت هام بالنسبة لدول المغرب العربي، لأنها أرادت الانفتاح على الاقتصاد الدولي، محاولة منها إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية، و التكيف مع الواقع الاقتصادي الجديد، و أرادت أن تتنوع علاقتها مع الدول الجديدة، و وجدت في الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك خصائص اقتصادية مدخلا إلى شراكة مربحة[2].

و قد شكلت هذه المبادرة التي أعلن عنها "ستيوارت ايزنشتات" الإطار الاقتصادي للرهانات الأمريكية في النظام المغاربي بكل أبعادها الاستراتيجية، الأمنية و السياسية المتكاملة استجابة لمتطلبات بسط نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المجال المتوسطي .

و قد أكد ستيوارت ايزنشتات هذا التوجه الاستراتيجي الجديد للسياسة الأمريكية في المنطقة حين قال أن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي تكثيف مبادلاتها مع الجزائر، المغرب، تونس التي باشرت كلها مرحلة من الإصلاحات الواسعة كما تأمل في مضاعفة استثمارات في هذه البلدان[3].

تربط الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية نجاح الشراكة مع دول المغاربية، بتوفر مجموعة من الشروط نذكر منها:

1- التعامل مع المغرب العربي كوحدة اقتصادية، ساهم في المرحلة القادمة في خلق جو اقتصادي وتجاري مع الشريك المغاربي.

2- التركيز على القطاع الخاص و إعطائه دورا مركزيا في المشروع باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية والتطور الاقتصادي، بحيث تشجع الإدارة الأمريكية المستثمرين للدخول إلى السوق المغاربية، دون أن تتدخل في تحديد نشاطاتهم الاقتصادية أو الاستثمارية، و تكتفي بلعب دور الوسيط المحفز.

[1] نفس المرجع.

[2] رشيد سلامة، "المغرب العربي بين الخيار المتوسطي و مشروع الشراكة الأمريكية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 82، أفريل 1999، ص 35.

[3] الإدريس الجناني، "المبادرتان الأوربية و الأمريكية للشراكة مع البلدان المغاربية"، مجلة المغاربية للدراسات الإستراتيجية الشاملة، العدد 1، 2001، ص 49.

3- ضرورة تشجيع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، و تدعيم الاستثمارات و التجارة الخارجية في دول المنطقة، من أجل توفير المناخ الاقتصادي المناسب لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك عن طريق خلق تجانس بين اقتصادات البلدان الثلاثة بمنح دور أكبر للقطاع الخاص[1].

تهدف مبادرة ايزنشتات إلى تحقيق ما يلي:

1- تسهيل دخول الشركات الأمريكية للعمل و الاستثمار في التجارة بالمغرب العربي.

2- ترقية العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول المغاربية، و لإقامة شراكة اقتصادية سياسية بينهما.

3- دعم التبادل التجاري بينهما، و صياغة سياسة عامة لجلب الاستثمارات الأمريكية إلى المنطقة.

4- خلق منطقة للتجارة الحرة بينهما.

5- دعم الو.م.أ لجهود دول المعرب العربي في عملية تأهيلها للدخول في شراكة اقتصادية معها[2].

من هنا تظهر الأهداف الحقيقية لمبادرة الشراكة الأمريكية-المغاربية، التي تتوجه بالأساس إلى سوق قوامه 85 مليون نسمة يتوفر على يد عاملة مؤهلة، و غير مكلفة، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي و قربها من أوربا مما يجعلها أرضية للإنتاج الموجه للتصدير، خصوصا أن إفريقيا كقارة لا زالت خامة غير مستغلة و هي من المنظور الأمريكي الوجهة الاستثمارية للرأس المال الأمريكي في القرن القادم.

إن أزمة الصحراء الغربية و جمود مؤسسة "الاتحاد المغاربي" و اختلاف مواقف دول المغرب العربي اتجاه المبادرة، كلها عوامل ساهمت في تعطيل مبادرة "ايزنشتات"ن و قد قال "ادوارد وولكر EDWARD WOLKER" مساعد كاتبة الدولة الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط: "إن بناء سوق إقليمية يتطلب أن تتوافر علاقة إقليمية، و هذا هو السبب في أن من المهم أن تقوم الجزائر و المغرب معا بتحسين علاقتهما"[3].

ب- مبادرة الشرق الأوسط الكبير:

بعد أن حث الرئيس بوش بلدان العالم العربي على العمل بمبادئ الديمقراطية، جاء الإعلان عن مبادرة "الشراكة للشرق الأوسط Middle East Partnership Initiative" من قبل وزير الخارجية الأمريكي السابق "كولين باول" في عام 2002، و التي كانت تهدف إلى: ترقية و تعزيز القطاع الخاص، توفير الفرص الاقتصادية، تقوية دولة القانون و المجتمع المدني، و تعتبر هذه المبادرة امتدادا لمبادرة "ايزنشتات" من حيث المضمون مع اختلاف الإدارة[4].

---

[1] بشارة خضر، المرجع السابق الذكر، ص 42.

[2] نفس المرجع، ص 42.

[3] نفس المرجع، ص40.

[4] إدريس الكنبوري، "جولة وزير الخارجية الأمريكي في المغرب العربي، إعادة رسم السياسات" http://www.alast.wslindex.cfm?method.

في إطار هذه المبادرة قامت مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية المكلفة بملف "مبادرة الشرق الأوسط"، "ألينا رومانوفسكي ALINA ROMANOVESKI" بزيارة لمنطقة المغرب العربي في عام 2004 لدعم الإصلاحات في المنطقة. و لقد تم اختيار ستة دول من بينها: الجزائر، تونس، المغرب. و ذلك للاستفادة من التمويل الخاص و المقدر بحوالي 18,5 مليون دولار، من أجل تمويل مشاريع الشراكة معها فيما يخص ترقية وضع المرأة و قطاع التعليم و التأهيل.ثم تطورت هذه المبادرة لتصبح تحمل اسم "مبادرة الشرق الأوسط الكبير" التي تعتبر كذلك امتدادا لمبادرة "ايزنشتات" و "مبادرة الشرق الأوسط"، و أطلق على هذه المبادرة أيضا اسم "الشرق الأوسط الموسع" بعد أن أضيفت إليه دول المغرب العربي الخمسة إلى دول المشرق العربي[1].

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بدأت الإدارة الأمريكية بالحديث عن فكرة إحداث إصلاحات و تغييرات في العالم الإسلامي عموما و في الشرق الأوسط خصوصا، بحجة ضرورة مكافحة الإرهاب الذي انتشر بسبب غياب الديمقراطية في هذه المنطقة حسبها الذي يعتبر تهديدا لمصالح أمريكا، و بالتالي جاءت فكرة إعادة دمقرطة العالم الإسلامي من أجل خدمة المصالح الأمريكية[2] (خاصة النفطية) و لذلك أدخلت دول المغرب العربي في هذه الاستراتيجية الجديدة خاصة الجزائر لما تملكه من ثروات (البترول، المعادن).

و تهدف المبادرة إلى: دعم القطاع الخاص، فتح البواب أمام الاستثمار بهذه البلدان لتحقيق النمو، خلق منطقة للتبادل الحر، ربط اقتصاد المنطقة بالاقتصاد الأمريكي، من خلال اتفاقيات و مؤسسات تكون لأمريكا التأثير الكبير فيها و بالتالي السيطرة لها، أي أمريكا، و الهدف الأساسي من هذا المشروع هو إدماج المنطقة في ما يسمى "العولمة الأمريكية" بما يضمن لها هيمنة أكبر على العالم[3] وبالتالي ضمانا و تأمينا لمصالحها (النفط)، و كذلك إدماج إسرائيل في المنطقة و الذي يعتبر الهدف علني وليس خفي لسياسة أمريكا.

[1] بوزيد أعمر، العالم العربي و مبادرة الشرق الأوسط الكبير: أمريكا و استراتيجية التحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة، الجزائر، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، 2005.

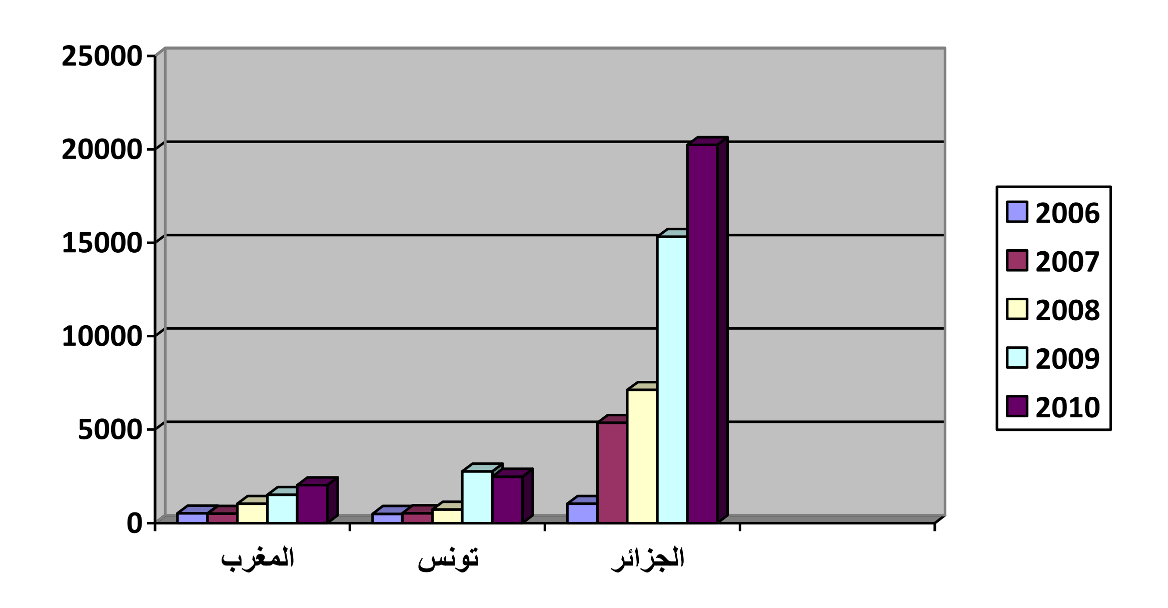
[2] عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 184.

[3] نفس المرجع، ص 185.

حجم التبادلات التجارية لدول المغرب العربي مع الولايات الأمريكية (مليون دولار):

	الجزائر	تونس	المغرب
2006	1031	496	524
2007	5360	530	509
2008	7120	723	1034
2009	15320	2760	1509
2010	20230	2480	2031

جدول رقم (12) : يوضح أهم واردات المغرب العربي مع الولايات الأمريكية



شكل رقم (06): أهم الواردات بين دول المغرب العربي و الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر : من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات المتوفرة

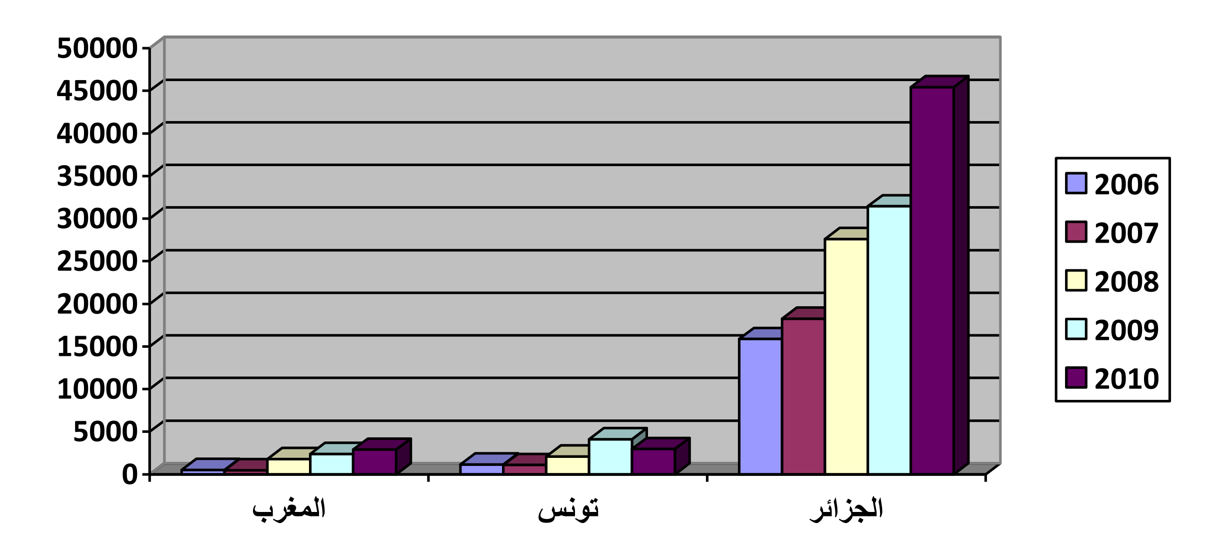
بتصرف: مركز التجارة الدولية : ITC :

www.inpracen.org

www.un.org.2008.hanbook of statistic

	الجزائر	تونس	المغرب
2006	15.887	1140	515
2007	18265	1100	480
2008	27609	2100	1790
2009	31460	4120	2381
2010	45440	2970	2902

جدول رقم (13) : يوضح أهم صادرات المغرب العربي مع الولايات الأمريكية



شكل رقم (07): أهم الصادرات بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة الأمريكية

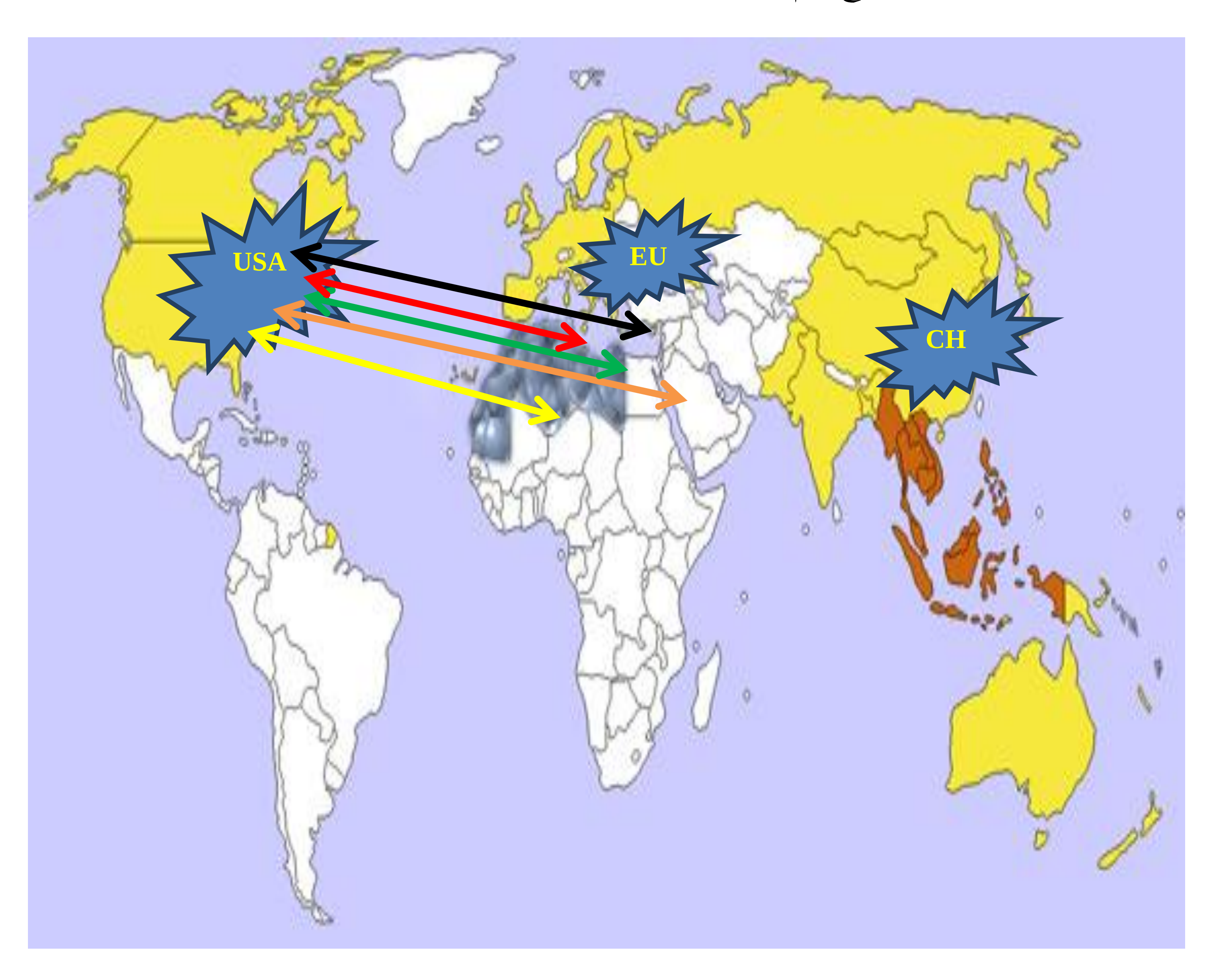
المصدر : من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات المتوفرة

بتصرف: مركز التجارة الدولية : ITC :

www.inpracen.org
www.un.org.2008.hanbook of statistic

التعليق: نلاحظ أن حجم التبادلات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية عال جدا، وذلك راجع للثروات النفطية (البترول) التي تمتلكها الجزائر حيث زاد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بها. على عكس تونس والمغرب الذي يعتبر حجم تبادلاتهما مع الولايات المتحدة الأمريكية ضئيل جدا مقارنة بالجزائر.

خريطة توضح أهم التبادلات بين أمريكا و دول المغرب العرب



العلاقات الليبية الأمريكي	العلاقات التونسية الأمريكي	العلاقات الجزائرية الأمريكي	العلاقات المغربية الأمريكي	العلاقات الموريتانية الأمريكي
يشمل قطاع النفط و الغاز المواد الخام و كذلك التعاون السياسي	يشمل قطاع الزراعة و السياحة، النفط و الغاز ، السيارات، المواد الخام و كذلك و الخدمات و البنوك	يشمل قطاع النفط و الغاز و المعدات الصناعية و الأدوية و السيارات، و المواد الغذائية و المواد الخام و كذلك التعاون السياسي و الثقافي و الاجتماعي	يشمل قطاع الزراعة و السياحة، الخدمات و البنوك، السيارات، المواد الخام و كذلك الخدمات و كذلك التعاون العسكري	يشمل قطاع النفط و الغاز و المعدات الصناعية ، المواد الخام و كذلك التعاون السياسي و الثقافي و الاجتماعي

المصدر : من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات المتوفرة

المبحث الثالث: اهتمام الصين بمنطقة المغرب العربي و تنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي:

المطلب الأول: الصعود الصيني بمنطقة المغرب العربي:

أمام تراجع دور المتغير الإيديولوجي، ومنح الأولوية لسياسات الأمن الإقليمية و محدودية الدور المنوط بالقوة العسكرية، انصرف اهتمام القيادات الصينية إلى مشكلات أخرى، تؤمن سبل معالجتها فرصا للارتقاء بالصين إلى مصاف القوى الفاعلة، و المؤثرة في التفاعلات السياسية الدولية. و في عالم تعطى فيه الأولوية لشرط التميز في ميداني النمو و التنافس الاقتصاديين، فإن المعضلة الاقتصادية شكلت و منذ عام 1949 هاجسا مقلقا في تفكير القيادات الصينية، و تضافرت جملة عوامل داخلية (كمحدودية القدرات و الموارد الاقتصادية و تراجع الخطط التنموية)، و أخرى خارجية (الموقفان الأمريكي و السوفييتي ،في ان تبقى الصين ضعيفة داخليا و غير مؤثرة خارجيا، كلها عوامل شكلت كوابح حقيقية، حالت دون أن تضطلع الصين بدور عالمي يؤمن لها مكانة متميزة .[1]
إلا أن محاولات الصين في أن تصبح قوة اقتصادية كبرى و بارزة على المساحة الدولية، تعود إلى عام 1978م، بعد أن تم التخلي عن إيديولوجية الثورة الثقافية التي أعلنها الزعيم الصيني "ماوتسي تونج" و تبنيه سياسة الانفتاح و الإصلاح، حيث أعطى الأولوية للنمو الاقتصادي، والانفتاح على أسواق العالم و تطوراته أساسيا.[2]
لقد حقق الاقتصاد الصيني خلال من القرن العشرين نتائج مبهرة، خاصة في معدلات النمو الحقيقي و الصادرات، و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. و بدأ الاقتصاد الصيني يخطو خطوات ثابتة نحو تبوأ صدارة

[1] عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2000، ص 56.

[2] نفس الرجع، ص 57.

الاقتصاد العالمي. و هذه المؤشرات جعلت بعض التحليلات و الآراء تذهب إلى أن القرن الواحد والعشرين سيصبح قرنا صينيا تتصدر فيه الصين الاقتصاد العالمي. و لكن مقابل هذه الآراء، هناك من يقلل من نجاح الصين في تحقيق هذا الهدف لأسباب كثيرة، أهمها ما يتعلق بمحددات و طرق اندماج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي.

وخاصة المحددات الداخلية النابعة من الفلسفة الإيديولوجية التي نما عليها الاقتصاد الصيني، و صعوبة الحفاظ على استمرارها في ظل عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية، يضاف إلى ذلك، طبيعة هيكل الاقتصاد الصيني، و ما يعانيه من تناقضات داخلية و ما يصادفه من منافسة خارجية[1].

فبالرغم من هذه المعوقات التي واجهت طريق النمو الصيني، إلا أن تجربة الصين التنموية تعد رائعة نتيجة لما حققته من معدلات للنمو، منذ بداية التسعينات من القرن العشرين والتي فاقت كل التوقعات. بحيث أرست الصين بنيتها التحتية الاقتصادية تحت قيادة زعيمها "ماوتسي تونج" ما مكنها من تحقيق قفزتها النوعية الاقتصادية، حيث سجلت معدل نمو يبلغ 3.5% من الناتج المحلي الخام، خلال الفترة ما بين عامي 1957 و 1975. ثم جاءت سياسات الإصلاح و الانفتاح، مع تولي دنج شياونيج الحكم في عام 1978.

هناك مؤشرات كثيرة تشير إلى أن الصين في طريقها لكي تكون قوة كونية هائلة[2]، و من بين هذه المؤشرات مايلي:

1- التطور العلمي و التكنولوجي؛ حيث تولي الصين أهمية بالغة لتطوير قدراتها التكنولوجية، و قد أطلق الصين ثاني قمر صناعي ضمن سلسلة من أقمارها للبحث العلمي، التي طورتها بالاشتراك مع البرازيل، كما أصبحت الصين ثالث دولة، بعد الو.م.أ و الاتحاد السوفييتي السابق تنجح في إرسال رجل إلى الفضاء، إعادة بعد 21 ساعة، هذا فضلا عن أن الصين لديها صواريخ قادرة على إسقاط أقمار صناعية، و بهذا تكون الصين قد كسرت احتكار الفضاء، و كذا احتكار التكنولوجيا البالغة التعقيد التي كانت حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية.

2- حيازة مقومات القوة؛ سواء كانت هذه القوة قوة مال أو سلاح أو أفكار، حيث أصبحت الصين قوة اقتصادية هائلة، بعد أن تضاعف حجم اقتصادها أربع مرات، منذ أن بدأت عملية الإصلاح، أصبحت مركز التصنيع في العالم، و تستهلك ثلث الإنتاج العالمي من الحديد و الصلب و الفحم، و لديها احتياطي ضخم من النقد الأجنبي وصل في نهاية عام 2006 إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي. كما أن معدل النفاق العسكري قد تزايد بمعدل 18% سنويا قياسا إلى نسبة التضخم. و قد بلغ طبقا لمصادر صينية نحو 26.6 مليار دولار، عام 2006، في حين تشير المصادر الأمريكية إلى انه بلغ نحو 90 مليار في العام نفسه[3].

---

[1] مغاوري شلبي علي، "الصين و الاقتصاد العالمي ...مقومات القوة و عوائق الاندماج"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 167، يناير 2007، ص 80.

[2] عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق الذكر، ص 57.

[3] أبو بكر الدسوقي، "الدور العالمي للصين...رؤى مختلفة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،المجلد 43، العدد 173، يوليو 2008، ص 147.

و لقد كان من الواضح اهتمام الصين المتزايد بمنطقة المغرب العربي لما تزخر به من ثروات يمكن للصين أن تستفيد منها و أن تجعلها، أي المنطقة، سوقا لمنتجاتها، و قد أصبحت المنطقة ساحة للمنافسة الدولية، و هذا ما سيرد من خلال الصعود الصيني في منطقة المغرب العربي.

لقد شهد المؤتمر الصيني-الإفريقي مشاركة أكثر من 40 زعيما إفريقيان من بينهم زعماء دول المغرب العربي، تحت شعار "الصداقة و السلام و التعاون و التنمية"، و هي القمة الأرفع مستوى، و الاجتماع الأضخم بين الزعماء الصينيين والأفارقة منذ شروع الصين و الدول الإفريقية و من بينها دول المغرب العربي في إقامة روابط التعاون فيما بينها خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين، قد احتضنت القمة أعمالها بالموافقة على جدول أعمال القمة، الذي أعلن فيه رسميا إقامة و تطوير الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الصين و إفريقيا.

و قد أكد الإعلان ان الشراكة الإستراتيجية الجديدة بين الصين و المغرب العربي تقوم بالأساس على المساواة و الثقة المتبادلة سياسيا، و التعاون و الحصول المشترك على المنافع الاقتصادية و الثقافية، كما أشار أن الأهداف التنموية بين الصين و إفريقيا مشتركة و المصالح متماثلة[1].

حظيت الدول النامية عموما و دول الغرب العربي خصوصا بوضع متميز في الأجندة السياسية و الاقتصادية الخارجية الصينية، و هو ما توضحه المحاور التالية:

1. إعادة هيكلة مؤسسات صنع السياسة الصينية اتجاه المغرب العربي، حيث قامت الحكومة الصينية في عام 1997م بإنشاء عدد من الإدارات الخاصة بتنمية العلاقات السياسية و الاقتصادية و الثقافية مع الدول المغاربية، و توسيع اختصاصات بعض الأجهزة و الإدارات القائمة لتشغيل كافة أطر التعاون المشتركة. كما قامت بتسيير وإنشاء عدد من مراكز البحث و مؤسسات المجتمع المدني الصيني المختصة بالشؤون الإفريقية[2].
2. تشكيل منتدى التعاون الصيني-الإفريقي، حيث توصلت الحكومة الصينية مع عدد من الدول الإفريقية في منتصف عام 2000 إلى اتفاق مشترك بشأن تشكيل و تأسيس منتدى التعاون الصيني-الإفريقي، و ذلك بهدف تكريس التعاون الثنائي و تعميق التفاهم. و في الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر 2000، عقد اجتماع وزاري أول لأعضاء المنتدى في العاصمة الصينية بكين، ألقى السادة: جيانج زيغين الرئيس الصيني، و هيوجنتاو نائب الرئيس الصيني، و الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، فاتفق الطرفان على إقامة شراكة طويلة الأجل و مستقرة[3].

[1] جورج ثروت فهمي، "العلاقات الصينية-الإفريقية...شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 167ن يناير 2007، ص 89.

[2] رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادي في إفريقيا: الفرص و التحديات"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، المجلد 41، العدد 163، يناير 2006، ص 142.

[3] نفس المرجع، ص 143.

3. مساندة الصين للوحدة و التحالف بين الدول المغاربية و الدفاع عن جهود هذه الدول في معارضة التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

و لعل أهم المجالات التي دعمت فيها الصين علاقاتها بالمغرب العربي هو مجال الصحة، حيث اتبعت في هذا الإطار ما يمكن أن يطلق عليه "دبلوماسية الصحة" مع الشركاء الأفارقة، و ذلك من خلال تدشين شبكة علاقات بين الأطباء الصينيين و الملايين الأفارقة العاديين "إن هذه الدبلوماسية تعد أحد مؤشرات القوة الناعمة الصينية في إفريقيا حيث تجري الصين تعاونا منتظما مع الدول الإفريقية في حقل الصحة، و ذلك من خلال الزيارات الصحية العديدة للزعماء الأفارقة، تسهيل التبادل المنتظم للفرق و التدريب الطبي للمحترفين الطبيين الصينيين، إلى جانب ما تقوم به الصين من تزويد العديد من الدول الإفريقية بأجهزة طبية مجانية.

و جدير بالذكر كان أول فريق طبي صيني تم إرساله إلى الجزائر في 1964 بناء على دعوة من الحكومة الجزائرية و منذ ذلك الحين أرسلت الصين بشكل متراكم أكثر من 1500 طبيب إلى أكثر من 47 بلدا إفريقيا و عالجت مليون مريض إفريقي[1].

هناك عوامل جديدة و مختلفة ساهمت في الصعود الصيني، فإلى جانب دور أسلوب إدارة السياسة الخارجية الصينية، و تأكيد الطابع السلمي لصعود الصين و الابتعاد عن المواجهات الإقليمية الدولية، هناك أيضا دور القارة الإفريقية و إسهاماتها في هذا الصعود. و قد جاء في دراسة مطولة نشرتها الدورية الصينية في عددها التاسع عشر، يوليو أغسطس 2009، حيث استعرضت الأوجه التي ساهمت بها إفريقيا في رفع مكانة الصين الدولية، و حماس الإفريقيين للاستفادة من الخبرة الصينية، و دفاعهم عنها ضد الانتقادات الغربية. بحيث تنظر إفريقيا إلى الصين بوصفها القوة المحركة للتنمية المستدامة. و لقد انبهرت الشعوب الإفريقية بنجاح الصين في رفع أكثر من 200 مليون شخص خارج نطاق الفقر في العقود الثلاثة الأخيرة. لذلك بدأت الجامعات الإفريقية في فتح برنامج للدراسات الصينية في محاولة الاقتراب من التجربة الصينية[2].

لا توافق الدول الإفريقية على الرؤية الغربية التي تنظر إلى ممارسات الصين بوصفها المستعمر الجديد للقارة الإفريقية، بل تنظر إليها كشريك. و في المقابل، قامت الصين بتقديم العديد من المساعدات إلى دول القارة الإفريقية. أما فيما يخص مساندة المغرب العربي للوحدة الوطنية الصينية. ففي بداية عام 1971، ساعدت الدول الإفريقية الصين بشكل كبير في استعادة وضع الصين الشرعي في الأمم المتحدة، وأمدتها بدعم قوي في كذا قضايا، مثل: عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية و محاولتها لاستضافة الألعاب الصينية لعام 2008، و المعرض العالمي لعام 2010[3].

---

[1] مصطفى عبد الحافظ، "الصين و دبلوماسية الصحة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، المجلد41، العدد 163، ص ص 141.

[2] السيد أمين شلبي، "دور إفريقيا في صعود الصين"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، المجلد 45، العدد 181، ص ص 231-232.

[3] نفس المرجع، ص 232.

لقد واجهت السياسة الصينية في إفريقيا عموما و دول المغرب العربي خصوصا عددا من القيود التي تحدد فعاليتها و تأثيرها مقارنة بالسياسة الأمريكية و الفرنسية، من أبرزها:

1- ضعف التبادل التجاري و الاقتصادي الصيني مع الدول المغاربية، حيث لا تحظى بنسبة تتراوح بين 2 و 3% من إجمالي الصادرات و الواردات الخارجية للصين خلال عامي 2004 و 2005.

2- تركيز الصين على عدة دول افريقية في إطار سياستها الإفريقية، و هي الدول التي يطلق عليها الدول المحورية في القارة، منها الجزائر و هي الدول التي توليها الو.م.أ و فرنسا الاهتمام الإستراتيجي نفسه، مما سيضعف السياسة الصينية على الانتشار في المنطقة[1].

إن للصين أهداف واضحة في إفريقيا، عبرت عنها عمليا في المؤتمر الصيني الإفريقي الذي انعقد في مصر في نوفمبر 2009، حيث قررت منح 10 مليارات دولار كقروض مشيرة للقارة الإفريقية. وقبل، ذلك كانت قد عبرت عنها بما هو أهم. حيث عززت منتجاتها في مختلف الأسواق الإفريقية، و تمكنت من تحسين حصتها في هذه الأسواق بشكل تدريجي إلى ان صارت بالنسبة للمغرب مثلا حتى عام 2009[2]، ثالث ممول بحصة 8%. فبالرغم من القيود المذكورة، فقد نجحت الصين في الاستفادة من الدول و توظيفها لخدمة أهداف السياسة الصينية الرامية إلى مواجهة الضغوط الأمريكية و الأوربية المفروضة عليها في مجال تحرير التجارة الدولية.

أقامت الصين شراكة حقيقية مع بلدان إفريقيا، عبرت عن نفسها في ثلاث مجالات، هي[3]:

المجال الأول: هو عقد اتفاقات تجارية مع 41 دولة، و لذلك تضاعف التبادل التجاري بين الصين الدول الإفريقية من بينها دول المغرب العربي، فيما كان حجمه 12 مليون دولار في 1965، بلغ 55,5 مليار دولار عام 2006، و وصلت صادرات الصين إلى هذه الدول 26,7 مليار دولار عام 2005، و وارداتها 28,8 مليار دولار، و قد أغفلت الصين المنتجات الإفريقية من الرسوم الجمركية تنتمي إلى 190 فئة ضريبية في 28 بلدا إفريقيا.

أما المجال الثاني: فهو، الاستثمار حيث بلغت استثمارات الصين 11,7 مليار دولار في 49 بلدا إفريقيا من بينها دول المغرب العربي عام 2006، و توزعت هذه الاستثمارات على التصنيع و المواصلات و النقل و الزراعة و البيتروكيماويات و الكهرباء و الاتصالات و الري و التعدين، و السكك الحديدية و غيرها، فبنت مثلا 6000كلم من الطرق و 3000 كلم من السكك الحديدية و 8 محطات كهرباء، و بالإجمالي 700 مشروع خلال سبع سنوات، فضلا عن إلغاء بعض الديون و تقديم قروض.

المجال الثالث: فهو أن السياسة الصينية في المغرب العربي، بقيت ضمن بعد واحد هو البعد الاقتصادي فقد أكدت على سيادة بلدان إفريقيا، و احترمت هذه السيادة، ولم تهتم بأساليب الحكم القائمة.

[1] رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا...الفرص و التحديات"، مرجع سابق الذكر، ص ص 144-145.
[2] نفس المرجع، ص145
[3] "التنافس على إفريقيا"، 15 ديسمبر 2007 http://www.wohaire.net.org/.

ثمة اعتبارات و مصالح إستراتيجية مهمة تحكم علاقة الصين بدول المغرب العربي و القوى الدولية الكبرى، لأنها تسعى إلى إعادة صياغة و بناء النظام الراهن وفقا لأسس جديدة، و نستطيع في هذا السياق أن نشير إلى أمرين مهمين[1]:

أولهما؛ محاولة الصين مواجهة الضغوط الغربية المتزايدة، لاسيما ان مراكز الأبحاث و كثيرا من المنظمات الحقوقية و المدنية تبدي انزعاجا شديدا من تنامي الدور الصيني، في إفريقيا عموما و المغرب العربي خصوصا، و الذي تحكمه بالأساس اعتبارات المصلحة و الهيمنة على حد قولها.

ثانيها؛ يرتبط بأهمية دول المغرب العربي في الشراكة الاستراتيجية مع الصين، فهي دول نفطية واعدة.

هناك مجموعة من العوامل و المتغيرات كانت سببا في استمرار اهتمام القوى الكبرى من بينها الصين بالمغرب العربي خاصة، فالمنطقة كانت و لا تزال محط الأنظار من قبل هذه القوى التي تحاول تحقيق مصالحها من خلال العمل الدؤوب على أن يكزن لها موطئ قدم في هاته المنطقة الاستراتيجية المهمة، من بين هذه العوامل، نذكر عاملين اثنين[2]:

أولهما؛ الموقع الجغرافي وأثره على التطور السياسي و الاقتصادي للمنطقة، و هو الأمر الذي جعله لقرون طويلة محط اهتمام القوى الدولية المسيطرة.

ثانيهما؛ امتلاك المغرب العربي للنفط و الذهب و الغاز الطبيعي، والذي أضاف بعدا جديدا و أهمية اقتصادية كبيرة للتنافس الدولي، بحيث إلى جانب القوى الاستعمارية السابقة قوى فاعلة جديدة أخرى ، أي الصين، و لا يخفى ان دول المنطقة تمتلك احتياطات كبيرو من المعادن، مثل اليورانيوم و الكابالت.

تعتمد الصين في علاقاتها مع دول المغرب العربي على إستراتيجية "القوة الناعمة" التي تنم من خلال تقديم المساعدات و المعونات في المجالات الاجتماعية المختلفة كالصحة و التعليم دون فرض شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية إلى جانب أن الصين في حاجة متزايدة للمواد الولية، و هذا ما جعل اقتصادها مكملا نسبيا إلى العديد من اقتصاديات الدول المغاربية.

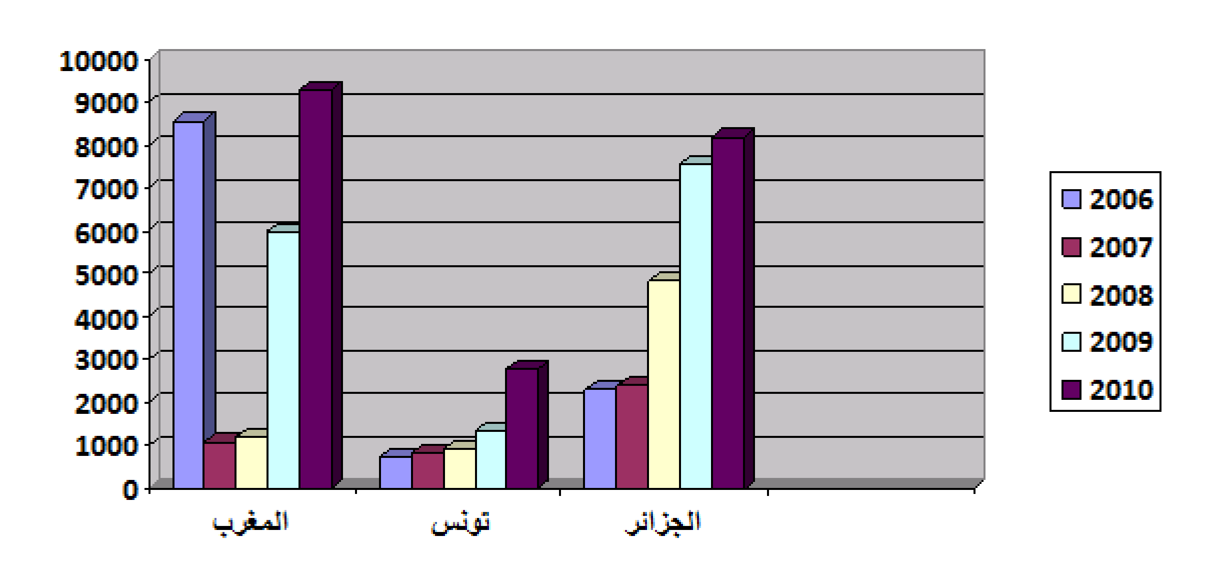
[1] حمدي عبد الرحمان حسن، "التنافس الدولي في القرن الإفريقي" مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، المجلد 45، العدد 177، يناير 2009، ص 175.

[2] نفس المرجع، ص ص 172-173.

حجم التبادلات التجارية لدول المغرب العربي مع الصين (مليون دولار):

	الجزائر	تونس	المغرب
2006	2297	714	8560
2007	2389	829	1067
2008	4828	893	1175
2009	7570	1344	5986
2010	8190	2754	9286

جدول رقم(14) : يوضح أهم واردات المغرب العربي مع الصين



شكل رقم (08): أهم الواردات بين دول المغرب العربي والصين

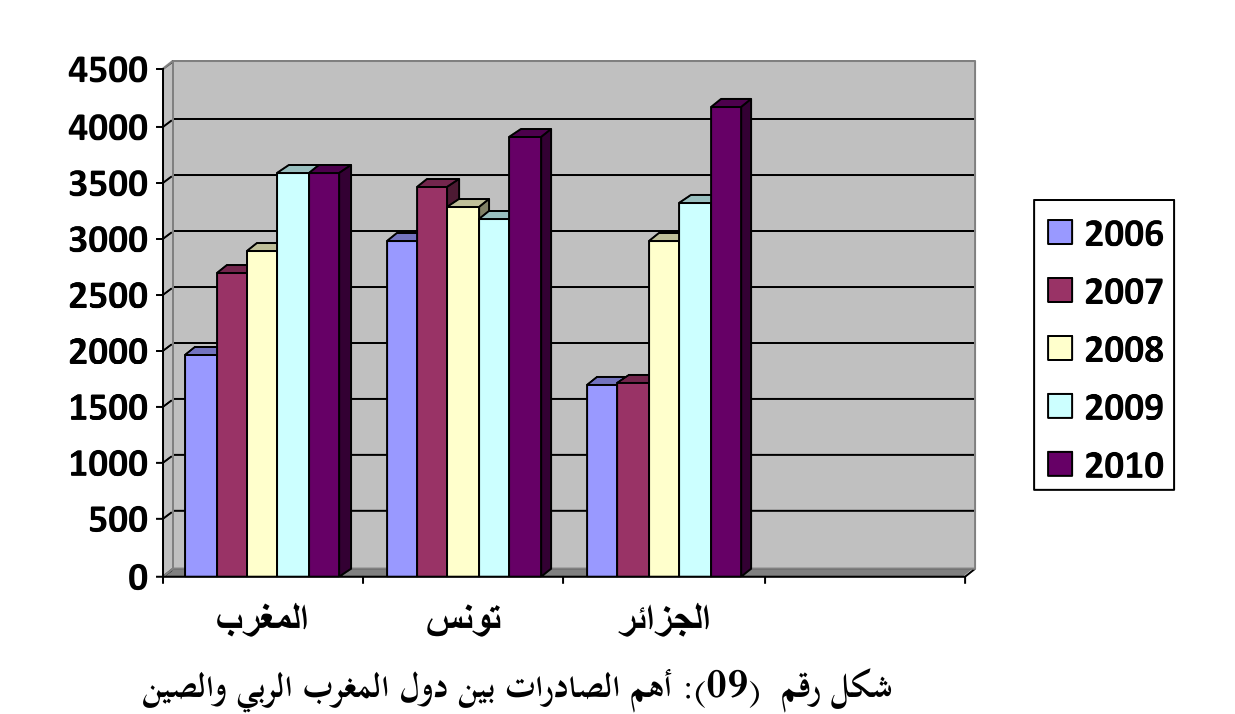
المصدر : من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات المتوفرة

بتصرف من: africa and china,stratigic panpnership

الوزاري الملتقى www.chinaprica.cn2008

	الجزائر	تونس	المغرب
2006	1690	2984	1963
2007	1719	3459	2689
2008	2983	3287	2894
2009	3320	3175	3592
2010	4170	3903	3576

جدول رقم(15) : يوضح أهم صادرات المغرب العربي مع الصين



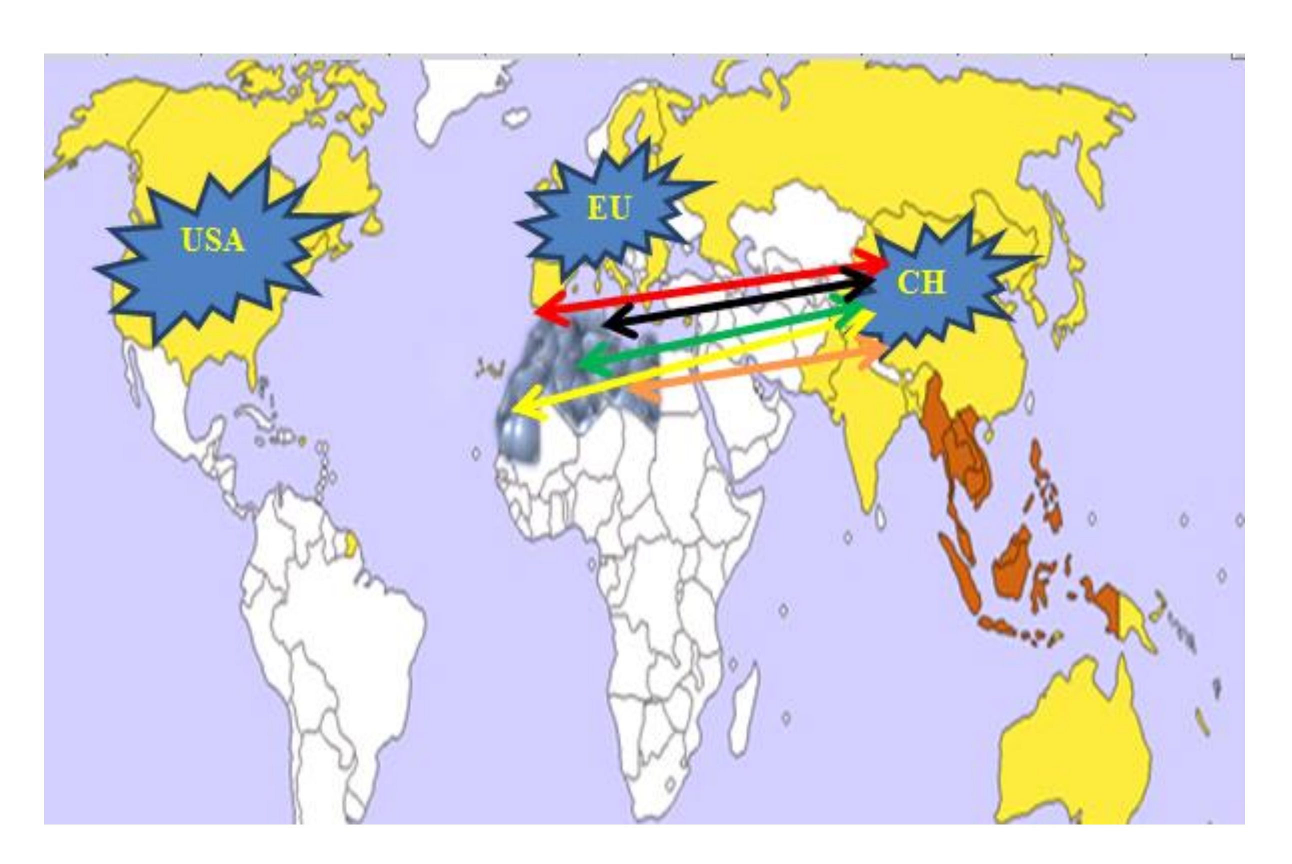
شكل رقم (09): أهم الصادرات بين دول المغرب الربي والصين

المصدر : من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات المتوفرة

بتصرف من: africa and china,stratigic panpnership

www.chinaprica.cn2008 الملتقى الوزاري

التعليق: نلاحظ أن حجم المبادلات بين الصين ودول المغرب العربي عالية خاصة في سنة 2010 ومتقاربة نوعا ما.



خريطة توضح أهم التبادلات بين الصين و دول المغرب العربي

العلاقات الليبية الصينية	العلاقات التونسية الصينية	العلاقات الجزائرية الصينية	العلاقات المغربية الصينية	العلاقات الموريتانية الصينية
يشمل قطاع النفط و المقاولات و الأشغال البناء كما السيارات، المواد الخام و كذلك التعاون السياسي و الثقافي و السياحي	يشمل قطاع الزراعة و المقاولات و الأشغال البناء ، السيارات، المواد الخام و كذلك السياحة و الخدمات و البنوك	يشمل قطاع النفط و الغاز و المعدات الصناعية و المقاولات و الأشغال البناء و السيارات، المواد الخام و كذلك التعاون السياسي و الثقافي	يشمل قطاع الزراعة و المقاولات و الأشغال البناء ، السيارات، المواد الخام و كذلك السياحة و الخدمات	يشمل قطاع النفط و الغاز و المعدات الصناعية و المقاولات و الأشغال البناء و السيارات، المواد الخام و كذلك التعاون السياسي و الثقافي و الاجتماعي و البنوك

المصدر : من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات المتوفرة

المطلب الثاني: التنافس على المشاريع:

لم يكن للصين أي تواجد على الساحة الاقتصادية المغاربية . أما اليوم، فقد تغيرت الأوضاع بشكل كبير، لأن الصين كانت الحريصة على المبادرة. و دأبت على انتهاج سياسة العضو النشط في المغرب العربي خصوصا، و في القارة الإفريقية و العالم عموما، وكانت هذه رسالة الأوروبيين و الأمريكيين على حد سواء، إذ كانت منطقة المغرب العربي تقليديا ساحة صراع على النفوذ و حلبة منافسة اقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية و دخل لاعب جديد على خط المنافسة، بحيث أنشأت الصين 480 مؤسسة مشتركة ، توظف 178 ألف صيني. كما ينشط 600 مستثمر وصناعي و خبير اقتصادي في الأقطار المغربية. ومن مظاهر التواجد والتمدد التجاري والاستثماري الصيني في المنطقة المغاربية. أن استأجر الصينيون من الحكومة التونسية نصف جزيرة "" زميرة "" لإقامة مشروع سياحي ، و ابرموا اتفاقيات مع الدول المغاربية ، كما أن هناك 30ألف عامل صيني في الجزائر. و تعمل الشركات الصينية في قطاع المحروقات و البناء و الأشغال العمومية ، و تقوم بتنفيذ أكبر مشروع بالجزائر، و هو مشروع " الطريق السيار شرق – غرب " الذي يمتد طوله إلى حوالي 1216 كلم، و يمر على 24 ولاية في المناطق الساحلية الاقتصادية ، و يبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين و المملكة المغربية حوالي 5,1 مليار دولار عام 2005[1] . و تحتل الصين المرتبة العشرين كزبون للمغرب ، و يعتبر مجال الصيد البحري من أهم المجالات الأكثر إستراتيجية تعاونية بين البلدين ، حيث توجد أكثر من 77 باخرة لصيد الرخويات ، بالإضافة إلى التنقيب على البترول في شمال اغادير.

تنتهج الصين سياسة مختلفة تماما عن السياسات التي تتخذها الدول الغربية في القارة الإفريقية عموما و المغرب العربي خصوصا، حيث أصبحت الدول النامية ترى فيها — الدول الغربية– سياسة النهب و السلب للثروات بدون أي استفادة منها، و هذا كله شكل تهديدا كبيرا لمصالح هذه الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، و خاصة في منطقة المغرب العربي باعتبارها المجال الحيوي لهذه الدول الغربية[2].

لقد كانت الصين ذكية جدا في الاستناد إلى دبلوماسية تقوم على التوجه إلى مناطق منسية في العالم التي هي بحاجة ماسة للمساعدة الاقتصادية و الأمنية ، فقد فصلت الصين الجانب الاقتصادي عن السياسي ، و هذا ما رحبت به الدول المغاربية و الإفريقية عموما. إذ أن الصين رفعت شعار (الربح المشترك و للجميع)، و تبادل المنفعة الاقتصادية.

---

[1] التنافس على افريقيا، المرجع السابق.

[2] ياسر أبو حسن،صراع القوى العظمى حول الموارد في افريقيا، نموذج التنافس الأمريكي الصيني www.bchab.net/Mas/index.php/index.php

ولقد شكل عقد مؤتمرات اقتصادية عربية صينية يابانية في السنوات الأخيرة بوتيرة منتظمة و حضور رفيع المستوى بين الجانبين ظاهرة جديدة و مؤشرا قويا، ليس فقط غلى المنافسة بين الصين و أوروبا و أمريكا ، و إنما أيضا على الرغبة في مزاحمتهم[1].

وكان لافتا للأنظار أن وزراء الخارجية و الاقتصاد و التجارة و الصناعة الصينيين أكدوا على ضرورة عقد اجتماعات مع وزراء الاقتصاد المغاربيين بصفة خاصة ، للبحث في وسائل التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والسياسية، و هذا دليل على إدراكهم لحجم الإمكانات المتاحة في المنطقة التي قوامها 100 مليون ساكن ، و زاخرة بالثروات الطبيعية ، التي تحتاج إليها الصين ، و قد عبرت الصين عن رغبتها في تعزيز التعاون مع البلدان المغربية ، في ميدان الطاقة و الماء و البنية التحتية و التكنولوجيا بشكل خاص وهي كلها مجالات إستراتيجية استأثر بها عاليا مجموعات أوروبية و أمريكية بالأساس

تعتبر الصين أهم منافس للقوى الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي) في القارة الإفريقية عموما و منطقة المغرب العربي خصوصا ، و خاصة في مجال الطاقة التي تبني عليها الصين سياستها الجديدة ، و هذا كله ساهم في تحويل منطقة المغرب العربي إلى ساحة يجري عليها اختبار الرهانات الإستراتيجية العالمية ، و ستصبح الصين الشريك الأول للبلدان المغاربة و الإفريقية عموما ، و نظرا للميزات التاريخية و المعاناة لكل من دول المغرب العربي و الصين المتشابهة، وستكون الشراكة بينهما ناجحة، و يؤكد رئيس نادي المستثمرين المغاربة إن "" الوقت قد حان لتكريس آلية الشراكة مع البلدان الآسيوية "" ، لأنها الطريق إلى التنمية في المغرب العربي.كما تترافق المشاريع الصينية في منطقة المغرب العربي بعدة مشروعات اجتماعية خدماتية تمس ساكني تلك المنطقة ، كالخدمات الطبية و حفر الآبار و إجراء دورات التدريب، ودعم المدارس، و تقديم المعلمين لتعليم اللغة الصينية ، و تعتمد الصين في تعاملها مع دول العالم عموما ودول المغرب العربي خصوصا على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي .

وتراهن البلدان المغاربية على اجتذاب و تشجيع المزيد من الاستثمارات في المواد الأولية المختلفة، كالبترول والغاز بالنسبة للجزائر و ليبيا ، و الفوسفات بالنسبة لتونس و المغرب، بحيث تشكل هذه الالتفاتة الصينية والتجارية فرصة لدول المغرب العربي لإنعاش اقتصادها و منع ظاهرة البطالة المنتشرة التي تتسبب في الهجرة الغير شرعية، بالإضافة إلى الاستفادة من كسب التكنولوجيا الحديثة .

المطلب الثالث: التنافس على النفط:

الصين هي القوة الأكثر أهمية في إفريقيا عموما والمنطقة المغاربية خاصة، حيث نجحت بكين في تحويل علاقاتها مع الدول المغاربية من مساندة النظم الشيوعية، إلى إقامة علاقات قائمة على المصالح المتبادلة، خاصة الاقتصادية . وثمة مصالح تدافع عنها الصين في المنطقة، وتتمحور في الشق الاقتصادي المتعلق بالمواد الخام الأولية والموارد النفطية، كما ارتبطت الصين ببيع السلاح لعدة دول افريقية ، مستغلة سياسة واشنطن

[1] نفس المرجع.

من الحد من تدفق الأسلحة، كما نجحت بكين في مضاعفة التبادل التجاري في إفريقيا و المغرب العربي خصوصا، بين عامي 2000 و 2004 ، حيث ارتفع من 10 إلى 20 مليار دولار، ويتوقع الخبراء أن تصبح الصين الشريك التجاري الثالث بعد الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا في نهاية 2005[1].

ووفقا للعديد من الخبراء، فإن سر التطور السريع في العلاقات الصينية – المغاربية هو عدم تدخل بكين في الشؤون الداخلية لهذه الدول، كما أنها تنجز المشروعات بكفاءة، فضلا عن عدم اهتمامها بالشفافية المالية التي تشدد عليها الولايات المتحدة الأمريكية، و من هنا، فالدور الصيني في القارة الإفريقية عموما و منطقة المغرب العربي خاصة يفرض تحديات أمام السياسة الأمريكية.

لعل من أهم العوامل المؤثرة في سوق النفط العالمي، هي انضمام الصين إلى حقل الدول المستهلكة للطاقة بعد ما عرفته من نمو اقتصادي وتجاري منذ مطلع التسعينات، و تنامي حاجتها إلى موارد الطاقة لتحقيق الطاقة، خاصة بعد ما أصبح الإنتاج المحلي فيها يتجاوز حدود الاكتفاء الذاتي منذ مطلع التسعينات، بحيث تعتمد الصين بشكل كبير على النفط المستورد لتغطية حاجياتها ولتحقيق النمو المطلوب عام 2004 بعد أن كانت 6,7% عام 1995[2].

و ارتفعت النسبة لتصل إلى 50% في 2010 ، وحسب التقديرات فسترتفع إلى 80% عام 2020، كما يتوقع أن ترتفع نسبة الطلب هذه من 30% عام 2003[3] و هي السنة التي احتلت فيها الصين المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث استيراد النفط، لتسبق اليابان التي تراجعت إلى المرتبة الثالثة 99،4 مليون برميل إلى أكثر من 50% في سنة 2030.أمام واقع تنامي حاجة اقتصاد الصين الشديد للطاقة، اعتمدت الصين في مراجعة خياراتها السياسية في الاستيراد على عدم الاعتماد على منطقة واحدة، و على ضرورة تنويع مصادر تمويلها بالطاقة لحماية اقتصادها من أية تقلبات في السوق، أو تحولات سياسية[4].

كل هذه المعطيات و المقاييس و المؤشرات ارتفاع الطلب الصيني على الموارد الطاقة ، توحي إلى ارتفاع مؤشر الطلب العالمي عليها ، وبالتالي إلى زيادة المنافسة الدولية عليها أمام قلة العرض، وهذا كله ، والذي سيكون على حساب البلدان الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي) ، التي ستتراجع حصصها من المواد الطاقة ، وبالتالي ففي حالة إضافة حصة آسيا ككل والصين خاصة من الطلب على هذه الموارد سيكون ذلك مضرا للأطراف الكبرى، وبحلول عام 2030 بتوقع أن يزيد الطلب على طاقة

[1] نفس المرجع
[2] نفس المرجع
[3] سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص 07
[4] نفس المرجع، ص 05

بالنسبة للصين إلى أكثر من الضعفين، فالعقود التي أبرمتها الصين مع الدول المغربية خاصة هي عقود طويلة الأجل وسيتم تجديدها[1].

إن الوجود الاقتصادي – التجاري القوي في للصين في القارة الإفريقية عامة ، ودول المغرب العربي خاصة وازدياد عقود واستثمارات في النفط بشكل خاص ، يؤدي إلى تغذية المنافسة أكثر بين الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و الصين ، فصادرات القارة الإفريقية بمختلف أنواعها باتجاه الصين ، قد ارتفعت ثلاث أضعاف على ما كانت عليه ، في الوقت الذي تراجعت فيه حصة أمريكا و أوروبا منها إلى النصف (الإتحاد الأوروبي 23 بالمائة الولايات المتحدة 29 بالمائة).

كل ذلك دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم تحذيرات ، بخصوص الصعود الصيني وخاصة في منطقة المغرب العربي وإفريقيا عموما ، بشأن الطلب على مصادر الطاقة[2]، وقد صرح " روبرت زوليك " مساعد كاتبة الدولة بقوله " إن الصين تتحرك كما لو أنها بإمكانها غلق مصادر التموين بالطاقة في العالم ، إن هذا ليس أسلوبا منطقيا للوصول إلى أمنها الطاقوي (...) إن لدينا مصالح مشتركة في تأمين طرق الإمداد ومعها البلدان المنتجة (....) وقد جاء الرد الصيني أياما بعد ذلك على لسان وزير خارجيتها " كين غانغ" بقوله " إن الصين ليس في نيتها الاستحواذ أو التحكم في المصادر النفطية (..) نحن أنصار الالتزام بالتعاون بالتنمية المشتركة على قاعد المساواة و الربع المتبادل في قطاع الطاقة الصين ليست بلدا مستهلكا بشكل كبير، لكنها أيضا منتجا بشكل كبير "

إن ارتفاع الطلب على موارد الطاقة وخاصة في دول المغرب العربي (الجزائر بالخصوص) والشح في العرض على هذه المواد ستؤدي في المستقبل إلى أزمة حقيقية، والمزيد من المنافسة على مصادر الطاقة، كما أن " الغاز المسال" سيكون في المستقبل القريب أكثر الأنواع طلبا عليها والذي سيزيد من شدة المنافسة[3].

---

[1] علي شعبان الأسطى، صراع القوى العظمى حول إفريقيا، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية' الخرطوم، 2008، ص 33

[2] التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية، عاصم فتح الرحمان، 03,07,2010
www.insj.net/insj?func=fuittext&ald=25560

[3] ياسر أبو حسن، المرجع السابق الذكر

الفصل الثالث

سيناريوهات علاقات التنافس بين القوى الفاعلة

وتداعياتها على منطقة المغرب العربي

رغم ما هو ظاهر من تفاعل إيجابي في تعدل القوى الكبرى، فإن الصراع بين الاتجاه إلى "تعدد الأقطاب" والاتجاه نحو "أحادية القطب" لم ينته بعد، و سيستمر لفترة من الزمن في المستقبل حسب التنبؤات، بينما الشيء المختلف في هذا كله هو اتجاه الصراع أكثر إلى المجالات الاقتصادية، و أصبحت الأولوية الاقتصادية اتجاها عالميا و أصبحت الجغرافيا الاقتصادية بنفس أهمية الجغرافيا السياسية و الشؤون العسكرية، و صار التنافس على القوة يركز على الاقتصاد و التكنولوجيا و التسابق إلى المناطق التي تملك من الثروات ما يشبع حاجاتها (المقصود هنا الدول الغنية بمصادر الطاقة خاصة دول المغرب العربي)، و قد تميزت الصراعات الدولية خلال النصف الأول من القرن العشرين بإعادة تقاسم مجالات النفوذ و لجني ثمار النصر في الحرب الباردة، و قد تعمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 1995م لكي تؤكد وضعها كقائد للتحالف الغربي و لتحوله إلى وضع (هيمنة) لقيادة العالم كله التركيز على توسع الناتو مؤكدة على الجغرافيا السياسية و الشؤون العسكرية مرة أخرى، و لكن و منذ عام 1998م، ظهرت بوادر التعادل في العلاقات بين القوى الكبرى، و مال الوضع الدولي إلى التحسن و يتجه عموما إلى الاستقرار. وبدلا من الصراع، نستطيع أن نقول ربما هناك تنافس في المجالات الاقتصادية بين القوى الكبرى على مناطق محددة غنية بموارد الطاقة كحوض البحر الأبيض المتوسط، و خاصة منطقة المغرب العربي موضوع دراستنا. وقد أصبح الصراع بين اتجاه تعدد الأقطاب و اتجاه أحادية القطبية، بؤرة التناقض و التنافس في العلاقات الدولية لكنه لم يصل إلى درجة المواجهة، و ذلك لزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول بسبب نمو التكامل الاقتصادي العالمي، فهناك مصالح عامة للمشاركة في الخسارة و للمشاركة في الأرباح، ليس فقط بين الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا و لكن بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين على ثروات الدول النامية، و رغم إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة العالم، فإن الحقيقة هي غير قادرة على فعل ما تريد و لا على الاستحواذ على مناطق نفوذ لها فقط. لذلك، فإن العلاقات بين القوى الفاعلة و تأثرها بالتناقض على منطقة المغرب العربي خصوصا تتحمل عدة سيناريوهات بين التعاون و التنافس، و هو ما سيرد في هذا الفصل، الذي سنتطرق من خلاله إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: سيناريوهات العلاقات الأمريكية . الأوربية.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الأمريكية . الصينية.

المبحث الثالث: سيناريوهات انعكاسات التنافس بين القوى الفاعلة على منطقة المغرب العربي.

المبحث الأول: مستقبل العلاقات الأمريكية– الأوروبية

تتسم العلاقات الأمريكية – الأوروبية في آن واحد بمزيج من التعاون و التحالف بمنطقة البحر الأبيض المتوسط عامة و المغرب العربي خصوصا، هذه العلاقات تحكمها المصالح الحيوية لكلا الطرفين في المنطقة، إذ تعتبر أوروبا أن منطقة المغرب العربي في مجالها الحيوي ، بحكم التقارب الجغرافي والروابط التاريخية الاستعمارية، وبالتالي تعمل على احتواء المنطقة عبر الشراكة الأورو– متوسطية بينهما، وتشكل منطقة المغرب العربي في نظر الولايات المتحدة الأمريكية فراغا استراتيجيا لا بد من ملئه، وذلك في إطار تأمين المصالح الأمريكية وعملية الهيمنة و الزعامة المطلقة على العالم. من خلال هذه المعطيات يمكن توقع بعض السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأمريكية الأوربية، والتي يمكن حصرها في سيناريوهين:

المطلب الأول: توثيق التنسيق و التعاون الأوروبي– الأمريكي لمواجهة الصعود الصيني في منطقة المغرب العربي.

لقد تميزت العلاقات الأمريكية – الأوروبية بالتعاون و التحالف منذ القرن 19 إلى غاية نهاية الحرب الباردة بين القطبين الأوروبي و الأمريكي، حيث كان هناك توافق أمريكي – الأوروبي على تقاسم مناطق النفوذ في العالم، إذ انشغلت الولايات المتحدة الأمريكية بشؤون القارة الأمريكية، بينما سيطرت أوروبا على إفريقيا وخاصة منطقة المغرب العربي، وقد كان هناك احترام لهذا التقسيم من كلا الطرفين إلى حد ما، وقد كانت مصالح الطرفين محفوظة في إطار سياسية احتواء الشيوعية في العالم وفي إفريقيا على الخصوص.

ويمكن أن نستشف المصالح المشتركة بين الطرفين الأوروبي و الأمريكي عبر المتوسط، وخاصة منطقة المغرب العربي[1].

منع أي طرف إقليمي من السيطرة على النتائج القدر الذي يسمح له بالتحكم في هذه الأسواق. (خاصة بعد الصعود الصيني الملحوظ) خاصة في منطقة المغرب العربي، ومحاولته الاستحواذ على أكبر قدر من الاتفاقيات التجارية بينهما، وزيادة الطلب على نفط المنطقة والذي تمثل تهديدا حقيقيا للولايات المتحدة الأمريكية والأوروبية، كما أن أوروبا، كانت تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية، وتحتمي تحت مظلتها نتيجة إيهامها بأنها عاجزة عن تأمين أمنها واستقلالها من المد الشيوعي العالمي، بحجة أن الدفاع و الأمن هي مسائل لا يقدر عليها سوى الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كان هناك خطاب سياسي يشدد على الطبيعة السالية للأمة الأمريكية، وعلى الآخرين الإقتداء بالنموذج الأمريكي، وأن لا نموذج إلا ذلك الذي أنجبه النموذج الأمريكي، وأن نظامنا هو الأجدى على

---

[1] نبيل شبيب، "مستقبل العلاقات الأوروبية– الأمريكية"، مجلة قضايا دولية، عدد 143، 1992، ص ص 120–121

هذه الأرض، وأن المعونة الأمريكية لمن هو بحاجة إليها، هي في سبيل إنهاض الفضائل الخاصة بنمط الحياة الأمريكية، وكان التصور السائد أن لا عالم بدون أمريكا، ولا دول مزدهرة دون الإقتداء بالنموذج الأمريكي[1]، ومع وجود التهديد والتحدي السوفييتي الذي يريد إزاحة الولايات المتحدة الأمريكية، أرادت هذه الأخيرة الترويج لفكرة أن أوروبا مهددة المطابع التوسعية للشيوعية وهي هدف لها، وفي هذا المناخ المبالغ فيه على نحو المقصود في إثارة المخاوف من انتشار الخطر الشيوعي، أصبح من السهولة بما كان استقطاب أوروبا.

وعلى هذا، وبعد اقتناع الأوروبيين، أن اقتصادهم لا يمكن أن ينهض إلا بالمساعدة والدعم الأمريكيين، وأن الخطر الشيوعي لا يمكن مجابهته دون قيادة أمريكية، وبالتالي تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد ضمنت انقياد أوروبا الكلي للحماية الأمريكية[2].

نفس السيناريو في طريقه إلى التكرار في المستقبل، فالمد الصيني الذي نشهده في الفترة الأخيرة على منطقة المغرب العربي أثار تخوفا كبيرا لدى الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، مما قد يؤدي للعودة إلى تاريخ

قديم، حيث كانت تحتمي أوروبا بالمظلة الأمنية الأمريكية. إذ نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أنقذت أوروبا خلال الحربين العالميين الأولى والثانية. كما أنقذتها من المد الشيوعي الذي وصل إلى قلب القارة الأوروبية. وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين طريق البترول العابر للقارة الأوروبية من منطقة المغرب العربي، عبر التواجد البحري العسكري الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط. ووجدت هذه التضحيات المقدمة من قبل أمريكا، ترجمتها الواقعية المتمثلة في قبولها الزعامة الأمريكية على العالم الغربي بعد الحرب الباردة، و بالتالي فإن النظام العالمي هو نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لأن أوربا لا تزال لم تشكل لنفسها بعد قوة حقيقية تكون في مستوى القوة الأمريكية[3].

وانطلاقا من الوضع القائم الجديد، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحالف وتتعاون مع الإتحاد الأوروبي للتعامل مع الوضع الجديد والذي وصف"بالخطير" لذا يتعين على دول الإتحاد الأوروبي ورغم كل الخلافات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[4]، أن يتعاون في الحرب ضد ما تسميه "الإرهاب الدولي" فدول الاتحاد الأوروبي إذا ما عارضت هذه الحرب، فإنها ستخسر موقعها عالميا وفي المنطقة المغرب العربي خاصة، وأن الجزائر هي أول من طالبت بمحاربة الإرهاب، والتي أضافت "أحداث الحادي عشر سبتمبر" مصداقية الأطروحات الجزائرية بأهمية التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب، هذا التعاون الذي ما لبثت الجزائر

---

[1] عبد القادر فهمي، المرجع السابق الذكر، ص 97.

[2] سعيد اللاوندي، القرن الواحد و العشرون...هل يكون أمريكيا. القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، 2002، ص 109

[3] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 65.

[4] سعيد اللاوندي، المرجع السابق الذكر، ص 53.

تطالب به هو الآن على قدم وساق، وقد التزمت به الجزائر منذ البداية وانخرطت فيه بطريقة جدية، ويمثل هذا الالتزام بالتعاون الدولي خيارا إستراتيجيا بالنسبة لهذا البلد الذي عانى و يعاني من الإرهاب أكثر من غيره.

وتتفق دول الإتحاد الأوروبي التي تشترك في قوات الحلف الأطلسي، مع التوجه الأمريكي الداعي إلى إحلال الأمن في العالم، و التصدي لجميع التهديدات و الأزمات وخاصة منطقة المغرب العربي، التي تهدد المصالح الأمريكية والأوروبية[1] وربما تشكيل أوروبا لقوتي " الأوروفور و الأورومارفور " قراءة جديدة للأمن، فقد أنشأتها في 1995، وهما وحدتين للتدخل السريع في المتوسط،" أوروفور" عبارة عن وحدة عسكرية برمائية دائمة و متعددة الجنسيات، لها قدرة سريعة وسهلة التطوير وتتحرك لوحدها أو بالاشتراك مع "أورومارفور". أما هذه الأخيرة، فهي عبارة عن قوة بحرية متعددة الجنسيات غير دائمة وذات قدرات بحرية – جوية وبرمائية قادرة على التحرك بمفردها أو بالتعاون مع "أوروفور"، أعتبر تشكيل القوتين إشارة قوية لعدم استبعاد المقاربات الأمنية الأوروبية المقاربة الهجومية لبحثه، خاصة مع ظهور تهديدات صاروخية من ليبيا، ولذا رأى الكثير من الأوروبيين ضرورة التبني من جديد توجهات الاحتواء التقليدية، فإيطاليا و ألمانيا بدأتا في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير نظام دفاع صواريخ جوية مصمم خصيصا للمتوسط، وكان تقرير الجمعية البرلمانية للحلف الأطلسي قد أفاد أن دولا أوروبية كألمانيا، فرنسا ،إيطاليا، بريطانيا شرعت في إنشاء نظم دفاعية بصواريخ أ رض –جو وبحر- جو الاعتراض تهديدات محتملة لإطلاق صواريخ من الضفة الجنوبية[2]. من هنا نلاحظ التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، ومن المحتمل أن تزيد وتيرة هذا التعاون في المستقبل لإحلال الأمن في المنطقة، وبالتالي ضمان مصالح الأمن للولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، وربما للقدرة على احتواء الصعود الصيني في المنطقة .

المطلب الثاني: استمرار التنافس الذي ينتج عنه نجاح المشروع مقابل فشل الآخر:

بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، وانتهاء عهد القطبية الثنائية، انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بموقع متميز عالميا كقطب مهيمن، ومن ثم بدأت العلاقات بين الطرفين الأميركي والأوروبي من علاقات تحالف وتلاحم داخل المعسكر الرأسمالي الغربي إلى علاقات تنافس تمثلت في سباق نحو النفوذ والهيمنة، وإعادة النظر في خرائط النفوذ الموروثة[3].

وهكذا زاحمت الولايات المتحدة الأمريكية حلفاءها الأوروبيين في مناطق نفوذهم التقليدية خاصة منطقة المغرب العربي في الجانب الاقتصادي فكانت مبادرة "ايزنشتات" ومشروع الشرق الأوسط كعملية اختراق للحصن الأوروبي، وقد تمكنت من إقامة علاقات اقتصادية جيدة بالمنطقة، والتي اعتبرتها أوروبا تنافسا على مناطق نفوذها

[1] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق الذكر، ص 97.

[2] نفس المرجع، ص 100.

[3] جيفري جيدمن، أوربا و أمريكا على مفترق الطرق، ترجمة: سليمان عوض، واشنطن، المعهد الأمريكي للسياسة العامة، 1999، ص 31.

التقليدية[1]. فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى للتموقع في منطقة المغرب العربي لضمان أمن المنطقة كمعمر إستراتيجي للخليج العربي، وكذلك للمحافظة على مصالحها انطلاقا من المنطقة، لذلك سارع الإتحاد الأوروبي إلى سياسة احتواء المغرب العربي عبر عملية برشلونة والاتحاد المتوسطي ولتكريس الهيمنة تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية المنتشرة والتي تدخل في الصراعات المسلحة لإيجاد الحلول المناسبة، واستخدمت أيضا سياسة "محاربة الإرهاب " كذريعة للتقرب أكثر من دول المغرب العربي ولكي تقف دول الإتحاد الأوروبي متفرجة، فبهذه الذريعة استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقترب أكثر من دول المنطقة، وخاصة الجزائر، التي كانت أكثر ضررا من ظاهرة "الإرهاب" وقد أبرمت الجزائر صفقات لبيع الأسلحة، والمغرب أيضا كما قلنا سابقا، وبالتالي يتعين على الدول الأوربية أن تدافع على مناطق نفوذها وتدخل في منافسة شديدة مع الولايات المتحدة لاسترجاع هذه المناطق.

وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية دائما لتقزيم أوروبا في المحافل الدولية وفي القضايا الدولية، وتذكيرها بأنها مازالت بحاجة إلى المظلة الأمريكية وخاصة في المجال الأمني بحيث هناك خطر جديد يتمثل في انتشار الإرهاب، ومن ثمة لابد على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقود العالم لمحاربة هذا الخطر، وما على الحلفاء إلا الانقياد إلى الأطروحات الأمريكية، هذه النظرة تقابلها النظرة الأوروبية التي تحاول أن تجسد تواجدها باعتبارها الحليف الطبيعي للولايات المتحدة الأمريكية وقوة لها وزنها العالمي، للتخلص من التبعية الأمريكية[2].

ومن مظاهر التنافس أن كل طرف سواء الأمريكي أو الأوروبي يحاول قطع الطريق أمام تعزيز الطرف الآخر لنفوذه في مناطق يعتبر نفسه ولأسباب جغرافية وتاريخية أنه أولى بها، وفيما يلي اتجاهان يمكن حدوث أحدهما بالنسبة لسيناريو استمرار التنافس بين الطرفين:

الاتجاه الأول: نجاح المشروع الأوروبي على حساب المشروع الأمريكي

من أهم الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تؤدي في المستقبل إلى نجاح المشروع الأوروبي وتراجع المشروع الأمريكي، هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم خدمة اقتصادية ومالية لإسرائيل عبر مشروعها الاقتصادي، لأن المشروع سيحل لها مشكلاتها المالية ومن جهة أخرى فإنه يخفف العبء المالي الذي تتحمله الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه إسرائيل، فلكونها مركزا لمجمل المشروعات المطروحة للمنطقة في مختلف المجالات مما يجعلها في موقع اقتصادي متميز إقليميا ويحكم علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] غسان العزي، "هل لفكر المتوسطية آفاق"، جريدة الخليج، الإمارات العربية، عدد 6622، 1997/7/16.

[2] التنافس الأمريكي الأوربي.

وسيؤدي هذا المشروع في حال قيامه إلى اتساع المجال أمام الاقتصاد الإسرائيلي للتطور، بعد أن كان يتعرض للاختناق بسبب ضآلة السوق الإسرائيلية وحاجاتها للأيدي العاملة، وبسبب مجالات الاستثمار والتمويل المحدودة[1]، كما تستفيد من مشروعات البنية التحتية التي ستبنى على أساس إقليمي وسيفتح المجال أمام إسرائيل لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية[2]، وبالتالي فكل ذلك سوف يؤدي إلى رفض الدول العربية عموما والمغربية خاصة لفكرة إدماج إسرائيل وتقوية اقتصاده، مما سيؤدي إلى فشل المشروع.

هناك تحرك أوروبي كبير وملحوظ مغاربيا لمواجهة تنامي النفوذ الأمريكي والانفتاح السريع في العلاقات مع الجزائر والتموقع الأمريكي الجديد في المغرب العربي، الذي أثار توحش أوروبا خاصة وأنه يستهدف دولا فرانكفونية واقعة تحت نفوذها بل البعض منها (المغرب) من حلفائها الجديين في إفريقيا وعليه فتطبيع ثم تعزيز العلاقات الأوروبية الجزائرية يأتي كرد فعل للانتشار الجيو-سياسي الأمريكي في المنطقة خاصة وأن الاتصالات بينهما أخذت أبعادا عسكرية ففي هذا السياق يمكن تحليل زيارة وزير الدفاع الفرنسي "ميشال أليو-هاري" للجزائر في جويلية 2004 الأولى من نوعها منذ استقلال البلاد،حيث اتفق الجانبان على إرساء قواعد"شراكة في مجال الدفاع" وتشاورا حول تطوير الشراكة والتعاون في الميدان العسكري وفي مجال التكوين والتجهيز،مكافحة الإرهاب، وهذه الشراكة التي ستبدأ بالتوقيع على اتفاقيتين للتعاون العسكري والأمني،تشمل تزويد الجزائر أسلحة فرنسية ويتوقع أن تبرم معاهدة صداقة بينهما، إنها قطيعة كاملة مع سنوات الفتور الماضية وهكذا تأخذ العلاقات الجزائرية الأوروبية عموما والفرنسية خاصة منحا مغايرا تماما كما كانت عليه[3].

التقارب العسكري بينهما وطي صفحة الماضي، وفتح سجل جديد من العلاقات الثنائية عبر عنه أيضا بمشاركة وحدات من البحرية الجزائرية، ولأول مرة في الاحتفال في القاعدة البحرية، بالذكرى السنتين لإنزال قوات جنوب فرنسا في الحرب العالمية الثانية لتحرير فرنسا، ولهذه المشاركة دلالة سياسية كبرى.

فرنسا التي تحركت مغاربيا لاسيما من خلال قمة تونس لمجموعة 5+5 يبدو أنها تريد إبقاء الدول المغاربية الثلاث (تونس،المغرب،الجزائر) تحت نفوذها التقليدي، ويبين ذلك تركيز جهودها باقتراحها عقد اجتماع أمني في باريس في إطار مجموعة جديدة(3+4)، تعي فرنسا عدم قدرتها على مواجهة النفوذ الأمريكي في كل المنطقة لذا فهي ركزت على دول معينة تتمتع فيها بثقل هائل كما أنها تسعى للعمل معها في المجال الأمني[4].

---

[1] "المستقبل المبكر في القدوم"، السفير، 2 نوفمبر 1991.

[2] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 185.

[3] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق الذكر، ص 76.

[4] نفس المرجع، ص 77.

كما أن اقتراح الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" إنشاء اتحاد متوسطي كفكرة قديمة، المغزى منها هو التعامل مع دول جنوب المتوسط بصورة منفصلة عن شرقه لتفادي المشاكل ولتفادي إدخال إسرائيل في أي حوار مع إعادة تأكيد التزام فرنسا حيال مستعمراتها القديمة كما أن مجموعة (5+5) توسعت إلى (6+6).

كل ذلك يوضح إلى حد ما أنه من المحتمل إذا واصلت الدول الأوروبية جهودها لاسترجاع مناطق نفوذها التقليدية بالكامل، من المحتمل أن يكون المستقبل في المنطقة المغربية أوروبيا، أي صعود المشروع الأوروبي وحيازته على القبول المغاربي[1].

الاتجاه الثاني: نجاح المشروع الأمريكي على حساب المشروع الأوروبي.

يرجع فشل المشروع الأوروبي نتيجة للإحباط الذي أصاب الأوروبيين بسبب إخفاق المشاريع الإقليمية من "مسار برشلونة" الذي أنطلق في عام 1995 إلى "الإتحاد من أجل المتوسط" الذي أبصر النور في باريس في يوليو 2008، و اعتبر تأجيل"" الإتحاد من أجل المتوسط ""التي كانت مقررة في برشلونة يوم 21 نوفبر2008 إلى تاريخ غير مسمى ، بعد ما كانت قد أرجعت في7 يونيو 2010، ضربة قاضية للمشروع الإقليمي، الذي دافع عنه الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي" لكي يكون وريثا لمسار برشلونة والمؤكد أن هذا الإتحاد يترنح، وأن آفاق إنعاشه في المرحلة القادمة في ظل اشتداد التواجد الأمريكي خاصة في منطقة المغرب العربي ومحاولاتها احتواء الوجود الأوروبي معدومة (آفاق الإنعاش).

واعترف "جورج جوفي" الباحث في مركز الدراسات الدولية في جامعة "كامبريدج"، بأن سياسات الإتحاد الأوروبي حيال حوض المتوسط وخاصة منطقة المغرب العربي، توجد في ورطة كبيرة، وقال في تصريح له، إن عملية برشلونة اصطدمت بمشكلات المنطقة السياسية والاقتصادية، وسياسة الحوار الأوروبي التي أطلقت في 2003 لإشراك دول جنوب المتوسط على مستوى ثنائي مع التعهد بتعزيز روابطها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي لم تحقق الكثير.

وأوضح "جوفي" أن اقتراح "ساركوزي" الرئيس الفرنسي لإنشاء اتحاد متوسطي كرر فكرة فرنسية قديمة حول التعامل مع الجنوب المتوسطي بصورة منفصلة عن شرقه، لتفادي المشكلات "فلسطين و إسرائيل" مع إعادة تأكيد التزام فرنسا حيال مستعمراتها القديمة، لكن الاقتراح تعرض للتعديل عدة مرات منذ ذلك الوقت، كما توقع أن يتحول الإتحاد المتوسطي في المستقبل بكل بساطة إلى مجرد مكان لتبادل الحديث،على غرار مجموعة (5+5)التي

[1] رشيد خشانة، "في 2010 تعزز اهتمام العمالقة الآسيويين بالمنطقة العربية"، 29 ديسمبر 2010، http://wwwswinssinfo.ch.

توسعت إلى (6+6) و هذا كله سيعزز فرص الاستثمار الأمريكي و ربما الآسيوي في المنطقة العربية عموما و منطقة المغرب العربي خاصة[1].

أما الجانب الأمني، فلم تستطع الدول الأوروبية المتوسطية أن تتوصل إلى صيغة أمنية واضحة مع دول المغرب العربي لحل النزاعات ومواجهة المخاطر، أو المشاركة في الحوارات الأمنية، وذلك بسبب أن الدول المغاربية كانت على يقين بأن الهدف من المشاريع الأمنية التي طرحتها الدول الأوروبية ليس المساهمة في إحلال الأمن في المنطقة، بل جاءت لكي يكون لها كيان أمني واسع في المنطقة لتفادي التراجع الملحوظ لدورها مقابل الكيان الأمريكي في المنطقة[2].

إن غياب قواسم مشتركة بين الدول الأوروبية والدول العربية المتوسطية وخاصة دول المغرب العربي، تنقص من إمكانية نجاح مشروع الشراكة، إذ أن الدول المغاربية لم تستفد من المساعدات المالية، بينما المساعدات الأمنية فإن القوات الأوروبية بالنسبة للدول العربية تعد وسيلة ضغط عليها لأن تواجد القوات يقترب من المجال الاستراتيجي للمنطقة المغاربية.

إضافة إلى ذلك، هناك سبب مهم لترجيح فشل المشروع الأوروبي في المنطقة، وهو السياسة الجديدة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية كذريعة لتعزيز مكانتها وهيمنتها أكثر في المنطقة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، المسماة بـ "مكافحة الإرهاب" وبهذه الذريعة أضحت الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ قرارات وتقوم بتنفيذها دون الرجوع إلى حلفائها الأوروبيين، فهي تريد، أي الولايات المتحدة الأمريكية، الاستفادة من تعثر مشروع الشراكة المتوسطية، وقد تزامنت مبادرة الحلف الأطلسي لإقامة علاقات أمنية مع الدول المغاربية مع رغبة الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من سياستها "مكافحة الإرهاب" رغبتها في أن تكون لها شراكة مع دول الضفة الجنوبية من الحوض، وإرادتها في تدعيم علاقاتها معها لمزاحمة الشراكة التي طرحتها الدول الأوروبية المتوسطية، ونظرا لادراك الولايات المتحدة الأمريكية للأهمية الاقتصادية الكبيرة للمنطقة (دول المغرب العربي) فقد سارعت لاحتواء النفوذ الأوروبي في المنطقة[3]، وهذا ما حدث بالفعل فمن أهم التطورات الإقليمية مغاربيا هو التطور النوعي في العلاقات الجزائرية الأمريكية، لاسيما بعد أحداث "11 سبتمبر 2001"، فالجزائر كما لاحظ ذلك "يحي زوبير" "لم تكن أبدا ذات أهمية حيوية، استراتجيا، اقتصاديا و سياسيا بالنسبة للمصالح الأمريكية" وعرفت سياسة واشنطن تجاه الجزائر تغيرا واضحا، وفتحت العلاقات بين البلدين صفحة جديدة قادت إلى تقارب بلغ أطوارا هائلة، وعلى ما يبدو سيبلغ في المستقبل أطوارا أكبر، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أهمية الجزائر بالنسبة لأوروبا بالتحديد فرنسا، فإذا

---

[1] رشيد خشانة، المرجع السابق الذكر.

[2] علي قاسم، "قراءة في الدور الأوربي في المنطقة"، أوربا و العرب، عدد 171، نوفمبر 1997.

[3] رشيد سلامة، "المغرب العربي بين الخيار المتوسطي و مشروع الشراكة الأمريكية"، شؤون الأوسط، لندن، العدد 82، أفريل 1999، ص 31.

وصلت إلى الجزائر واستطاعت كسبها أكثر من المؤكد سيكون ذلك سقوطا حقيقيا للوجود الأوروبي في منطقة المغرب العربي ككل، وبالتالي سقوط المشروع الأوروبي[1].

مما يزيد احتمال فشل المشروع، كما قلنا سابقا إذا فقدت أوروبا طرفا مهما مثل الجزائر ستفقد مكانتها في المغرب العربي ككل، فبالنسبة للأزمة الجزائرية يمكن أن نقول أن أمن الجزائر أصبح مستهدفا أكثر من ذي قبل من قبل المخابرات الفرنسية والمغاربية التي تهمهما استمرار الأزمة الأمنية في الجزائر، لأن من مصلحتها استمرار الأزمة، لأنها تعني إضعاف الجزائر في ملف الصحراء الغربية، مع العلم أن فرنسا كانت تمتلك إمكانيات حل الأزمة الجزائرية، هذا ما صرح به عبد العزيز "بوتفليقة" في الحملة الانتخابية في مارس 1999، الذي رد فيها عن الحملة الإعلامية التي شنتها فرنسا على الجزائر واتهمتها بضلوعها في العمليات الإرهابية، خاصة بعد تعامل الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية، كل ذلك يوضح التماطل الأوروبي في مساعدة الجزائر للخروج من الأزمة[2].

كل هذه المعطيات ستضعف حتما الدور الأوروبي في منطقة المغرب العربي، وهذا ما يعني تراجع أو فشل المشروع الأوروبي في المقابل نجاح المشروع الأمريكي، التي أصبح هدفها الأساسي، أي الولايات المتحدة الأمريكية، هو التمركز أكثر في منطقة المغرب العربي و الاستفادة أكثر منها خاصة من الجانب الاقتصادي، وذلك بذريعة " مكافحة الإرهاب" وإرساء الأمن و السلام في المنطق، ومع الاحتواء الأوروبي يخطط أيضا للاحتواء الصيني الذي بدأ يظهر في ساحة المنطقة.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الأمريكية – الصينية.

على مشارف الأعوام القادمة، في المستقبل، يبدو أن سخونة تفاعل الأحداث بين واشنطن و بكين تتصاعد بشكل سريع، لا سيما بعد التوجه الأمريكي إلى شرق آسيا و عقدها شراكات إستراتيجية مع أستراليا، الرسالة التي فهمها الصينيون على أنها محاولة أمريكية للاستثمار في مناطق نفوذهم التقليدية، و الهدف الدائم هو قطع الطريق على القطبية الصينية التي يمكن أن تكون يوما ما. و الشاهد في نهاية هذا العام و في السنوات المقبلة يتوقف المرء مع عدة أسئلة محورية في هذه المواجهة التي تتقاطع و لا شك مع مقدرات العالم العربي ككل سلبا أو إيجابا لا سيما و أن الشرق الأوسط و الخليج العربي و منطقة المغرب العربي تقع في مدى نفوذ أمريكي من جهة، و رغبة و شوق الصينيين إلى الوجود في تلك المنطقة و الاستفادة منها خاصة أنها المصدر الأقرب و الأيسر للنفط السلعة الرئيسية في نهضة الصين الإمبراطورية الحديثة.

فهل باتت الصين حقا محورا رئيسيا في تشكيل النظام العالمي الجديد، الأمر الذي يعني أن ذلك النظام لم يعد أمريكيا، كما أراد له المحافظون الجدد، و دعاة القرن الأمريكي بالكامل؟ و هل المارد الأصفر صار شريكا حقيقيا

[1] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق الذكر، ص 70.

[2] تصريح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الحملة الانتخابية لعام 1999.

للغرب و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و حجز زاوية في كل الاتجاهات؟ هل من المعقول أن تشارك الصين في المستقبل في صنع النظام مهما أراد الغرب قطع الطريق عليهم و بخاصة الأمريكيين؟ و في حوار أخير أجراه "ناثان غاردلز" مع "كيسنجر" أكد الدبلوماسي العجوز أن هناك الكثير من الاتجاهات المختلفة في الصين، و في الولايات المتحدة الأمريكية و باقي الدول الغربية في بعضها تتلاقى المصالح بين الطرفين، و تتعارض في البعض الآخر، فهناك مناطق تتطلب تعاونا قويا بين الطرفين كالطاقة، البيئة، التخصيب النووي...إلخ.

إن العلاقات الأمريكية – الصينية تسير وفق معادلة مركبة من عناصر متآلفة و متناقضة يحكمها قانون المنفعة، لذا فمن الممكن توقع الأسوء بنفس الدرجة التي يمكن فيها توقع الأفضل، و يبدو أن المشهد المستقبلي لتلك العلاقة تبعا لذلك هو مزيج من التنافس و التعاون، و يمكن القول أيضا أن العلاقات الأمريكية – الصينية ذات الطبيعة المركبة من عدة عناصر، تذكر منها:[1]

الأولى: الحرص الأمريكي على علاقة شراكة مع قوى كبرى صاعدة.

الثانية: الحرص الأمريكي على منع اليابان و بلدان آسيا المجاورة من التعاون المفتوح.

الثالثة: الحرص الأمريكي على إبقاء التطور و النفوذ الأمريكي الصيني تحت المراقبة الأمريكية الدائمة.

و في دراسة قد نشرتها مؤسسة كارينجي للأبحاث في يونيو 2005، طرح "روبرت كاجان" أربعة خيارات أمام الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة تحدي "الصعود الصيني" في العالم بصفة عامة، و في منطقة المغرب العربي خصوصا، و هي:[2]

الخيار الأول؛ استدراج الصين إلى حالة عداء متبادل تتطور بعد فترة من المعاناة الصينية إلى تحالف يعقبه السماح لها بدور شريك "إمبراطوري" في الساحة الدولية، و لكن بإذن أمريكي.

الخيار الثاني؛ تشجيع النمو الاقتصادي الصيني، و زيادة التجارة الدولية مع الصين، استنادا إلى قاعدة أن التجارة تمنع الحرب، و يقوم هذا الخيار على تقديم حقنة من الحوافز إلى الصين لتشارك في قيادة النظام الدولي و تشاركها في اقتسام الطاقة من المناطق المتوفرة فيها، بشروط الغرب و ليس بشروطها.

الخيار الثالث؛ هو تطويق و احتواء الصين، باعتبارها دولة معادية، و إقامة سلسلة من التحالفات و القواعد العسكرية حول الصين (مثل حلف الناتو محاصرة المد الصيني في منطقة المغرب العربي) و إثارة كل أنواع المشكلات للصين من داخلها و خارجها.

الخيار الرابع؛ هو الانسحاب من آسيا، و السماح للصين بممارسة هيمنتها الإقليمية في القارة.

وباستعراض هذه الخيارات، نجد أن الخيارين الأول و الرابع مستبعدان تماما، فالخيار الأول يعتبر تكرارا للطريقة التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بها إدارة الاتحاد السوفييتي، غير منطقي في حالة الصين، فهي دولة قائمة في حدودها العالية منذ أكثر من ألفي عام، و لم يعرف أنها دولة توسعية، حتى في عهدها الإمبراطوري. في حين كان

---

[1] خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الأمريكية-الصينية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ص 140.

[2] أحمد دياب، "العلاقات الصينية-الأمريكية بين التعاون و الصراع"، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008، ص 124.

الاتحاد السوفيتي السابق وريثا لتقاليد استعمارية و بينما واجهت روسيا دولا ضعيفة على حدودها، و اعتمدت على سياسة التخويف، فإن المعادلة الإستراتيجية في آسيا مختلفة تماما، فإذا كانت الصين تزيد من نفقاتها العسكرية، فهي بالكاد أكبر من ميزانية اليابان العسكرية، و لا تحتاج اليابان إلا لقرار سياسي لامتلاك الأسلحة[1].

أما الخيار الرابع: فهو انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من آسيا، و ترك المجال للصين، و في المقابل تراجع الصين من مناطق نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية خاصة من منطقة المغرب العربي، فهو خيار مستبعد أيضا و مستحيل، في ضوء حجم المصالح السياسية و الاقتصادية و الأمنية التي تربط واشنطن بالقارة الآسيوية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فالولايات المتحدة الأمريكية التي تقدم 28 من إجمالي الناتج الاقتصادي العالمي، لا تستطيع تجاهل التوقعات التي تشير إلى أن اقتصادات الصين و الهند و اليابان ستكون من بين أكبر أربعة اقتصادات في العالم، خلال الأعوام العشرين المقبلة، كما أن النهضة الاقتصادية في الصين خاصة، تعتمد على الاستثمارات الأجنبية و الشركات متعددة الجنسيات[2]، و أغلبها أمريكي. و في المقابل لا تستطيع الصين الاستغناء عن تعاملها مع منطقة المغرب العربي كونها المصدر الأساسي للطاقة التي تحتاجها الصين، خاصة أنها في زيادة مستمرة – الحاجة للطاقة-.

إذن يبقى الخياران الثاني و الثالث، أي الاندماج و التعاون مع الاحتياط و الاحتواء و التطويق العسكري لها في مناطق نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: سياسة الاحتواء

اختفى الاتحاد السوفييتي من الوجود، و أصبحت قوة الصين في تنام مستمر، و يزعم بعض الأمريكيين أن "صعود الصين "من غير الممكن أن يكون سلميا، و خاصة في مناطق نفوذ خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، لذا يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية الآن أن تتبنى "سياسة الاحتواء" لجمهورية الصين الشعبية، و الواقع أن العديد من المسؤولين الصينيين يستشعرون ذلك التوجه في الإستراتيجية الأمريكية الحالية و المقبلة (في المستقبل)، فكما قلنا سابقا، رغم نفي القادة الأمريكيين ذلك إلا أنه بدأت تنكشف مضامين "خطة الاحتواء الصينية"، التي لا تكن أكثر من "تغيير دبلوماسي" لسياسة إستراتيجية تسعى واشنطن عبرها إلى تطويق الصين، و تمثلت في ازدياد وتيرة التحذيرات و الانتقادات الأمريكية[3] من زيادة فرص الانتشار الصيني في المنطقة المغاربية، و الذي عزه – أي الانتشار – الإحباط الذي أصاب الأوربيين بسبب إخفاق المشاريع الإقليمية من "مسار برشلونة" الذي انطلق في عام 1995م، إلى "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي أبصر النور في باريس عام 2008م.

وما يعزز أكثر سياسة الاحتواء للصعود الصيني في منطقة المغرب العربي، هو الدخول في منافسة كبيرة و ضخمة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين من أجل الاستحواذ على مصادر هذه المناطق (سيما المغرب العربي بالنسبة

---

[1] نفس المرجع، ص ص 124-125.

[2] المرجع نفسه، ص 125.

[3] أحمد دياب، " السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة و الاحتواء"، مرجع سابق الذكر، ص 177.

للصين)، و الذي يجعل من الصعب على كل منهما تقديم الصداقة على حساب المصلحة، فالولايات المتحدة الأمريكية و أمام زيادة المنافسة أكثر فأكثر و التصادم بينهما في هذا المجال – الطاقة – حتما ستقوم في المستقبل باحتواء الصعود الصيني، و نستشف ذلك من خلال تكثيف الولايات المتحدة الأمريكية لوجودها العسكري في منطقة المغرب العربي – خاصة الجزائر – عن طريق إجراء الحوارات عبر الحلف الأطلسي و ضمها – أي الدول المغاربية – حتى و لو كان خارج الحلف، بحجة أو ذريعة مكافحة الإرهاب و إرساء السلم و الأمن في المنطقة، و القصد في الحقيقة من ذلك كله هو الحد أو عرقلة التوسع الصيني في المنطقة[1].

هناك قوى يمينية مغرقة في يمينها، تطالب في الفترة الأخيرة، بانتهاج سياسات أكثر قساوة و أشد آلاما في التعامل مع الصين في المستقبل، و قد كتب "جوزيف بوسكو" في أوائل شهر أكتوبر الماضي يقول: "حان الوقت كي يعيد أوباما النظر بمواقفه المتساهلة مع الصين".

ويرى "بوسكو" أنه إذا اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة المصالحة و المشاركة مع الصين، ستمهد إلى حسابات إستراتيجية خاطئة من جانب الصين، ما قد يقود البلدين إلى خوض صراع مباشر إما مع تايوان[2]، أو بخصوص المنافسة القائمة بينهما بخصوص الطاقة، فاحتمال توحيد و تقاسم ثروات مصادر هذه الطاقة، هو احتمال صعب جدا و غير ممكن، و ذلك لتباين حجم احتياجات كل منهما، و تباين و اختلاف كل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية في مستوى نفوذهما في منطقة المغرب العربي خصوصا، حيث تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المنطقة عسكريا و أمنيا و ستهيمن أكثر في المستقبل، عن طريق الحوار الأطلسي المتوسطي، خاصة و أن دول هذه المنطقة ترحب بهذا الحوار، و هذا الترحيب في ازدياد يوما بعد يوم، و ليس من السهل على الولايات المتحدة الأمريكية التنازل على هذه الهيمنة التي تتمتع بها في المنطقة.

ألقى البروفيسور "ليو منيغ فو" من جامعة الدفاع الصينية، أن الإعلان الذي أصدره الرئيس أوباما حول "التنافس على المركز الأول" في خطابه، يذكرني بمفهوم "المعركة الوطنية للبطولة" في كتاب تحت عنوان "الحلم الصيني"، و في هذه المعركة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ماهرة لكبح جماح منافسها، و تقدر على خوض حرب طويلة الأمد أيضا، فكان احتواء الولايات المتحدة الأمريكية لليابان معركة خاطفة و حاسمة، أما احتواؤها للاتحاد السوفييتي فهو كان حربا طال أمدها.

والآن الولايات المتحدة الأمريكية تعتزم شن الدورة الثالثة من "معركة الدفاع عن البطولة" المعركة لاحتواء الصين، في القرن الواحد و العشرين، فإن احتواء الولايات المتحدة الأمريكية للصين ذو أربع خصائص هي:

الخاصية الأولى؛ مع طبيعة الضرورة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، احتوت اليابان بصراحة، و احتوت الاتحاد السوفييتي قاسيا، و لكنها لا تتردد حينما تحتوي الصين أيضا.

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 185.

[2] نزار عبد المعطي زيدان، "العلاقات الأمريكية-الصينية، أوجه التقارب و أوجه التباعد"، ملف السياسة الدولية، العدد 132، أفريل 1998، ص 124.

و قد ادعى "أوباما" أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى لاحتواء الصين، و في الواقع، ظلت الولايات المتحدة الأمريكية دائما و ستظل تحتويها في المستقبل، لا تعترف بأن الصين "دولة ديمقراطية"، أليس ذلك فرض "الاحتواء السياسي" على الصين؟ و لا تعترف بـ "وضع اقتصاد السوق" أليس ذلك فرض "للاحتواء الاقتصادي" على الصين؟ و أيدت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة "نظرية التهديد العسكري الصيني" و تفرض الضغط و تتحالف مع الدول الأوربية، في فرض حظر الأسلحة لتقييد صادرات التكنولوجيا الفائقة إلى الصين، أليس ذلك "احتواء عسكري للصين".

الخاصية الثانية؛ مع وجود درجة عالية من الفنية، إذا قلنا أن احتواء الولايات المتحدة الأمريكية لليابان كان احتواء الاقتصاد الياباني الأحادي بشكل أساسي، فإن احتواؤها للاتحاد السوفييتي كان احتواء المعسكرين المعارضين، أما احتواؤها للصين فهو دمج التعاون بالاحتواء[1].

و ذلك يتطلب أكثر من مستوى فن الاحتواء، على سبيل المثال، اقترح العلماء الصينيون، أن الصين يجب أن تتبع إستراتيجية "ركوب العربة بدون مقابل" لتستقل عربة الهيمنة الحربية الأمريكية الخاصة لإدراك طريق نهوضها الخاص، أما وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" فهي دعت الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، أن:

"تتوحد جهودهما في قارب واحد"، فكلاهما ذكي جدا، و فني جدا، لكن يمكن أن ترتقي الصين إلى مستوى "مساعد الدفة"، لتساعد الولايات المتحدة الأمريكية على التعامل مع المخاطر، و لكن ذلك يساعد في توطيد موقف قائد الدفة للولايات المتحدة الأمريكية.

تسمح الولايات المتحدة الأمريكية لمنافسه بجلوسه في نفس العربة، أو في نفس القارب، و ذلك يعد أذكى فن في السيطرة و الاحتواء.

الخاصية الثالثة؛ مع استدامة "لعبة القرن" تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية نحو العالم، في سياق الأول لاحتواء اليابان، ذلك كان خلال ثمانية أو عشرة أعوام فقط، و لم تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية إلا لعبة "سائدا" لتسوية وضع اليابان بنجاح، و لكن احتواء الاتحاد السوفييتي من قبلها هو أكثر صعوبة بكثير، و لم يدم ما يقارب من نصف قرن فحسب، بل و تكررت بين الجانبين عدة مرات في نمط الهجوم و الدفاع، و لكن الاتحاد السوفييتي استخدم لعبة الإستراتيجية التي تمثلت في "روتين الملاكمة".

أما عملية احتواء الصين فستكون "لعبة مواجهة القرن"، و أن التنافس بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن رؤية نتائجه عن طريق عدة مجموعات من الملاكمة، و لكن، سوف لا يكون ذلك قادرا على رؤية نتائجه، و لكنه في مسابقة "الماراتون"[2].

الخاصية الرابعة؛ الحاجة إلى الإبداع الاستراتيجي، التي لم يسبق لها مثيل، فإذا أرادت أو قامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتواء الصين، فهي بحاجة إلى الابتكار و الإبداع[1]، و يجب أن يكون "مع مر الأيام" أيضا على

---

[1] "الصين و أمريكا"، http://www.arabsino.com.

[2] نفس المرجع.

عكس اليابان و الاتحاد السوفييتي، فإن تجربة احتواء كل من اليابان و الاتحاد السوفييتي، مفيدة بالنسبة إلى احتواء الصين، و لكنها أيضا محدودة[2].

لما زار "أوباما" الصين في نوفمبر 2008م، قدم له الرئيس الصيني "هوجين تاو" هدية و هي "ويتشي" نوع من الشطرنج المحلي الصيني، و قال إن هذه الهدية ذات أهمية كاملة بعيدة المدى، لأن "ويتشي" نوع من الألعاب الفكرية، هو التنافس الفكري، و يمكن أن يكون المنافسان متآخيين خارج اللعبة، و لكن أثناء اللعبة أمواج متلاطمة، و أفكار خفية لكل منهما.

إن كيفية احتواء الصين على نحو فعال، هي موضوع أكثر أهمية للابتكار من الحوز بجائزة نوبل، وموضوع صعب للابتكار، وهي أيضا تعد أول مشروع ابتكار للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد و العشرين، "تريد الولايات المتحدة الأمريكية احتواء الصين، فهل تكفيها حكمتها في هذا الشأن"[3].

كما هو الحال بالنسبة للمنطقة العربية وخصوصا المغرب العربي، التي تعتبر محور للخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فهي – منطقة المغرب العربي – واقعة تحت السيطرة الأمريكية، و ربما لفترة طويلة قادمة في المستقبل، وكذلك من المحتمل أن تسعى لمقاومة حركة الصين في هذه المنطقة عندما تتعارض مع مصالحها فيها، وبالتالي فمن الطبيعي أن تتبع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاحتواء من أجل قطع الطريق أمام الصين للتغلغل أكثر في المنطقة، و صارت الصين بالمقابل تولي اهتماما عاليا لعلاقاتها مع دول المنطقة، رغبة منها في توسيع و توطيد دائرة علاقاتها الدولية، و الشروع في أخذ مكانتها الدولية، و هذا ما أخذ يعمل في ثناياه التقاطع مع المصالح الأمريكية في المنطقة، فالصين قوة لا تزال في مرحلة الصيرورة، و لم تتبن بعد سياسة الهيمنة و الاستغلال، لذا فإنها بحاجة إلى بناء بنية أكثر نضجا و توفر الموارد و الإمكانات الملائمة لتنفيذ سياساتها و الدخول في المنافسة على مناطق النفوذ التقليدية، و لذلك اتجهت لتطوير سياستها اتجاه المنطقة العربية باعتبارها المصدر الأضمن للطاقة التي تحتاجها في تطورها[4]. و قد دخلت سوق السلاح في المنطقة مستثمرة الإقبال النسبي على مبيعات سلاحها (تحديدا ليبيا)، و وجدتها سوقا رائجة لبضائعها، و مصدرا مهما لرأس المال – على شكل استثمارات – الضروري لدعم عملية النمو الاقتصادي الصيني، كل ذلك يثير تخوف الولايات المتحدة الأمريكية و يحفزها أكثر لتبني سياسة "الاحتواء الصيني" بشكل أكبر.

---

[1] خضر عباس عطوان، المرجع السابق الذكر، ص 145.

[2] عبد الله صالح، "التقارب الصيني الأمريكي و آفاق المستقبل"، ملف السياسة الدولية، العدد 132، أفريل 1998، ص 245.

[3] أمريكا و الصين، المرجع السابق الذكر.

[4] همام غصيب، العرب و الصين: آفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة، الأردن، منتدى الفكر العربي، 2007، ص 34.

المطلب الثاني: سياسة "الإدماج مع التحوط"

لقد رحب الرئيس "أوباما" في خطاب ألقاه في اليابان "طوكيو" بدور أكبر للصين على المسرح الدولي، وتعهد بتعزيز أواصر التعاون بين بلاده من جهة، و الدول الآسيوية خاصة الصين من جهة أخرى، وأن لبلاده مصلحة مباشرة في مستقبل المنطقة، بالنظر إلى أهميتها للاقتصاد الأمريكي، وأن بلاده لا تسعى لاحتواء الصين، ويعرب بجهود "بكين" للعب دور أكبر على الساحة الدولية، ودعا إلى التعاون، ودعا الزعماء إلى إتباع خطط اقتصادية متوازنة، وقال إنه لمن الحيوي أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية نحو بناء علاقات تعاون حقيقية وواقعية مع "بكين" في القضايا ذات الاهتمام المشترك، خاصة البحث عن مصادر الطاقة، لأنه "لن تتمكن أية دولة من مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين والمستقبل بمفردها، ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ستكونان المستفيدتان إذا قررتا مواجهة هذه التحديات سوية"، وأكد بأن نهوض صين قوية وثرية، يمكن أن يكون مصدر قوة المجتمع الدولي[1].

اليوم لا تدير الولايات المتحدة الأمريكية تبادلات تجارية هائلة مع الصين فحسب، بل إنها تقيم معها أيضا علاقات اجتماعية واسعة النطاق، إن إستراتيجية الاحتواء التي بدأت بزيارة "كيسنجر" لم تعد صالحة كأساس للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين. فبالرغم مما سببته الخلافات من تشنجات في العلاقة الاقتصادية الأمريكية – الصينية، فإن الدولتين سرعان ما ستسيران نحو التعاون و المشاركة و الاندماج، و ذلك لعدة متغيرات:[2]

1- تعويل الولايات المتحدة الأمريكية على التجارة الخارجية: فزيادة بمقدار مليار دولار في الصادرات إلى الصين تعني توفير 19 ألف فرصة عمل في الداخل، لذا فإنها لا تستطيع تجاوز العلاقات الاقتصادية مع الصين، فضلا عن حجم سوقها المغرية للشركات الأمريكية في مجال صناعة السيارات و الكيماويات و الأدوية، و غيرها.

2- حاجة الصين إلى التقنيات الأمريكية، و التصدير إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية: لقد اعتمدت الصين سياسة قائمة على تركيز الجهود على الإصلاح الاقتصادي، و كذلك تغيير هياكل الاقتصاد ليصبح أكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي و أكثر اندماجا به، ففي خطتها الخمسية التاسعة لعام 1996م، حددت أهدافها إلى المستقبل، منها مضاعفة نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بأربعة أضعاف ما كان عليه.

3- مالت كلتا الدولتين إلى تأكيد أن الخلافات، و ما رافقها من تهديدات لفظية، لم تكن تهدد مصالحها الحيوية، سواء المتعلقة بصادرات النسيج الصينية أو صفقات الطائرات المدنية التي تعاقدت الصين على شرائها من الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها لم تقف حائلا دون توقيع صفقات مع شركات أمريكية للتنقيب عن النفط الصيني، كذلك لم توقف عرض القمح الأمريكي المدعم لتعويض النقص الصيني من الحبوب[3]، و بالتالي و من كل ذلك

---

[1] "أوباما في طوكيو: لا نسعى إلى احتواء الصين"، 14 نوفمبر 2009.
.http://www.bbc.co.uk/...091113-a/s-obama-tokyo-spe...

[2] خضر عباس عطوان، المرجع السابق الذكر، ص 145.

[3] نفس المرجع، ص 146.

يتضح أن العلاقات الاقتصادية ستكون مجالا مؤثرا في العلاقات الأمريكية – الصينية في المستقبل و ستميل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر إلى سياسة الإدماج و التعاون و المشاركة[1].

ولذلك، فسوف يكون هناك توحيد للجهود و تقاسم للثروات (الطاقة، المعادن...إلخ) المتواجدة في المنطقة العربية عموما ومنطقة المغرب العربي خصوصا، حتى ولو كانت حجم الحاجات مختلفة، فيمكن تقاسمها حسب الحاجة إلى الطاقة اللازمة[2]، أما بالنسبة للانتشار الأمريكي المتزايد في دول المغرب العربي، فمرده كما تقول الإدارة الأمريكية التصدي لما يسمى "الإرهاب" و ليس لاحتواء الصين، فالدعوات السابقة للمواجهة مع الصين واحتوائها قد سقطت، فما كان يصلح في عصر المواجهة مع الاتحاد السوفييتي السابق لم يعد يجدي حاليا، حيث كان جيران الاتحاد السوفييتي يشعرون أنهم مهددون عسكريا و أنهم محتاجون لاحتواء الاتحاد السوفييتي، في حين أن جيران الصين لا يشعرون بمثل هذا التهديد، بل أنهم يرفضون الاعتراف بوجوده وكان واضحا أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تدرك ذلك.

إضافة إلى إدراكها أن الحوار مع الصين واستقرارها وتطورها ووصولها إلى مصادر الطاقة التي تحتاجها لنموها الاقتصادي، يعتبر عنصرا هاما لاستقرار منطقة آسيا نفسها، وضمان المصالح الأمريكية هناك، وبالتالي التسهيل لحصولها على موارد الطاقة من منطقة المغرب العربي مقابل ضمان مصالحها الأخرى، ولذلك فإن البديل عن الاحتواء القديم هو احتواء العناصر التي يمكن أن تشكل صراعا أو تنافسا بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين[3].

كما نلاحظ أن هناك تغيير جوهري في مفردات ومضمون الخطاب الأمريكي اتجاه الصين، و قد ظهر ذلك بوضوح في الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي "أوباما" للصين، فالرئيس أوباما لم يوجه أية انتقادات للصين كما تعود سالفا، لا بخصوص القضايا الأخلاقية (حقوق الإنسان، تلوث البيئة،...إلخ)، ولا بخصوص تايوان أو التبت.

وقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيف حدة الصراع التجاري مع الصين، و التأكيد في البيان الختامي للزيارة على رفض السياسات الحمائية، و العمل معا على إنعاش الاقتصاد العالمي.

وفي 2 مارس 2010م صرح تشاوتشي تشنغ، المتحدث باسم الدورة الثانية للمجلس الوطني الحادي عشر للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني في "بكين" بأنه ينبغي زيادة التعاون و تقليل "الاحتواء" في العلاقات الصينية – الأمريكية[4]. وقال إن: "الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج لفهم أن العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية مثل سيارة لها قائدان، و ليس قائدا واحدا، و كلا القائدين لديهما عجلات ومكابح، لذا يتعين أن يناقشا

[1] ليوشيه تشنج و لي شي دونج، الصين و الولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان، ترجمة حمدي عبد العزيز، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص 31.

[2] هشام غصيب، المرجع السابق الذكر، ص 47.

[3] عبد اللّه صالح، المرجع السابق الذكر، ص ص 245-246.

[4] "الجهاز الاستشاري الصيني يدعو لزيادة التعاون و "احتواء" أقل في العلاقات الصينية-الأمريكي" ، 2010.
http://www.edigear.com/detail/indexphp?id=110467

قيادة السيارة على المسار السليم، و إلا ستظل السيارة في مكانها وتبقى حيث هي"، إن الجهاز الاستشاري الصيني يدعو لزيادة التعاون و احتواء أقل في العلاقات الصينية الأمريكية[1].

يشبه سيناريو "الإدماج مع التحوط" بمنهج "ثق ولكن تحقق"، والذي اتبعه "رونالد ريان" في عقد الاتفاقيات الإستراتيجية مع السوفييت، فمن ناحية، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية،واستقبلت السلع الصينية والزوار من الصين، ومن ناحية أخرى، أكد إعلان –كلينتون – هاشيموتو في أفريل 1996م أن معاهدة الأمن الأمريكية اليابانية، بدلا من كونها أحد مخلفات الحرب الباردة، قادرة على توفير الأساس لاستقرار و ازدهار شرق آسيا، فلقد كانت إدارة "بوش" تحسن العلاقات الثنائية، في حين عملت على تحقيق الطابع الرسمي على الحوار الاقتصادي مع الصين. ثم أوضح نائب وزير الخارجية "روبرت زوليك" أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد تتقبل صعود الصين، باعتبارها "شريكا مسؤولا"، و هذه السياسة توجه إدارة أوباما في المستقبل على ما يبدو، التي عملت على توسيع المشاورات السنوية مع الصين لكي تشمل القضايا الأمنية، إن أحد تحولات القوة في القرن الواحد والعشرين يتمثل في إحياء آسيا، ففي عام 1800م كانت آسيا تمثل نصف سكان العالم، و نصف الاقتصاد العالمي، و بحلول 1900م أرفعت الصورة الصناعية في أوربا و أمريكا حصة آسيا في الإنتاج العالمي إلى 20، ومن المنتظر بحلول منتصف هذا القرن أن تعود آسيا إلى تمثيل نصف سكان العالم و ناتجة الاجمالي، فإذا كانت القوة هي القدرة على الحصول على النتائج الموجودة، فمن الأهمية بمكان أن نتذكر أن قوتنا في بعض الأحيان تصبح أعظم عندما نعمل مع آخرين بدلا من العمل على حساب آخرين، و هذا البعد المهم لإستراتيجية "القوة الذكية" في القرن الواحد و العشرين و الذي لا يتفق مع مفهوم الاحتواء[2].

فلكسب الولايات المتحدة الأمريكية مصلحتها من إدماج ومشاركة الصين كونها حققت نموا اقتصاديا هائلا وفي طريقها إلى تحقيق الأكثر ولا يمنعها منعها، فعليها السماح لها أيضا بمشاركتها الثروات النفطية وغيرها من منطقة المغرب العربي خصوصا، وربح قطب مهم جدا في المستقبل. وما يمكن قوله هو أن النظام الدولي الحالي هو نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسيظل كذلك كما يقول الدكتور جندلي عبد الناصر إلى غاية منتصف القرن 21 كأبعد تقدير، أين سيتحول النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب أو حتى ثنائي القطبية، بين القطب الأمريكي والقطب الآسيوي بقيادة الصين[3].

---

[1] نفس المرجع.

[2] جوزيف ناي، "هل يتحتم علينا أن "نحتوي الصين""، 2011. http://www.project.sqndicate.org/commentary/.../arabic

[3] عبد الناصر جندلي، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، المرجع السابق الذكر، ص 71.

المبحث الثالث: انعكاسات التنافس بين القوى الفاعلة على منطقة المغرب العربي.

إن الآثار المترتبة على منطقة المغرب العربي في ظل التنافس الدولي عليها، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي متمثلة فما يلي:

أ . من المفروض أن الشراكة تتضمن المساواة و التعددية، و لكن من الملاحظ أن المباحثات قد كانت من 15 دولة أوروبية ككتلة واحدة ممثلة في الاتحاد الأوروبي كطرف لها إستراتيجية مهيمنة في جميع المسائل التي كان التباحث من اجلها، بل أنها وثيقة أوروبية أصلا مقدمة للبلدان المغاربية فرادى كطرف آخر، تحت شعار مباحثات الشراكة الأورومتوسطية، و من هنا لم تستطع إن تمتلك أية دولة مغاربية أية قوة تقاوميه قادرة على التعامل مع الاتحاد الأوروبي هذا من جهة، و من جهة ثانية عدم استفادة الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أية معاملة تفاضلية كالتي تستفيد منها الدول الأوروبية[1]، أما مبادرة "اينزنشتات" فهي مبادرة أمريكية الهدف منها الاستحواذ على المنطقة اقتصاديا و تامين النفط و مراقبة أوروبا و تكريس الهيمنة على مختلف أنواع بقاع العالم، حتى الصين و رغم كل المساعدات التي تقدما لدول المغرب العربي إلا انه المستفيد الأكبر هو الصين رغبة منها في اكتساح السوق العالمية ، و التطور التكنولوجي و مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام.

ب . إن المشاريع تعتمد على حرية التجارة و دعم القطاع الخاص و الخوصصة كمداخل للتنمية في المنطقة، و هي مسائل أثبتت التجارب عدم صلاحيتها لإحداث التنمية في البلدان النامية لأنها تقوم على فرضيات لا تتحقق على ارض الواقع، مثل العمالة الكاملة، سهولة تنقل الأيدي العاملة من بلد إلى آخر، كما تفرض وجود المنافسة الكاملة ، و عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[2]، كل تلك الأمور لا يمكن تحقيقها في البلدان المغاربية نتيجة ظروف و طبيعة المجتمعات المغربية و التي تحتاج إلى مرحلة طويلة للتحول الاقتصادي مدعمة من قبل الدولة، و ذلك للوصول إلى عملية التنمية و التكامل بين بلدان المغرب العربي.

ج . تشترك المشاريع من حيث الهدف في محاربة ما يسمى "محاربة الإرهاب الدولية" خاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلا إنهما ينطلقان من مقولة خاصة مفادها بان الدين الإسلامي يشكل خطرا إرهابيا على كل من أوروبا و إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية، و الحقيقة أن الدين الإسلامي برئ من هذه الاتهامات، لأنه دين تسامح و عدل و أخوة، بالإضافة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أنتجت ما يسمى بالتطرف الإسلامي، و معظم الجماعات الإسلامية تطرفا في العالم قد نشأت و ترعرعت في أحضان المخابرات الأمريكية، و هذا كله من اجل إبقاء العالم تحت الهيمنة الأمريكية و الاستفادة من الخيرات الطبيعية و تامين المصالح الأمريكية و الغربية، و ما لم تتفطن إليه الدول العربية عموما و منطقة المغرب العربي خصوصا، و ذهبت تسبح في فلك الامبريالية الجديدة و تحاول كسب ود أي من الطرفين على حساب الوحدة القومية.

---

[1] ستيفان كيليا، "مشروع برشلونة هل يحقق أهدافا"، دراسات دولية، العدد69، أفريل 1998، ص 29.

[2] محمد الأطرش، "المشروعان الأوسطي و المتوسطي و الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 210، أوت 1996، ص 06.

كنتيجة طبيعية للتنافس الكبير و المتزايد على منطقة المغرب العربي، و التي سجلت من خلاله في السنوات الأخيرة حركة تسلح عربية في بلدن المغرب العربي وخصوصا ليبيا والجزائر و المغرب وتونس في سيناريو يذكر بحقبة الحرب الباردة، بحيث تسود لغة الدبلوماسية إعلاميا، و تتسارع بالتوازي وتيرة تكديس السلاح خلف الكواليس[1].

وباتت دول المغرب العربي تحتل المرتبة العشرين بين الدول الأكثر تسلحا في العالم، مما انشأ مخاوف من نشوء حرب أو توتر في العلاقات بين دول المنطقة وبالتالي حالة اللاأمن هي التي ستسود منطقة المغرب العربي من دون شك .

ففي الفترة الأخيرة تشهد المنطقة توسعا كبيرا و هائلا للقواعد العسكرية الأمريكية و ذلك الأوروبية بحجة سياسة "مكافحة الإرهاب" و إحلال السلم و الأمن في المنطقة و بالتالي ضمان مصالح الدول الكبرى في المنطقة[2].

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أصبحت سياسة "مكافحة الإرهاب" وسيلة بحد ذاتها، سياسة قوة و هي تستخدمها لتحقق أهداف أخرى ، إذ يرسم وراء مناهضة الإرهاب تجد يد الهيمنة الأمريكية، إن سياسة مكافحة الإرهاب كما حددها الأمريكيون و بعض حلفائهم الغربيين ، تجعل من الممكن اليوم التدخل تقريبا في أي مكان في العالم تحت هذه الذريعة، و عليه فأمريكا في هذا الظرف والمتميز باستفحال الانفرادية ترسي إلى تحقيق أهداف إستراتيجية لا علاقة لها بالحملة الدولية على الإرهاب، و بالتالي فان التفرد الأمريكي بالقرار الاستراتيجي العالمي يشكل خطرا ليس فقط على الدول الضعيفة (المغرب) بل حتى القوى الكبرى، لذا يجب التعامل مع الملايات المتحدة الأمريكية لا يحجب الرؤية عن هذه الحقيقة لان كسب ودها لا يعني الوقاية من تداعيات الأحادية[3].

ومن هذا المنطلق يتبين أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ليست سوى سياسة مؤقتة تريد من خلالها الوصول إلى هدفها لا غير ، و بالتالي يتعين على دول المغرب العربي الخوف من ما سوف يكون عليه مستقبل المنطقة و من تفشي ظاهرة الإرهاب التي لن يكون للدول الكبرى أية مصلحة مكافحته بعد أن تصل إلى هدفها[4]، و يتعين على الجزائر خاصة أن تتوخى الحذر الكامل و إلا تضمن علاقاتها بالحلف الأطلسي فقط تحت زاوية مكافحة الإرهاب لأن ذلك قد يجعل منها عملية آنية و ظرفية خدمة للمصالح الغربية، في غياب أفق استراتيجي، و المسألة تقتضي إذا تفكيرا استراتيجيا في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية و الأطلسي.

فتامين العلاقة الجديدة مع الغرب بصفة عامة على مكافحة الإرهاب إلى حد كبير تعتبر مسألة جد خطيرة، و سوف تعود بالسلب على المنطقة (المغرب العربي).

تجد الدول العربية عموما و دول المغرب العربي خاصة نفسها أمام تحد يتمثل في مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية إياها بالدخول في الشراكة الأطلسية و الأمريكية كما ذكرنا سابقا، بالإضافة إلى طرح مشروع الشرق الأوسط الذي يضم أيضا دول شمال إفريقيا الذي كان، أي المشروع عملية مضادة للتحرك الأورومتوسطي، فهذا المشروع يعتبر

---

[1] "ملف التسلح في منطقة المغرب العربي، القوى العظمى تبحث عن مصالحها في شمال إفريقيا"، 2009
http://www.elaph.com/veb/politics/2009/432989.htm.

[2] نفس المرجع

[3] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص ص 217-218.

[4] نفس المرجع، ص 219.

مبادرة أمريكية إسرائيلية لا تنظر إلى المضمون الحضاري أو الثقافي أو التاريخي أو اللغوي لدول المنطقة، بحيث تشمل كافة الدول العربية بما فيها دول المغرب العربي.

إذا من مخاطر المشروع انه يخدم بالدرجة الأولى المصالح الأمريكية الاقتصادية و السياسية و الإستراتيجية، بحيث تضمن أمريكا امن إسرائيل و تفوقها كأداة حارسة للمصالح الأمريكية .

إن التنافس الأوروبي و الأمريكي على توسيع علاقاتهما الأمنية مع دول المغرب العربي، و ذلك لتضييق التحرك الأمني لكل طرف في المنطقة، سوف يؤدي في المستقبل إلى الإضرار بالمنطقة، فبخصوص الرهان المستقبلي لسياسة الحلف الأطلسي في المنطقة الجنوبية من الحوض الجنوبي من البحر المتوسط، فانه يتضح إن الحلف الأطلسي سيضاعف اهتماماته بهذه المنطقة لاعتبارات عديدة، أولها أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تنظر إلى منطقة المغرب العربي على أنها منطقة خطر يتعين الاقتراب منها امنيا و مراقبة التطورات فيها خاصة الجزائر، و أيضا تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية انه على دول المغرب العربي أن تتكيف مع التحولات الدولية الجديدة، و ذلك بالانفتاح السياسي والديمقراطي، لذلك فان الشراكة مع الحلف الأطلسي لن يكتب لها النجاح ما لم تتكيف دول المغرب العربي مع حركية الواقع الدولي، وكذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية هو تضييق التحرك الأمني الأوروبي في المنطقة لأنها تعرف أي الولايات المتحدة الأمريكية أن توسيعها للمجال الأمني مع دول المغرب العربي سيفقد لدول الأوروبية وبخاصة فرنسا مجالها الحيوي فالطرف الأمريكي يعمل كل ما بوسعه من اجل منع تكوين نظام امني أوروبي يمكن أن يهدد توازن الحلف الأطلسي، ومن هنا يصبح الحلف الأطلسي و قياداته أداة عسكرية يمكن أن تستخدمها أمريكا متى تشاء و كيفما شاءت وهذا ما حدث و ما يحدث الآن وسيحدث مستقبلا وذلك بغية استتباب السلام والأمن العالميين، وهذا من رأي الولايات المتحدة الأمريكية طبعا بحيث تجد نفسها هي الضامن الوحيد للاستقرار في العالم.

وفي المقابل نجد قوات الردع الأوروبية كرد على التحدي الأمريكي، أن في نظر الأوروبيين انه لا يمكن المحافظة على الحضارة الأوروبية الناشئة بدون وائل دفاع خاصة، لضمان الأمن الأوروبي من الهيمنة الأمريكية .

وبالطبع فإن كل ذلك سيعود بالضرر الأكيد على منطقة المغرب العربي و على أمنها الإقليمية، لذلك يتوجب على دول المغرب العربي أن تبذل كل ما بوسعها و التكتل من اجل الحفاظ على مستقبل المنطقة، و يمكن أن تخرج في الأخير بعدة سيناريوهات يمكن حدوثها في المستقبل القريب[1] .

يمكن استخدام التنافس الأمريكي – الأوروبي لصالح دول المغرب العربي، إذ مع استمرار التنافس يخدم دول المنطقة المغاربة ، إذا ما تم استخدامه و استغلاله بطريقة عقلانية عند إدارة اللعبة التنافسية مع أمريكا من جهة و أوروبا من جهة أخرى، و إن غياب المنافسة يخدم الإستراتيجية الأمريكية – الأوروبية معا على حساب دول المنطقة ، عند تقديم التسهيلات لكل منهما و بالتالي تنتهي المنافسة و يتوصل الطرفان الأمريكي و الأوروبي إلى اتفاق بينهما للاستحواذ على ثروات المغرب العربي و تقسيمها و عليه فاللعب على التناقضات الأمريكية الأوروبية يخدم مصالح

[1] خالد عبد اللطيف، "مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، جانفي 1996، ص 250.

الدول المغاربة ، مثل تدعيم اتحاد المغرب العربي، أو إدخال أطراف دولية أخرى في اللعبة لتوحيد جهودها معها عن طريق إقامة علاقات مختلفة معهما.

المطلب الأول: تعزيز الاتحاد المغاربي

إن دول المغرب العربي يجب عليها المزيد من التكامل و التكاثف و فك الخلافات بينها ، لان مصالحها مشتركة و الخيارات متوفرة أمامها ، لان الدول المغاربية تمتلك من الثروات ما يجعلها تبني اقتصادا "هائلا" و تنهض به كما تفعل القوى الكبرى، و يتوجب عليها – دول المغرب العربي – الارتباط الكامل و الاستفادة من قدرات كل الأطراف، و يتطلب توحيد الجهود لتحقيق التنمية الشاملة، خاصة و نحن في عصر التكتلات الاقتصادية، أين تفتقد فيه الدول المشتتة وزنها.

تتوفر لدى الدول المغاربية جميع المقومات الأساسية للتكامل و التكتل من وحدة الدين و اللغة و تشابه العادات و التقاليد، و وجود الموارد الاقتصادية من موارد برية و طاقة و موارد أولية و كذا التواصل الجغرافي بينها، إذا يبقى تفعيل هذه العوامل أو المقومات، و وضع المصلحة المشتركة فوق كل اعتبارات و الخلافات الجانبية ، و تفعيل الإدارة السياسية لتحقيق هذا الاتحاد و لتدعيم اتحاد المغرب العربي يتطلب تفعيل هياكله و تنشيطها في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، باعتباره خيارا استراتيجيا و الإطار الأمثل للبلدان المغاربية بتحقيق اندماجها الاقتصادي و لتوثيق علاقاتها.

و تتمثل هذه الاتجاهات التي تدعم اتجاه دول المغرب العربي نحو التكامل فيما يلي[1]:

1 . المجالات الاقتصادية:

لا يمكن للدول المغاربية العيش معزولة عما يجري في العالم من تكتلات تجاوزت حدود القارات لتحقيق المنافع الاقتصادية، بل أصبحت ضرورة ملحة و العمل على إحياء هذا الإطار المؤسسي للقضاء على التبعية و التخلص من مخاطرها لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، فبناء أساس اقتصادي مغاربي يؤدي حتما إلى تقليص التبعية للخارج و الاكتفاء الذاتي ، و محاولة كل طرف تكملة نقص الطرف الأخر و عدم الاعتماد على أي طرف خارجي[2].

كما نعلم فان بروز العولمة و الشركات المتعددة الجنسيات، يجعل المنطقة المغاربية في وضع صعب حيث أن العولمة الاقتصادية أصبحت حتمية يفرضها الوضع العالمي الراهن، و عليه فان أمام المنطقة المغاربية خيارين، الأول أن تخضع و تستسلم لتيار العولمة الجارف و بالتالي تحطم كل أمل للتكامل على المستوى المغاربي، و خيار الاستسلام للعولمة (التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية) هو خيار غير عقلاني بالطبع، مما يؤدي بالدول المغاربية إلى الخيار الثاني، و الذي ينطلق من كون العولمة حقيقة يفرضها الواقع إلا أن الاستسلام لها و الرضوخ إليها ليس نتيجة حتمية لهذا الوضع[3].

---

[1] الجميباي حميد، "مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء نهاية القرن العشرين"، مجلة شؤون عربية، العدد 100، ديسمبر 1999، ص 190.

[2] محمد الأطرش، "العرب و العولمة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، مارس 1998، ص 101.

[3] نفس المرجع، ص 101.

و بالتالي فان العيش في عزلة عن العالم أصبح امرأ مستحيلا، كما أن تحقيق متطلبات العصر من صناعة و امتلاك تكنولوجيا و مواجهة المنافسة العالمية أصبح أيضا امرأ يصعب على الدولة القطرية تحقيقه بانفراد، إلا أن الاعتماد الجماعي على الذات أمر مسموح به وحق طبيعي لكل أمة، مما يجعل من البلدان المغاربية كتلة اقتصادية واحد، لديها ل مقومات البقاء من موارد مالية و طاقوية و أولية، و إذا وظفت هذه الطاقات في سبيل بناء قاعدة صناعية و امتلاك التكنولوجيا ، فإنها عند إذ يمكن أن تدخل في الإطار العالمي من منطلق أقوى، كما أن أهميتها ستزيد إذا رأتها الدول الكبرى متجمعة مع الثروات التي تملكها، و بالتالي يمكن أن تحول كل نقاط الضعف إلى قوة ، و ذلك بالاستفادة من التقدم التكنولوجي الغربي و من المنافسة العالمية[1].

يمثل التباين الجغرافي و السياسي و ألثرواتي و السكاني في المغرب العربي عنصرا أساسيا للتكامل الاقتصادي الجماعي، إذ نجد المنطقة تشمل أراضي متعددة المناخ يمكن استغلالها في إنتاج اغلب الموارد الصناعية، كما أنها تزخر بموارد مائية سواء عن طريق السدود أو المياه الجوفية، كما تحتوي على ثروات بحرية و نهرية و غابية و موارد معدنية و طاقوية ، تتباين من قطر إلى آخر ، مما يساعد على اتجاه كل بلد في إطار تحقيق مصلحته إلى التكامل مع البلد الآخر.

بواسطة التنسيق الاقتصادي كتنفيذ المشروعات المختلفة المشتركة بين الدول المغاربية ستلغي كافة الصعوبات و العراقيل أمام تدفق السلع و رؤوس الأموال، و كما قلنا سابقا بواسطة الإرادة السياسية للدول المغاربية في التكامل الحقيقي ستقف أمام أي تحد يأتي من خارج المنطقة و المتمثل بالأساس في المنافسة الدولية على المنطقة[2].

إن المصلحة الرئيسية تكمن في تجمع اقتصادي مغاربي يمكنه من تحقيق نمو اقتصادي و اجتماعي لفائدة الشعوب المغاربية.

2. المجالات الثقافية:

إن المجالات الاقتصادية التي ذكرناها ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجالات الثقافية، بحيث التركيز على صانع الثروة و موجهها نحو المصلحة المشتركة و هو الإنسان و بالتالي التأكيد على أهمية التعليم بمختلف أطواره و مستوياته، فإما أن يوجه توجيها صحيحا، و إما أن يبقى في التبعية.

و بالتالي يتعين التنسيق بين مختلف المستويات (التأطير، المناهج، الإمكانات المادية و المالية) من اجل بعث ثقافة مغاربية، تتلاءم و مقتضيات العصر، بهدف تكوين جيل متكامل و قادر على الإبداع و الابتكار في مجالات النشاط المختلفة، و ذلك بما يخدم التوجهات الكبرى لبناء الاتحاد المغاربي وذلك عن طريق استغلال العقل البشري، و توفير جو ملائم للبحث العلمي لضمان بقاء العلماء و الأدمغة في بلدانهم، إذ أن معظم الذين يملكون قدرا تعلميا خارقة و معظم العلماء عرب متواجدين في الخارج (أوروبا، أمريكا).

[1] سميحة السيد فوزي، "النظام العالمي الجديد و انعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي"، مجلة البحوث و الدراسات العربية، معهد البحوث و الدراسات العربية، العدد 22، 1994، ص 46.

[2] محمد الأمين ولد أحمد جدو، "أثر المتغيرات العالمية الجديدة في ديناميكية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 268، 2001، ص 26.

و منها يتعين على مؤسسات الدولة الاهتمام أكثر بالبرامج و المناهج و التطاير، و التثقيف الحقيقي في المدارس و ليس مجرد الحضور لتأدية الواجب فحسب، بل محاولة إيصال فكرة مزورة الحوار و تبادل الآراء للوصول إلى الهدف المرغوب فيه.

و يتم تقييم مستوى التعليم و الموارد البشرية هذا العامل المهم في ضوء متغيرات تعنى بمستوى التحاق المواطن بمراحل التعليم المختلفة، التي يمكن أن تعد معيارا لمستوى الإلمام بالقراءة و الكتابة لدى البالغين، و توفر في الوقت نفسه مقياسا لحجم الالتحاق بالمراحل الدراسية، و مستوى الثقافة السائدة في المجتمع من جهة أخرى يؤخذ بنظر الاعتبار مستوى الإنفاق على التعليم بمراحله المختلفة بحيث يجب أن يكون عاليا، و حجم الموارد البشرية، و هل أن العقول تعاني مسألة الهجرة نتيجة عدم توفر الظروف المناسبة في المجتمع لاحتضانها و تدارك الأمر[1].

كما قلنا فان الاقتصاد أصبح يرتبط بالمجال الثقافي و المعرفي ، فقد ذهب تقرير التنمية الدولية إلى تأكيد حقيقة مرور الاقتصاد العالمي المعاصر بموازنة جديدة بين المعرفة و الموارد ، و أكد أن حصيلة هذه الموازنة قد رجحت كفة الميزان باتجاه سيادة المعرفة على حساب الأدوات ، و غيرها من مفردات المنظومة الاقتصادية التقليدية .

و أهم العناصر الحاكمة لآلة الاقتصاد المرتكزة إلى المعرفة تكمن في :

. القدرة على إنشاء المفردة المعرفية و الوصول إلى مواردها لضمان القدرة على التنافس مع الغير في مجتمع المعلومات المعاصر .

. سيادة نمط جديد من المتغيرات الجذرية في قطاعات متعددة ضمن بيئة التجارة و الأعمال لضمان إنشاء بناء متين لاقتصاديات المعرفة[2].

. تزايد الحاجة إلى دعم و ترسخ أنشطة الابتكار الوطنية بوصفها احد المفاتيح المهمة لضمان ديمومة أنشطة التجارة و الأعمال المرتكزة على المعرفة التي تفتقر إلى عنصر الابتكار جوهرة ترسخ القدرة التنافسية.

. الدور الفعال الذي تؤديه الحكومة في توفير و ديمومة البيئة المناسبة لإنجاح أنشطة اقتصاد المعرفة نتيجة للقدرات التي تتمتع بها داخل حدود البلد .

إن الابتكار هو عنصر مهم لبعث الاقتصاد المغاربي إلى التطور ، و الذي يعتمد أي الابتكار على أنشطة البحث و التطور ، و على عدد الباحثين لكل مليون نسمة ، و براءات الاختراع التي تشغل بواسطة الباحثين ، و البحوث و المقالات العلمية المنشورة في مجالات العلوم و التقنيات التطبيقية و يضاف إليها حجم الاستثمارات المخصصة لأنشطة البحث و التطوير في كل من القطاع الحكومي و الخاص ، و مدى توفر الدعم المالي للمشاريع الفنية التي ترعرعت في التقنية و الوطنية ، كل هذه تمثل عوامل مهمة للنهوض بالمجال الثقافي و التي تعتبر عوامل متوفرة لدى الدول المغاربية و لكن ينقصها بعض التدبير الحكيم[3].

[1] حسن مظفر الرزو، "سمات اقتصاد المعرفة في دول المغرب العربي، و انعكاساتها المحتملة على الميزة التنافسية في البيئة الرقمية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 348، 2008، ص 87.

[2] نفس المرجع، ص 86.

[3] نفس المرجع، ص 88.

3 . المجالات السياسية :

إن الديمقراطية هي مفتاح تطور المجتمع ، و هي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأهداف الاقتصادية و الثقافية المذكورة سالفا ، إذ انه بدون استقرار سياسي لا يمكن أن تكون تنمية اقتصادية و اجتماعية أو ثقافية ، فمن جهة أصبحت الديمقراطية شرطا من الشروط للحصول على المعونات و القروض و المساعدات المالية من طرف الدول الكبرى، لذا أصبح على كل دولة خوض تجربة الديمقراطية (توسيع عملية المشاركة السياسية، و قاعدة الحريات العامة)[1].

و هذا ما حدث فعلا في الدول المغاربية حيث سارت نظمها نحو الانفتاح السياسي أو بالأحرى التحول الديمقراطي ، و الهدف من هذا هو تحقيق الثقة من المواطنين ، عن طريق حرية الرأي و التعددية ... الخ ، إن تطبيق الديمقراطية و الذي أصبح سمة من سمات النظام كان له أثره البارز في الساحة المغاربية ، تتطلب الديمقراطية وعاء حضاري واستعداد عقلي و مناخ ثقافي و اجتماعي يسوده احترام حرية و كرامة الإنسان على صعيد المعايير القيمية و النشاط الإنساني ، و بالتالي يتعين على دول المغرب العربي تدعيم فكرة حرية الشعوب المغاربية ، و يجب أن تكون هناك إصلاحات قانونية و دستورية ، و بناء وعي سياسي داخل المجتمع (المشاركة في الانتخابات مثلا)[2] و يصبح هناك تفضيل للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، و بالتالي تفضيل المصالح المشتركة المغاربية على المصالح الفردية لكل دولة على أخرى ، و ذلك لتعزيز دور الوحدة المغاربية في المحافل الدولية .

المطلب الثاني: تحالف الاتحاد المغاربي مع الصين للتصدي للمنافسة الأمريكية الأوروبية .

لقد تزايد اهتمام الدول العظمى في دول شمال إفريقيا عموما و دول المغرب العربي خاصة، و كما شاهدنا سابقا تخوض كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي معارك نفوذ للسيطرة على منطقة لكسب ما يمكن كسبه من سوق ضخمة تضم أكثر من ثمانين مليون نسمة، داخل مساحة متزاحمة الأطراف تبلغ 5.782.140 كلم^2، و تزخر بالنفط و الغاز الطبيعي و الفوسفات و الحديد، و رغم أن فرنسا و باقي الدول الأوروبية تعتبر منطقة المغرب العربي جزءا من مجالها الحيوي الذي لا تزاحمه فيه دول أخرى ، رغم ذلك جاءت الولايات المتحدة الأمريكية و تربعت وسط هذه المنطقة (منطقة المغرب) فهي تعطي لنفسها حق الهيمنة العالمية على كل مناطق العالم ، و خاصة أن منطقة المغرب العربي تعتبر مكسبا لها لما تملكه من ثروات تفيدها تريد استغلالها و السيطرة عليها ، و في السنوات الأخيرة عملت عدة مفاجآت غير سارة للأوروبيين و الأمريكيين بتدخل العملاق الصيني الخط و خاصة في منطقة المغرب العربي .

وكنتيجة طبيعية للتجاذب المسجل في المنطقة و التي انخرطت فيها حكومات الدول المغاربية حتى النخاع من المؤكد أن دول المغرب العربي سوف تنحاز لقوة دولية واحدة من هذه القوى الفاعلة المتزاحمة على المنطقة و من المرجح أن تكون الصين هي الاختيار الأفضل للمغرب العربي بالتحالف معها للوقوف والتصدي للمنافسة الأمريكية – الأوروبية على المنطقة (بتوحيد جهود دول المغرب العربي مع الصين).

---

[1] محمد الأمين ولد أحمد جدو، المرجع السابق الذكر، ص 34.

[2] اسماعيل معراف، الوضع الاقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (مع التركيز على قضايا الإصلاح و التحول الديمقراطي)، الجزائر، منشورات ANEP، 2009، ص 63.

فالبر غم من جهود الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية لتشويه صورة الصين و التشكيك في نيتها في الصعود العالمي ، بأنها كانت تنتهج سياسات غير سليمة لهذا الصعود ، و رغبة منها أي الولايات المتحدة الأمريكية، تخويف الدول العربية و خاصة الدول المغاربية من أن الصين لا تنوي الصعود سلميا و بالتالي ستكون هناك توترات كبيرة ، مقابل هذا الصعود ، و رغم كل العقبات التي واجهت الصداقة بين الجانبين الصيني — العربي ، إلا انه كان على جمعيات الصداقة في الصين و الوطن العربي خاصة المغرب العربي ، البحث عن آليات جديدة للنهوض بواجباتها بدلا من الاستسلام للتراجع و القراءات الخاطئة ، التي أثرت بشكل واضح، أي هذه القراءات على نشاطات جمعيات الصداقة، حيث انحصر دورها بالصين في تنظيم العلاقات الرسمية عند زيارات الوفود العربية الرسمية و الغير رسمية ، و أصبحت جمعيات الصداقة في معظم البلدان العربية منها المغاربية منظمات رسمية أكثر منها شعبية ، يكاد لا يشعر المجتمع بنشاطها و ربما لا يلاحظ وجودها إلا في المناسبات الرسمية مثل حضور حفلات استقبال اليوم الوطني للصين[1].

و لكن ظهرت في السنوات القليلة الماضية مؤشرات طيبة على رغبة شعبية و رسمية لتنشيط هذه الجمعيات، كما شعرت فئة من المثقفين والعلماء العرب و الصينيين بالحاجة إلى تفعيل هذه المنظمات للإسهام في مشروع الشراكة الصينية–العربية و المغاربية خاصة ، و البحث عن المشترك بين الأمتين الصديقتين ، و لقد انتهت هذه المجهودات إلى تبني صيغة منتدى عربي — صيني يؤسس لشراكة شاملة بين الأمتين و ينته المثقفون للدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الجمعيات في دعم الشراكة الاقتصادية لا يمكن تحقيقها إلا بواسطة العوامل الثقافية، كلما كانت الروابط الثقافية[2] و الشعبية متينة كلما كانت هناك روابط اقتصادية مما يؤدي إلى تمتين العلاقات بين الجانبين ففي مقابلة لي مع المستشار الثقافي الصيني في السفارة الصينية بالجزائر العاصمة، و خلال مناقشة بخصوص التواجد الصيني بالمنطقة المغاربية، و بخصوص التنافس الصيني — الأمريكي الأوروبي في هذه المنطقة، و من خلال طرحي له مجموعة من الأسئلة بخصوص هذا الموضوع قال المستشار ، إن الغرض من التغلغل الصيني في منطقة المغرب العربي و خاصة بالجزائر هو غرض سلمي ، لا تنوي من وراءه الصين نشر التوتر كما يحدث بالنسبة لكل من الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية فصرح المستشار بان الصين تعتبر دولة نامية و لم ترقى بعد إلى الدول الكبرى ، وإلى هدف القوى الفاعلة كالولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي ، و هي دولة تسعى جاهدة لتنمية اقتصادها فهي في طور النمو فلا مبرر للتخوفات و التهديدات التي تقوم بها القوى الكبرى كرد على الصعود الصيني، و إن التوجه الصيني لدول المغرب العربي الغرض منه هو تنمية اقتصاد هذه الدول و مساعدتها باعتبارها دولة نامية كالصين، وبالتالي فإذا وحدت الصين و دول المغرب العربي جهودهما لتغطية تقص كل طرف، فالثروات التي تملكها دول المغرب العربي من نفط ، مواد معدنية ، مواد صناعية ، بترول ، التي يمكن بواسطتها أن تطور الصين التقنيات اللازمة للتطور التكنولوجي و تواكب التطورات العالمية. أما بالنسبة للسلع التي تروجها الصين لدول المغرب العربي و

[1] جعفر كرار أحمد، "الدبلوماسية الشعبية و العلاقات العربية–الصينية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، يناير 2007، ص ص 86-87.

[2] نفس المرجع، ص 87.

الاتهامات التي أصدرتها الإدارة الأمريكية و الأوروبية بأنها سلع ليست في المستوى و ضارة بالصحة و غيرها من الاتهامات، فيرد المستشار عليها بأنها غير صحيحة و يقول إن "" المواطن المغاربي فقير كالمواطن الصيني و بالتالي فلن يستطيع شراء السلعة الباهظة الثمن، و بالتالي تقوم الصين بصنع السلع الرخيصة و القصيرة الأمد لتلبية حاجيات المجتمع الفقير ، على عكس السلعة التي تروجها للدول الكبرى، فهي سلع باهضة الثمن لأن المواطن الأوروبي أو الأمريكي غني يستطيع شراء هذه السلع ، هذا هو سبب اختلاف السلع)*.

تنوي الصين من كل ذلك هو النهوض بالدول النامية و تقديم المساعدات للمواطن الفقير أو المتوسط ليستطيع العيش بدون إذلال ، فالمواطن المغربي أو الصيني لا يستطيع شراء سلع باهظة الثمن سواء كانت سلع أوروبية أو أمريكية ، رغم جودتها ، فكل يعيش حسب مقدرته و يشير المستشار إلى رغبة الصين الحقيقية في التحالف مع دول المغرب العربي أكثر في المستقبل لأنه على يقين بأنه سوف يحقق الطرفان معا تحديا و تصديا حقيقيا لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي اللتان لا تريدان سوى مصلحتهما و الهيمنة الكاملة على جميع أنحاء العالم و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية**.

فتتمثل النظرة الصينية المعاصرة للمنطقة العربية بشكل عام و المغرب العربي بشكل خاص في:

1 . التعامل معها على أساس رؤية إستراتيجية صينية ذاتية مجردة من أية ردات فعل على سياسات دول أخرى ، فهي تود تنمية اقتصادها مع تنمية اقتصاد المغرب العربي.

2 . التعامل مع منطقة المغرب العربي على أساس أنها: مصدر للطاقة، سوق تجاري و ليس مسرحا لتنافسها مع القوى الفاعلة (الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي)[1].

مما سبق، و من أجل التخلص من الهيمنة الأمريكية و الأوروبية على منطقة المغرب العربي يجب التأكيد على عملية التنويع في إبرام الاتفاقيات مع أطراف أخرى كالصين مثلا، و التأكيد على نبذ الخلافات الجانبية بين دول المغرب العربي في آن واحد، و إفساح المجال إلى النظرة الواقعية بعيدا عن التأثيرات السياسية و التطلع إلى بناء نظام مجتمعي، يكون كقاعدة للانطلاق نحو أهداف مشتركة للإنتاج و المبادلات و الاستثمارات، مما يدعم العمل الوحدوي بالنظر للمصير المشترك و التكفل بمصالح شعوب المنطقة[2].

* أقامت الباحثة مقابلة مع مستشار الشؤون الثقافية المدعو بـ "أبو كمال" في السفارة الصينية بالجزائر العاصمة، 04 نوفمبر 2012

** أقامت الباحثة مقابلة مع المستشار الثقافي الصيني.

[1] وليد عبد الحي، "العلاقات الصينية –العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 322، ديسمبر 2000، ص ص 51-52.

[2] همام غصيب، المرجع السابق الذكر، ص 45.


خاتمة

من خلال كل ما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:

لقد كانت نهاية الحرب الباردة المؤشر الرئيسي على تغيير العلاقة بين القوى الفاعلة، وبذلك اشتد الصراع والتنافس على المصالح الاقتصادية، فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن عهد الاعتماد على القوى الأوروبية القديمة كمفاتيح لسياستها في القارة الافريقية عموما و المنطقة المغاربية خصوصا قد انتهى بزوال الاتحاد السوفييتي، وبذلك فقد انتهجت سياسة اقتحاميه، فتحولت منطقة المغرب العربي إلى ساحة صراع و تنافس سياسي واقتصادي مكشوف و أكثر حدة بين أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و مؤخرا دخل منافس جديد إلى الخط وهو الصين، والهدف من هذا التنافس هو السباق لتأمين موارد النفط والغاز وضمان الولوج إلى أسواقها، فالولايات المتحدة الأمريكية وضعت ثقلها في المدة الأخيرة على هذه المنطقة بغية انهاء ما تسميه احتكار أوروبي لمنطقة الشمال الإفريقي سياسيا و اقتصاديا واستراتيجيا. حيث طرحت مشاريعها للشراكة الأمريكية المغاربية، بينما سعت أوروبا عبر مجموعتها المكونة من الدول الأوروبية و المغاربية المطلة على البحر المتوسط إلى إحداث مضاد للمشروع الأمريكي خاصة و أن توسع الاتحاد الأوروبي أخذ يشتت قدرات الولايات المتحدة الأمريكية في التركيز على منطقة المغرب العربي.

تعتبر أرض المغرب العربي مكانا استراتيجيا ومنطقة جذب كبيرة للقوى الكبرى، باعتبارها خزانا كبيرا للثروات والموارد على اختلافها، هذا الثراء والغنى جعلاها تتعرض للكثير من الستغلال والاستنزاف لفترات طويلة مرورا بأشكال عدة سواء المباشر أو غير المباشر باستهداف الاقتصاد المحلي لكل دولة، وانشاء شركات عملاقة ومؤسسات دولية ضخمة لتكريس هذا الاستغلال بشكل شرعي، وقد كانت المنطقة محل تنازع هذه القوى، حيث وبمرور السنوات كان ميزان القوى يتغير، فتراجعت قوى ونمت قوى أخرى كالصين، وازدادت قوى أخرى شراسة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فكان على بقية دول العالم أن تتوافق وهذه التغيرات، ومن بينها المغرب العربي الذي أصبح مسرحا لتنافس يكون هو هدفها.

من خلال السيناريوهات التي طرحناها في بحثنا، سواء تلك التي تتعلق بزيادة التعاون أو زيادة التنافس بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ستشكل خطرا على مستقبل منطقة المغرب العربي. فأوروبا ترى أن فرصها أفضل في تحصيل مكاسب أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية لأنها لا تتفاعل بمفردها مع الدول المغاربية ، وهي تخطط لزيادة الارتباط بالمناطق المغاربية خاصة على الصعيد الاقتصادي. كما أن الدول الأوروبية الممول الأساسي للأسواق المغاربية التي ترتبط عضويا باقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي التي سيزيد مستقبلا اعتمادها على موارد الطاقة المغاربية. ونرى أن وجود أكثر من خمسة ملايين مغاربي في دول السوق مع ارتباطهم ببلدانهم الأصلية يشكل لبنة قوية في منافسة المواجهة الأمريكية. فالاتحاد الأوروبي يسعى إلى إحتواء منطقة المغرب العربي أمام وجه الزحف الأمريكي الكثيف الذي بات ينافس كبار الشركات الأوروبية ، خاصة بعد تعاقد الشركات الأمريكية مع دول الاتحاد المغاربي للاستثمار في قطاع الطاقة مما جعل الاتحاد الأوروبي يتحرك ضد التوغل الأمريكي.

إن العنصر السلبي في سلوك الدول المغاربية في خضم هذا التنافس يبرز في اختلال التوازن الاقتصادي و السياسي مع أوروبا، اختلال يسمح بتنامي الاقتصاد الأوروبي و توسعه على حساب المغاربة وبدون منفعة متبادلة بينهما تتناسب مع ثرواتهم وقدراتهم. وهذه الوضعية نفسها فتحت شهية الأمريكيين للاستثمار في كل القطاعات في المغرب العربي. فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تجد أية صعوبة في اخضاع المغرب العربي لسياساتها وتوجيهاتها. خاصة فيما يتعلق بالثروات النفطية والباطنية وكذا الصين التي تشجعت لزيادة استثماراتها في كل القطاعات ومختلف المنتوجات والسلع. فاختلال التوازن يمثل ابتزازا في حق الدول المغاربية. والمشكلة الأساسية تتمثل في عدم وجود خطة تنسيقية بين الدول المغاربية في مجال التعاون و التكامل الاقتصادي فيما بينها أو مع الاتحاد الأوروبي أو مع الولايات المتحدة الامريكية أو الصين، ويكمن وراء هذا العجز بصفة أساسية غياب برنامج سياسي واضح المعالم، ورؤية واضحة عن التكامل و الوحدة الاقتصادية التي يتطلع اليها اكثر من 80 مليون مواطن مغاربي. و السبب الرئيس في عدم التنسيق يكمن في القضايا العالقة و الخلافات التي وترت العلاقات بين دول المنطقة، كتوتر العلاقات المغربية- الجزائرية على خلفية قضية الصحراء الغربية.

يمر التنافس الامريكي- الأوروبي في منطقة المغرب العربي بفترات انتكاسية و أخرى انتصارية، فتدفق الشركات الأمريكية تباعا يؤدي إلى نكسة الاقتصاد الاوروبي، وكذلك رد الفعل الاوربي السريع لهذا التدفق، سيؤدي حتما الى انتكاسة للطرف الأمريكي. بحيث تشتد المنافسة بين الطرفين وخاصة في مجال النفط. لكن ومن الملاحظ، أنه منذ نهاية الحرب الباردة برزت عوامل خارجية تتمثل قي دخول أطراف جديدة إلى الخط للبحث على مناطق نفوذ لها، كالصين التي وجدت في منطقة المغرب العربي الفرصة للوصول إلى النفط. إذ تعتبر قوة حقيقية تظهر على الساحة الدولية لمواجهة ومزاحمة الولايات المتحدة الامريكية و أوروبا على مناطق نفوذهما. حيث ترغب الصين في الاستفادة من الموارد والثروات الطبيعية للمنطقة المغاربية، فأقامت شراكة و مشاريع في المنطقة خاصة مع الجزائر. هذا ما أخاف الولايات المتحدة الأمريكية و أصبحت تعمل من أجل إيقاف التغلغل الصيني في المنطقة، لأنها شعرت بتهديد مصالحها و احداث خللا كبيرا لها.

تسعى القوى الكبرى للسيطرة على الثروات النفطية في منطقة المغرب العربي(النفط والغاز)، بحيث تحاول التدخل في شؤون النظام المغاربي وزعزعته وذلك نتيجة لأطماع هذه القوى في السيطرة على هذا المجال الجيو- سياسي، لقطع الطريق على الصين التي تسعى هي ايضا إلى تأمين مصالحها ومواردها النفطية المستقبلية من خلال الحفاظ على تمركزها جغرافيا و استراتيجيا بالمنطقة. وهو ما انتاب لدى الولايات المتحدة الامريكية مخاوف عديدة، أبرزها الخشية من تقلبات اسعار الطاقة، وتأثيرها على الاقتصاد الامريكي، فواشنطن ليست على استعداد للتخلي على النفط القادم من دول المغرب العربي والتخوف الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية هو من دخول الصين إلى الخط، وزيادة حدة المنافسة بينهما

مما سبب للقوتين خللا كبيرا، خاصة وأن الصين أصبحت تولي اهتماما بالغا بمنطقة المغرب العربي، بينما -في المقابل- نجد الولايات المتحدة الأمريكية لا تضع ملامح واضحة اتجاه المنطقة المغاربية ولا تعتبرها ضمن دائرة افريقيا من الناحية الجيو-استراتيجية، بالرغم من أنها تقع ضمن دائرة دول شمال افريقيا. فبعض المسؤولين الأمريكان يلحقون منطقة المغرب العربي إلى "الشرق الأوسط" ولا يعرفون المنطقة بقدر معرفتهم للمشرق العربي، وبالتالي تجاهلهم للمنطقة المغاربية معرفيا. هذا كله يمكن أن يؤدي إلى تراجع في الدور الأمريكي المسيطر و المهيمن، و مؤشر للنفوذ الواضح للاتحاد الأوروبي على المنطقة المغاربية بحكم العلاقات التاريخية بين الطرفين وربما النفوذ الصيني أيضا بحكم دخولها الى المنطقة.

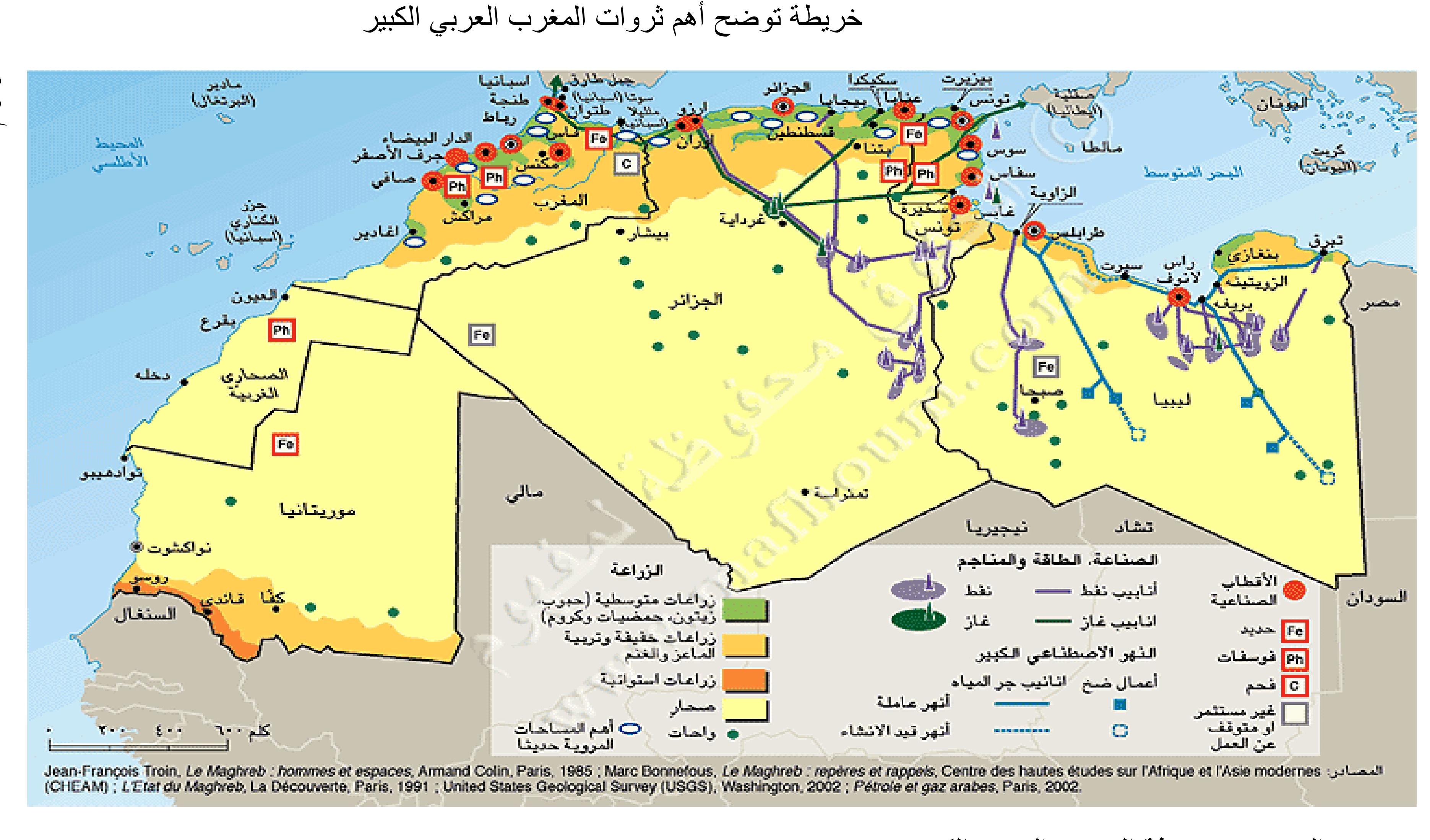
يمكن أن نلمس نقاط الاتفاق بين الدول الأوربية و الأمريكية حول المنطقة المغاربية رغم التنافس القائم بينهما، من خلال محاولة تقاسم النفوذ و السيطرة على مواردها، فبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تحبذ في السابق تدهور العلاقات بين الدول الأوروبية و الدول المغاربية، إلا أنها لا يمكنها أن تتفق بمفردها في وجه التغلغل المخيف للصين في المنطقة.

كما ذكرنا سابقا تعيش منطقة المغرب العربي منافسات جيوسياسية جديدة. ففي الحقيقة أن علاقات الأقطار المغاربية مع القوى الفاعلة تطغى عليها ذهنية المنافسة بحثا عن امتيازات خاصة، ما أضعف موقعها التفاوضي فرديا وجماعيا، ومنح الأطراف الأخرى هامشا كبيرا للمناورة وحدوث تنازلات ما كانت لتحصل لو كانوا متضامنين، فالدول المغاربية تعاني حالة اللاتعاون واللاتواصل بسبب القضايا العالقة بينها وبسبب عدم التفاهم فيما بينها، وهي الآن مطالبة أكثر من أي وقت آخر بإيجاد أرضية اقتصادية وتجارية مشتركة، بعيدة عن المؤثرات السياسية، تجسد شبكة من المنافع والمصالح الاقتصادية المتبادلة بينها التي تمهد الطريق أمامها لتحقيق التكامل المنشود الذي لن يحقق لكل دولة منها المزيد من القوة والمنافع فحسب، بل سيكون سبيلها للبقاء والوجود في عالم تتحكم به التكتلات العملاقة الذي يبدو جليا اليوم أنه بات من المستحيل للدول المغاربية مواجهة هذه التكتلات والتحديات، بما تنطوي عليه من قوى احتكارية متوحشة، بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية في كافة المجالات الاقتصادية، مما يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل احداث نقلة نوعية في العمل التكاملي والاندماجي المغاربي. الذي يستطيع الوقوف أمام أطماع هذه القوى التي ترغب في التمركز والسيطرة على المنطقة المغاربية. وبالتالي يمكن لسيناريو تعزيز الاتحاد المغاربي أن يتحقق.


الملاحق

الملحق رقم-01-

خريطة توضح أهم ثروات المغرب العربي الكبير



المصدر : خريطة المغرب العربي الكبير ،

http://www.israj.net/arabic/index.php/2011-05-14-07-31-02/2011-05-15-00-43-44/2011-05-15-00-45-02/4209-map-of-arab-homeland



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria



Calling Code: +213	رمز المكالمات الدولية :	Capital: Alger الجزائر	العاصمة :
Currency: Algerian Dinar	العملة : دينار جزائري	Area (Km^2) : 2 381 741	المساحة (كم^2):
Time zone : UTC+1	منطقة التوقيت :	From Tot. AC: 16.9%	من مساحة الوطن العربي:
LAS Membership : 1962/8/16	الانضمام إلى الجامعة:	Independence: 1962/7/5	الاستقلال :
National Office of Statistics Website		www.ons.dz	موقع الديوان الوطني للإحصائيات

POPULATION			السكان
Population (000's)	35 978	2010	عدد السكان (ألف نسمة)
0-14 Years (%)	27.8	2010	0-14 سنة (%)
15-24 Years (%)	20.5	2010	15-24 سنة (%)
25-49 Years (%)	36.6	2010	25-49 سنة (%)
50-59 Years (%)	7.4	2010	50-59 سنة (%)
60 Years and above (%)	7.7	2010	60 سنة فأكثر (%)
Sex Ratio (No. of males per 100 females)	102.4	2010	نسبة النوع (عدد الذكور لكل 100 أنثى)
Percentage of Urban Population (%)	...	...	نسبة السكان في الحضر (%)
Non-Citizens Population (%)	...	...	نسبة السكان غير المواطنين (%)
Population Density (population per km^2)	15.1	2010	الكثافة السكانية (فرد/كم^2)
Annual Population Growth Rate (%)	2.0	2010	معدل النمو السنوي للسكان (%)
Pop. from Total Pop. of A.C.(%)	10.11	2010	نسبة السكان من جملة سكان الوطن العربي (%)
No. of Household (000's)	5 806	2008	عدد الأسر (ألف)
Average Household Size	...	...	متوسط حجم الأسرة
Dependency Ratio (%)	...	...	نسبة الإعالة (%)
Proportion of Pop. Below 1 $ per day(%)	...	...	نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد/يوم(%)

VITAL STATISTICS			الإحصاءات الحيوية
Crude Birth Rate (Per 1000 pop.)	24.7	2010	معدل المواليد الخام (لكل 1000 من السكان)
Crude Death Rate (Per 1000 pop.)	4.4	2010	معدل الوفيات الخام (لكل 1000 من السكان)
Rate of Natural Increase (Per 1000 pop.)	20.3	2010	معدل الزيادة الطبيعية (لكل 1000 من السكان)
Infant Mortality Rate (Per 1000 Live Births)	23.7	2010	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل 1000 مولود حي)
Under 5 Mortality Rate (Per 1000 Live Births	...	...	معدل وفيات الأطفال دون 5 من العمر(لكل 1000 مولود حي)
Maternal Mortality Rate(Per 100 000 Live Births	...	...	معدل وفيات الأمهات (لكل 100 000 مولود حي)
Life Expectancy at Birth (year)	76.6	2010	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)
Male Life Expectancy	77.0	2010	العمر المتوقع عند الذكور
Female Life Expectancy	76.3	2010	العمر المتوقع عند الإناث
Total Fertility Rate	2.9	2010	معدل الخصوبة الكلي
Average Age at First Marriage	...	...	متوسط السن عند الزواج الأول
Male Average Age at First Marriage	...	...	متوسط سن الذكور عند الزواج الأول
Female Average Age at First Marriage	...	...	متوسط سن الإناث عند الزواج الأول
Crude Marriage Rate (per 1000 pop.)	9.6	2010	معدل الزواج الخام (لكل 1000 من السكان)
Crude Divorce Rate (per 1000 pop.)	...	...	معدل الطلاق الخام (لكل 1000 من السكان)

AGRICULTURE			الزراعه
Cultivated Area (000's Hectare)	8 404	2006	الرقعة الزراعية (ألف هكتار)
Forest Area (000's Hectare)	4 303	2006	مساحة الغابات (ألف هكتار)
Wheat Production (000's Ton)	2 950	2007	إنتاج القمح (ألف طن)
Potatoes Production (000's Ton)	1 421	2007	إنتاج البطاطس (ألف طن)
Barley Production (000's Ton)	1 300	2007	إنتاج الشعير (ألف طن)
Tomatoes Production (000's Ton)	567	2007	إنتاج الطماطم (ألف طن)
Fish Production (Ton)	148 843	2007	الإنتاج السمكي (طن)
Poultry Meat Production (000's Head)	261	2007	إنتاج لحوم الدواجن (ألف رأس)
Milk Production (000's Ton)	2 251	2007	إنتاج الحليب (ألف طن)

TOURISM			السياحه
Number of Arrival Tourists (000's)	1 743	2007	عدد السياح القادمين (ألف)
Arabs (%)	33.0	2007	عرب (%)
Asians (Except Arabs) (%)	5.2	2007	آسيويون (عدا العرب) (%)
Africans (Except Arabs) (%)	6.6	2007	أفريقيون (عدا العرب) (%)
Europeans (%)	53.0	2007	أوروبيون (%)
Americans (%)	2.0	2007	أمريكيون (%)
Others (%)	0.2	2007	آخرون (%)
Number of Hotels	1 140	2007	عدد الفنادق
***** (%)	1.1	2007	***** (%)
**** (%)	4.7	2007	**** (%)
*** (%)	12.7	2007	*** (%)
** (%)	13.8	2007	** (%)
* (%)	8.5	2007	* (%)
Others (%)	59.1	2007	أخرى (%)
Number of Rooms in Hotels	...	...	عدد الغرف بالفنادق
Number of Beds in Hotels	85 000	2007	عدد الأسرة بالفنادق
Average of Bed Occupancy	18.4	2007	متوسط الإشغال للسرير
Average Length of Tourists Stay (night)	3.0	2007	متوسط مدة الإقامة للسائح (الليلة)
Total Value of Tourism Receipts (Million $)	219	2007	إجمالي قيمة العائدات السياحية (مليون دولار)

ENERGY			الطاقة
Crude Oil Production (000's barrel/day)	1 240	2009	إنتاج النفط الخام (ألف برميل/يوم)
Crude Oil Reserve (billion barrels at EY)	12	2009	احتياطي النفط الخام (مليار برميل في نهاية السنة)
Crude Oil Exports (000's barrel/day)	748	2009	صادرات النفط الخام (ألف برميل /يوم)
Oil Consumption (000's BOE/day)	362	2009	استهلاك النفط (ألف برميل مكافئ نفط / يوم)
Natural Gas Production (million m^3)	152 827	2007	إنتاج الغاز الطبيعي (مليون متر^3)
Natural Gas Reserve (billion m^3at EY)	4 504	2009	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر^3 نهاية السنة)
Natural Gas Consumption (000's BOE/day)	520	2009	استهلاك الغاز الطبيعي(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)
Electric Energy Production (Gw/H)	42 770	2009	إنتاج الطاقة الكهربائية (جيجا وات/ساعة)
Total Energy Consumption (000's BOE/day)	896	2009	إجمالي استهلاك الطاقة(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)
Consumption of Energy Per Capita (BOE)	8.5	2006	نصيب الفرد في استهلاك الطاقة (برميل مكافئ نفط)
Gasoline Production (000's barrel/day)	59	2009	إنتاج الغازولين (ألف برميل / يوم)
Gasoline Consumption (000's barrel/day)	89	2009	استهلاك الغازولين (ألف برميل / يوم)

FOREIGN TRADE			التجارة الخارجية
Total Exports (million dollars)	63 455	2007	إجمالي الصادرات (مليون دولار)
Exports to A.C. of Total Exports (%)	...	2007	الصادرات إلى الدول العربية من إجمالي الصادرات (%)
Total Imports (million dollars)	33 528	2007	إجمالي الواردات (مليون دولار)
Imports from A.C. of Total Imports (%)	...	2007	الواردات من الدول العربية من إجمالي الواردات (%)
Major Countries Exporting to (million dollars)			أهم الدول المصدر إليها (مليون دولار)
1- United States	18 265	2007	1- الولايات المتحدة الأمريكية
2- Italy	8 044	2007	2- إيطاليا
3- Spain	5 390	2007	3- أسبانيا
4- France	4 133	2007	4- فرنسا
Major Count. importing from (million dollars)			أهم الدول المستورد منها (مليون دولار)
1- France	4 613	2007	1- فرنسا
2- Italy	2 406	2007	2- إيطاليا
3- China	2 389	2007	3- الصين
4- Germany	1 788	2007	4- ألمانيا
Major Commodities Exported (million dollars)			أهم السلع المصدرة (مليون دولار)
1-	...	...	1-
2-	...	...	2-
3-	...	...	3-
4-	...	...	4-
Major Commodities Imported (million dollars)			أهم السلع المستوردة (مليون دولار)
1- Medicines Contain antibiotics	1 094	2006	1- الأدوية تحتوي على المضادات
2- Wheat	996	2006	2- القمح
3- Cars and other vehicles	938	2006	3- السيارات والمركبات الأخرى
4- Bars of iron or steel	813	2006	4- قضبان من الحديد الصلب

المصدر:" الدول العربية أرقام و مؤشرات "، مجلة جامعة الدول العربية، القاهرة ، العدد الثالث ، 2011 ، ص ص 37-42



الجمهورية التونسية
Republic of Tunisia



Calling Code : +216 : رمز المكالمات الدولية	Capital: Tunis تونس : العاصمة
Currency: Tunisian Dinar العملة : دينار تونسي	Area (Km^2) : 164 150 :($كم^2$) المساحة
Time zone : UTC+1 : منطقة التوقيت	From Tot. AC: 1.2% :من مساحة الوطن العربي
LAS Membership : 1958/10/1 : الانضمام إلى الجامعة	Independence: 1956/3/20 :الاستقلال
National Statistic Institute Website www.ins.nat.tn موقع المعهد الوطني للإحصاء	

POPULATION			السكان
Population (000's)	10 549	2010	عدد السكان (ألف نسمة)
0-14 Years (%)	23.7	2010	(%) 0-14 سنة
15-24 Years (%)	18.9	2010	(%) 15-24 سنة
25-49 Years (%)	37.8	2010	(%) 25-49 سنة
50-59 Years (%)	9.7	2010	(%) 50-59 سنة
60 Years and above (%)	9.9	2010	(%) 60 سنة فأكثر
Sex Ratio (No. of males per 100 females)	99.5	2010	نسبة النوع (عدد الذكور لكل 100 أنثى)
Percentage of Urban Population (%)	66.1	2010	نسبة السكان في الحضر (%)
Non-Citizens Population (%)	...	...	نسبة السكان غير المواطنين (%)
Population Density (population per km^2)	64.3	2010	الكثافة السكانية (فرد/$كم^2$)
Annual Population Growth Rate (%)	1.06	2010	معدل النمو السنوي للسكان (%)
Pop. from Total Pop. of A.C.(%)	2.96	2010	نسبة السكان من جملة سكان الوطن العربي (%)
No. of Households (000's)	2 539	2010	عدد الأسر (ألف)
Average Household Size	4.2	2010	متوسط حجم الأسرة
Dependency Ratio (%)	45.7	2008	نسبة الإعالة (%)
Proportion of Pop. Below 1 $ per day(%)	24.7	2005	نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد/يوم(%)

VITAL STATISTICS			الإحصاءات الحيوية
Crude Birth Rate (Per 1000 pop.)	17.7	2009	معدل المواليد الخام (لكل 1000 من السكان)
Crude Death Rate (Per 1000 pop.)	5.7	2009	معدل الوفيات الخام (لكل 1000 من السكان)
Rate of Natural Increase (Per 1000 pop.)	12.0	2009	معدل الزيادة الطبيعية (لكل 1000 من السكان)
Infant Mortality Rate (Per 1000 Live Births)	17.8	2009	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل 1000 مولود حي)
Under 5 Mortality Rate Female(Per 1000 Live	15.2	2009	معدل وفيات الأطفال الإناث دون 5 من العمر(لكل 1000
Under 5 Mortality Rate Male(Per 1000 Live Bir	18.2	2009	معدل وفيات الأطفال ذكور دون 5 من العمر(لكل 1000
Maternal Mortality Rate(Per 100 000 Live Births	44.8	2008	معدل وفيات الأمهات (لكل 100 000 مولود حي)
Life Expectancy at Birth (year)	74.5	2009	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)
Male Life Expectancy	72.5	2009	العمر المتوقع عند الذكور
Female Life Expectancy	76.5	2009	العمر المتوقع عند الإناث
Total Fertility Rate	2.1	2009	معدل الخصوبة الكلي
Average Age at First Marriage	...	...	متوسط السن عند الزواج الأول
Male Average Age at First Marriage	33.8	2009	متوسط سن الذكور عند الزواج الأول
Female Average Age at First Marriage	28.0	2009	متوسط سن الإناث عند الزواج الأول
Crude Marriage Rate (per 1000 pop.)	15.6	2009	معدل الزواج الخام (لكل 1000 من السكان)
Crude Divorce Rate (per 1000 pop.)	3.9	2009	معدل الطلاق الخام (لكل 1000 من السكان)

AGRICULTURE			الزراعة
Cultivated Area (000's Hectare)	4 953	2010	الرقعة الزراعية (ألف هكتار)
Forest Area (000's Hectare)	666	2010	مساحة الغابات (ألف هكتار)
Vegetable Production (000's Ton)	3 204	2010	إنتاج الخضروات (ألف طن)
Tomatoes Production (000's Ton)	1 296	2010	إنتاج الطماطم (ألف طن)
Wheat Production (000's Ton)	822	2010	إنتاج القمح (ألف طن)
Barley Production (000's Ton)	237	2010	إنتاج الشعير (ألف طن)
Fish Production (Ton)	102 066	2010	الإنتاج السمكي (طن)
Poultry Meat Production (000's Ton)	150	2010	إنتاج لحوم الدواجن (ألف طن)
Eggs Production (Million Eggs)	1 710	2010	إنتاج البيض (مليون بيضة)
Milk Production (Ton)	1 030	2010	إنتاج الحليب (طن)
TOURISM			**السياحة**
Number of Arrival Tourists (000's)	6 903	2010	عدد السياح القادمين (ألف)
Arabs (%)	43.0	2010	عرب (%)
Asians (Except Arabs) (%)	0.6	2010	أسيويون (عدا العرب) (%)
Africans (Except Arabs) (%)	0.5	2010	أفريقيون (عدا العرب) (%)
Europeans (%)	55.1	2010	أوروبيون (%)
Americans (%)	0.6	2010	أمريكيون (%)
Others (%)	0.2	2010	أخرون (%)
Number of Hotels	856	2010	عدد الفنادق
***** (%)	6.9	2010	(%) *****
**** (%)	18.2	2010	(%) ****
*** (%)	24.6	2010	(%) ***
** (%)	15.4	2010	(%) **
* (%)	6.9	2010	(%) *
Others (%)	27.9	2010	(%) أخرى
Number of Rooms in Hotels	120 764	2010	عدد الغرف بالفنادق
Number of Beds in Hotels	241 528	2010	عدد الأسرة بالفنادق
Average of Bed Occupancy	50.7	2010	متوسط الإشغال للسرير
Average Length of Tourists Stay (night)	4.7	2010	متوسط مدة الإقامة للسائح (ليلة)
Total Value of Tourism Receipts (Million$)	2 459	2010	إجمالي قيمة العائدات السياحية (مليون دولار)

(1) : Do not Include Kindergarden

(1) : لا يتضمن رياض الأطفال

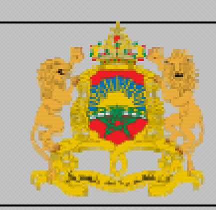
ENERGY			الطاقة
Crude Oil Production (000's barrel/day)	82.0	2009	إنتاج النفط الخام (ألف برميل/يوم)
Crude Oil Reserve (billion barrels at EY)	0.4	2009	احتياطي النفط الخام (مليار برميل في نهاية السنة)
Crude Oil Exports (000's barrel/day)	69	2009	صادرات النفط الخام (ألف برميل /يوم)
Oil Consumption (000's BOE/day)	110	2009	استهلاك النفط (ألف برميل مكافئ نفط / يوم)
Natural Gas Production (million m^3)	2 794	2009	إنتاج الغاز الطبيعي (مليون متر^3)
Natural Gas Reserve (billion m^3 at EY)	65	2009	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر^3 نهاية السنة)
Natural Gas Consumption (000's BOE/day)	58	2009	استهلاك الغاز الطبيعي(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)
Electric Energy Production (Gw/H)	14 082	2009	إنتاج الطاقة الكهربائية (جيجا وات/ساعة)
Total Energy Consumption (000's BOE/day)	168	2009	إجمالي استهلاك الطاقة(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)
Consumption of Energy Per Capita (BOE)	5.5	2008	نصيب الفرد في استهلاك الطاقة (برميل مكافئ نفط)
Gasoline Production (000's barrel/day)	7	2009	إنتاج الغازولين (ألف برميل / يوم)
Gasoline Consumption (000's barrel/day)	11	2009	استهلاك الغازولين (ألف برميل / يوم)

FOREIGN TRADE			التجارة الخارجية
Total Exports (million dollars)	16 418	2010	إجمالي الصادرات (مليون دولار)
Exports to A.C. of Total Exports (%)	10.7	2010	الصادرات إلى الدول العربية من إجمالي الصادرات (%)
Total Imports (million dollars)	22 211	2010	إجمالي الواردات (مليون دولار)
Imports from A.C. of Total Imports (%)	7.1	2010	الواردات من الدول العربية من إجمالي الواردات (%)
Major Countries Exporting to (million dollars)			أهم الدول المصدر إليها (مليون دولار)
1- France	4 712	2010	1- فرنسا
2- Italy	3 263	2010	2- إيطاليا
3- Germany	1 387	2010	3- ألمانيا
4- Libya	732	2010	4- ليبيا
Major Countries importing from (million dollars)			أهم الدول المستورد منها (مليون دولار)
1- France	4 202	2010	1- فرنسا
2- Italy	3 906	2010	2- إيطاليا
3- Germany	1 696	2010	3- ألمانيا
4- China	1 344	2010	4- الصين
Major Commodities Exported (million dollars)			أهم السلع المصدرة (مليون دولار)
1- Electrical machinery	4 225	2010	1- آلات وأجهزة ومعدات كهربائية
2- Clothing Not Knitted	2 229	2010	2- ألبسة وتوابع ألبسة من غير مصنرات
3- Mineral fuels and products	2 313	2010	3- وقود معدني ومنتجات تقطيرها
4- Clothing and accessories	828	2010	4- ألبسة وتوابع ألبسة من مصنرات
Major Commodities Imported (million dollars)			أهم السلع المستوردة (مليون دولار)
1- Nuclear reactors and boilers	...	...	1- مفاعلات نووية، مراجل
2- Electrical machinery	5 608	2010	2- آلات وأجهزة ومعدات كهربائية
3- Mineral fuels and products	2 651	2010	3- وقود معدني ومنتجات تقطيرها
4- Vehicles, Tractors And Parts	1 654	2010	4- سيارات وجرارات وأجزاؤها

المصدر:" الدول العربية أرقام و مؤشرات "، مجلة جامعة الدول العربية، القاهرة ، العدد الثالث ، 2011 ، ص ص 31-36



المملكة المغربية
Kingdom of Morocco



Calling Code: +212 رمز المكالمات الدولية :	Capital: Rabat الرباط العاصمة :
Currency: Moroccan Dirham العملة : درهم مغربي	Area (Km^2) : 710 850 المساحة (كم^2):
Time Zone: UTC+0 منطقة التوقيت :	From Tot. AC: 5.1% من مساحة الوطن العربي:
LAS Membership: 1958/10/1 الانضمام إلى الجامعة :	Independence: 1956/11/18 الاستقلال:
Direction de la Statistique Website www.hcp.mc	موقع مديرية الإحصاء

POPULATION			السكان
Population (000's)	32 187	2011	عدد السكان (ألف نسمة)
0-14 Years (%)	27.1	2011	0-14 سنة (%)
15-24 Years (%)	19.7	2011	15-24 سنة (%)
25-49 Years (%)	35.7	2011	25-49 سنة (%)
50-59 Years (%)	9.0	2011	50-59 سنة (%)
60 Years and above (%)	8.5	2011	60 سنة فأكثر (%)
Sex Ratio (No. of males per 100 females)	97.3	2011	نسبة النوع (عدد الذكور لكل 100 أنثى)
Percentage of Urban Population (%)	58.2	2011	نسبة السكان في الحضر (%)
Non-Citizens Population (%)	...	...	نسبة السكان غير المواطنين (%)
Population Density (population per km^2)	44.8	2011	الكثافة السكانية (فرد/كم^2)
Annual Population Growth Rate (%)	1.1	2011	معدل النمو السنوي للسكان (%)
Pop. from Total Pop. of A.C.(%)	8.85	2011	نسبة السكان من جملة سكان الوطن العربي (%)
No. of Household (000's)	6 665	2011	عدد الأسر (ألف)
Average Household Size	4.8	2011	متوسط حجم الأسرة
Dependency Ratio (%)	...	...	نسبة الإعالة (%)
Proportion of Pop. Below 1 $ per day(%)	...	...	نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد/يوم(%)

VITAL STATISTICS			الإحصاءات الحيوية
Crude Birth Rate (Per 1000 pop.)	17.3	2011	معدل المواليد الخام (لكل 1000 من السكان)
Crude Death Rate (Per 1000 pop.)	4.7	2011	معدل الوفيات الخام (لكل 1000 من السكان)
Rate of Natural Increase (Per 1000 pop.)	13.0	2011	معدل الزيادة الطبيعية (لكل 1000 من السكان)
Infant Mortality Rate (Per 1000 Live Births)	30.0	2010	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل 1000 مولود حي)
Under 5 Mortality Rate (Per 1000 Live Births	36.0	2010	معدل وفيات الأطفال دون 5 من العمر (لكل 1000 مولود حي)
Maternal Mortality Rate(Per 100 000 Live Births	...	...	معدل وفيات الأمهات (لكل 100 000 مولود حي)
Life Expectancy at Birth (year)	73.3	2011	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)
Male Life Expectancy	72.0	2011	العمر المتوقع عند الذكور
Female Life Expectancy	74.7	2011	العمر المتوقع عند الإناث
Total Fertility Rate	2.1	2011	معدل الخصوبة الكلي
Average Age at First Marriage	...	...	متوسط السن عند الزواج الأول
Male Average Age at First Marriage	31.4	2010	متوسط سن الذكور عند الزواج الأول
Female Average Age at First Marriage	26.6	2010	متوسط سن الإناث عند الزواج الأول
Crude Marriage Rate (per 1000 pop.)	...	...	معدل الزواج الخام (لكل 1000 من السكان)
Crude Divorce Rate (per 1000 pop.)	...	...	معدل الطلاق الخام (لكل 1000 من السكان)

AGRICULTURE			الزراعة
Cultivated Area (000's Hectare)	9 003	2009	الرقعة الزراعية (ألف هكتار)
Forest Area (000's Hectare)	4 364	2007	مساحة الغابات (ألف هكتار)
Vegetable Production (000's Ton)	5 450	2009	إنتاج الخضروات (ألف طن)
Fruit Production (000's Ton)	3 880	2009	إنتاج الفواكه (ألف طن)
Wheat Production (000's Ton)	6 371	2009	إنتاج القمح (ألف طن)
Barley Production (000's Ton)	3 786	2009	إنتاج الشعير (ألف طن)
Red Meat Production (000's Head)	381	2009	إنتاج اللحوم الحمراء (ألف رأس)
Poultry Meat Production (Ton)	490	2009	إنتاج لحوم الدواجن (طن)
Eggs Production (Million Egg)	3 900	2009	إنتاج البيض (بمليون بيضة)
Milk Production (Million liter)	1 560	2009	إنتاج الحليب (مليون لتر)

ENERGY			الطاقة
Crude Oil Production (000's barrel/day)	...	...	إنتاج النفط الخام (ألف برميل/يوم)
Crude Oil Reserve (billion barrels at EY)	...	...	احتياطي النفط الخام (مليار برميل في نهاية السنة)
Crude Oil Exports (000's barrel/day)	...	...	صادرات النفط الخام (ألف برميل /يوم)
Oil Consumption (000's barrel/day)	...	...	استهلاك النفط (ألف برميل/ يوم)
Natural Gas Production (million m^3)	...	...	إنتاج الغاز الطبيعي (مليون متر^3)
Natural Gas Reserve (billion m^3)	...	...	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر^3)
Natural Gas Consumption (000's BOE/day)	586	2009	استهلاك الغاز الطبيعي(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)
Electric Energy Production (Gw/H)	20 809	2009	إنتاج الطاقة الكهربائية (جيجا وات/ساعة)
Total Energy Consumption (Gw/H)	15 133	2009	إجمالي استهلاك الطاقة (جيجا وات/ساعة)
Consumption of Energy Per Capita (BOE)			نصيب الفرد في استهلاك الطاقة (برميل مكافئ نفط)
Gasoline Production (000's barrel/day)	2 000	2009	إنتاج الغازولين (ألف برميل / يوم)
Gasoline Consumption (000's barrel/day)	4 339	2009	استهلاك الغازولين (ألف برميل / يوم)

TOURISM			السياحة
Number of Arrival Tourists (000's)	3 669	2009	عدد السياح القادمين (ألف)
Arabs (%)	5.0	2009	عرب (%)
Asians (Except Arabs) (%)	1.2	2009	أسيويون (عدا العرب) (%)
Africans (Except Arabs) (%)	1.2	2009	أفريقيون (عدا العرب) (%)
Europeans (%)	77.1	2009	أوروبيون (%)
Americans (%)	3.5	2009	أمريكيون (%)
Others (%)	12.0	2009	أخرون (%)
Number of Hotels	1 806	2009	عدد الفنادق
***** (%)	3.3	2009	(%) *****
**** (%)	8.3	2009	(%) ****
*** (%)	9.8	2009	(%) ***
** (%)	9.7	2009	(%) **
* (%)	8.7	2009	(%) *
Others (%)	60.2	2009	(%) أخرى
Number of Rooms in Hotels	78 217	2009	عدد الغرف بالفنادق
Number of Beds in Hotels	164 612	2009	عدد الأسرة بالفنادق
Average of Bed Occupancy (%)	41.0	2009	متوسط الإشغال للسرير (%)
Average Length of Tourists Stay (night)	....	...	متوسط مدة الإقامة للسائح (ليلة)
Total Value of Tourism Receipts (Million $)	...	...	إجمالي قيمة العائدات السياحية (مليون دولار)

FOREIGN TRADE			التجارة الخارجيه
Total Exports (million dollars)	13 842	2009	إجمالي الصادرات (مليون دولار)
Exports to A.C. of Total Exports (%)	4.9	2009	الصادرات إلى الدول العربية من إجمالي الصادرات (%)
Total Imports (million dollars)	32 784	2009	إجمالي الواردات (مليون دولار)
Imports from A.C. of Total Imports (%)	11.5	2009	الواردات من الدول العربية من إجمالي الواردات (%)
Major Countries Exporting to (million dollars)			أهم الدول المصدر إليها (مليون دولار)
1- France	3 395	2009	1- فرنسا
2- Spain	2 931	2009	2- اسبانيا
3- India	736	2009	3- الهند
4- Brazil	296	2009	4- البرازيل
Major Count. importing from (million dollars)			أهم الدول المستورد منها (مليون دولار)
1- France	5 141	2009	1- فرنسا
2- Spain	3 952	2009	2- اسبانيا
3- Italy	2 138	2009	3- ايطاليا
4- Saudi Arabia	1 422	2009	4- السعودية
Major Commodities Exported (million dollars)			أهم السلع المصدرة (مليون دولار)
1- Ready-made clothes	2 195	2009	1- ملابس جاهزة
2- Phosphoric acid	994	2009	2- الحامض الفسفوري
3- Underwear	799	2009	3- ملابس داخلية
4- Natural fertilizers & chemica	696	2009	4- الأسمدة الطبيعية و الكيماوية
Major Commodities Imported (million dollars)			أهم السلع المستوردة (مليون دولار)
1- Crude oil	2 122	2009	1- زيت النفط الخام
2- Gaswal and fuel oil	1 944	2009	2- الغازوال وزيت الفيول
3- Petroleum gas and other fuels	1 238	2009	3- الغاز النفطي ومحروقات أخرى
4- Artificial plastic materials	870	2009	4- المواد البلاستيكية الاصطناعية

المصدر:" الدول العربية أرقام و مؤشرات "، مجلة جامعة الدول العربية، القاهرة ، العدد الثالث ، 2011 ، ص ص 127 - 132

قائمة المراجع

قائمةالمراجع:

أولا: باللغة العربية:

1- الكتب:

1.أبو زيد علا عبد العزيز، النظرية السياسية، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية.

2.إدمون غريب و آخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، مارس 2004

3.أعمر بوزيد ، العالم العربي و مبادرة الشرق الأوسط الكبير: أمريكا و استراتيجية التحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة، الجزائر، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، 2005

4.ايروينراي ، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب العربي و الولايات المتحدة الأمريكية 1776-1816، ترجمة: اسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1978

5.البدوي عدنان طه ، العلاقات السياسية الدولية، طرابلس بن عزيز المفتوحة، الطبعة الرابعة، 1998،

6.برقوق سالم ، الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، الجزائر، طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، 2009.

7.بوعشةمحمد ، التكامل و التنازع في العلاقات الدولية الراهنة، ليبيا، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، 1999

8.بيليسجون و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004

9.تشنج ليوشيه و دونج لي شي ، الصين و الولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان، ترجمة حمدي عبد العزيز، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003

10.توفيق سعد حقي ، مبادئ الخلافات الدولية، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2000

11.جندلي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونيةللنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،2007

12.جندلي عبد الناصر، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، الجزائر، باتنة، للنشر والتوزيع، 2010

13.الجوهري يسرى ، جغرافية المغرب العربي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001

14.جيدمن جيفري ، أوربا و أمريكا على مفترق الطرق، ترجمة: سليمان عوض، واشنطن، المعهد الأمريكي للسياسة العامة، 1999

15.الحاج علي ، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2005

16.حبيب هاني ، الشراكة الأوربية–المتوسطية مالها وما عليها، وجهة نظر عربية، المنشورات الجامعية والعلمية، 2001

17.حتي ناصيف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985

18.دورتي جيمس ، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، الطبعة الأول،1985

19.عطوان خضر عباس ، مستقبل العلاقات الأمريكية –الصينية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية.

20.فهمي عبد القادر محمد ، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2000

21.فيلالي مصطفى ، المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1989

22.كمال مصطفى و زاهرفؤاد ، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية–الأوروبية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001،

23.اللاوندي سعيد ، القرن الواحد و العشرون...هل يكون أمريكيا. القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، 2002

24.المخادمي رزيق عبد القادر ، الاتحاد من اجل المتوسط-الأبعاد و الآفاق، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009

25.مصباح عامر ، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006

26.معراف اسماعيل ، الوضع الاقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (مع التركيز على قضايا الإصلاح و التحول الديمقراطي)، الجزائر، منشورات ANEP،2009

27.نايت بلقاسم مولود قاسم ، شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل سنة 1830، الجزء الأول، الجزائر، دار البعث، ، 1985

2-الدوريات والمجلات:

1.الأطرش محمد ، "العرب و العولمة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، مارس 1998

2.الأطرش محمد ، "المشروعان الأوسطي و المتوسطي و الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 210، أوت 1996

3.الجنانيالإدريس ، "المبادرتان الأوربية و الأمريكية للشراكة مع البلدان المغاربية"، مجلة المغاربية للدراسات الاستراتيجية الشاملة، العدد 1، 2001

4.حسن حمدي عبد الرحمان ، "التنافس الدولي في القرن الإفريقي"مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، المجلد 45، العدد 177، يناير 2009

5.حميد الجمياي ، "مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء نهاية القرن العشرين"، مجلة شؤون عربية، العدد 100، ديسمبر 1999

6.الدسوقي أبو بكر ، "الدور العالمي للصين...رؤى مختلفة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية،المجلد 43، العدد 173، يوليو 2008

7.دياب أحمد ، "العلاقات الصينية-الأمريكية بين التعاون و الصراع"، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008

8.الروز حسن مظفر ، "سمات اقتصاد المعرفة في دول المغرب العربي، و انعكاساتها المحتملة على الميزة التنافسية في البيئة الرقمية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 348، 2008

09.زياني هيثم ، "خفايا اللقاء الاورومتوسطي"، السفير، العدد 28، نوفمبر 2000

10.زيدان نزار عبد المعطي ، "العلاقات الأمريكية-الصينية، أوجه التقارب و أوجه التباعد"، ملف السياسة الدولية، العدد 132، أفريل 1998

11.سلامة رشيد ، "المغرب العربي بين الخيار المتوسطي و مشروع الشراكة الأمريكية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 82، أفريل 1999

12.شبيب نبيل ، "مستقبل العلاقات الأوروبية- الأمريكية"، مجلة قضايا دولية، عدد 143، 1992

13.شلبي علي مغاوري ، "الصين و الاقتصاد العالمي ...مقومات القوة و عوائق الاندماج"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، العدد 167، يناير 2007

14.صالح عبد اللّه ، "التقارب الصيني الأمريكي و آفاق المستقبل"، ملف السياسة الدولية، العدد 132، أفريل 1998

15.عبد الحافظ مصطفى ، "الصين و دبلوماسية الصحة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، المجلد41، العدد 163

16.عبد الحي وليد ، "العلاقات الصينية –العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 322، ديسمبر 2000

17.عبد اللطيف خالد ، "مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، 1996

18.فهمي جورج ثروت ، "العلاقات الصينية-الإفريقية...شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، العدد 167ن يناير 2007

19.فوزي سميحة السيد ، "النظام العالمي الجديد و انعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي"، مجلة البحوث و الدراسات العربية، معهد البحوث و الدراسات العربية، العدد 22، 1994

20.قاسم علي ، "قراءة في الدور الأوربي في المنطقة"، أوربا و العرب، عدد 171، نوفمبر 1997

21.قنديل حنان ، "الصين.نموذج جديد للقوة الصاعدة"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 43، العدد 173، يوليو، 2008

22.كرار أحمد جعفر ، "الدبلوماسية الشعبية و العلاقات العربية-الصينية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، يناير 2007

23.كوش كريستينا ، "عودة إلى الواقعية في سياسات أوربا اتجاه الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010

24.كيليا ستيفان ، "مشروع برشلونة هل يحقق أهدافا"، دراسات دولية، العدد69، أفريل 1998

25.ليسر ابان ، "دور المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط و مكانتها في ستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة انتقالية و استشفاف، 2001

26.المشاطعبد المنعم ، "النظام الدولي و التحول إلى التعددية التوافقية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد: 44، العدد 178، أكتوبر 2009

27.مورافيسكأندري ، "الفيدرالية و السلام: منظور ليبرالي بنيوي"، ترجمة عادل زقاغ، مجلة علم السياسة و العلاقات الدولية، قراءات عالمية، 2008

28.نسيم وفاء ، "التعاون الأوربي المتوسطي (عملية برشلونة)"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، العدد 138، أكتوبر 1999

29.هلال رضا محمد ، "الوجود الاقتصادي في إفريقيا: الفرص و التحديات"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، المجلد 41، العدد 163، يناير 2006

30.ولد أحمد جدو محمد الأمين ، "أثر المتغيرات العالمية الجديدة في ديناميكية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 268، 2001

31.وولت ستيفن ، نظرية العلاقات الدولية "عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاغ، علم السياسة و العلاقات الدولية، قراءات عالمية، مجلد 1، عدد 1، 2005

3-الجرائد:

1.هارون محمد السعيد ، صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية، جريدة المجاهد، العدد 1143، 2 جويلية 1982

4-المطبوعات غير المنشورة:

أ-المذكرات و الأطروحات

1_ بيرم فاطمة، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي ما بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009-2010.

2-حكيمي توفيق، الحوار النيوليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني، دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية ودراسات استراتيجية، جامعة بانتة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007-2008.

3-زغدار عبد الحق، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008.

ب_المقابلات:

_ مقابلة مع مستشار الشؤون الثقافية المدعو (أبو كمال، السفارة الصينية بالجزائر العاصمة، يوم 04 نوفير 2012

ج-مواقع من الإنترنيت:

1. حاتم بن. ع، العلاقة بين المغرب و الاتحاد الأوربي: "في مرحلة ما بعد انهيار جدار برلين"، 2009، علاقة- مغرب- اتحاد- أوربي http://www.bloy.saeeed.com/..../
2. الأسود طاهر ، "ثوابت العلاقات التونسية-الأمريكية"، 2007/12/8 http://www.ifriqiyah.com/cms/content/view/s10/1/
3. العاركي تركي بن عجلان ، العلاقات التونسية-الأمريكية قبل الحملية الفرنسية http://www.attarikh.alarabi.ma/htm/addad%2050/addadsparties.htm
4. " الصراع الفر نكو-أمريكي على منطقة المغرب العربي"، 2005/07/18 http://www.hizbatahrir.org
5. " المغرب العربي"، من ويكابيديا الموسوعة الحرة http://www.wikipedia.org/wiki
6. "استئناف المفاوضات بين الجزائر و الاتحاد الأوربي حول تعديل اتفاق الشراكة "، http://Algerie360.com/37839
7. "الاتحاد من أجل المتوسط"، 2011 http://www.ar.wikipedia.org/wiki.
8. "التعاون الأوربي الجزائري يجدد العلاقة بين بحاثة البحر المتوسط"، http://www.carojar.org/2009
9. "التنافس على إفريقيا"، 15 ديسمبر 2007 http://www.wohaire.net.org/
10. "التوقيع على اتفاقيتي تعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوربي"، http://www.diplomatie.gov.fr/article1099.htm
11. "الجزائر و الاتحاد الأوربي، إبراز الطابع الاستراتيجي للحوار البرلماني"، 2011/2/4 http://www.ennaharonline.com/.../86203/
12. "الجهاز الاستشاري الصيني يدعو لزيادة التعاون و "احتواء" أقل في العلاقات الصينية-الأمريكي " ، 2010. http://www.edigear.com/detail/indexphp?id=110467

13. "السفير الصيني بالجزائر يتفقد عدة مشاريع"، 2009/12/27
http://elkhabar.com/quotidien/?ida=1...nsert
14. "الصين و أمريكا"، http://www.arabsino.com
15. "العلاقات التونسية-الأمريكية قبل الحماية الفرنسية "
http://www.attarikh:alarabi.ma/htm/addady.2020/htm
16. "العلاقات الجزائرية-الأوربية"، 2007 http://djelfz.info.
17. "العلاقات الصينية – الجزائرية"،
.http://www.unen.net/arabic/index.php?....com
18. "أوباما في طوكيو: لا نسعى إلى احتواء الصين"، 14 نوفمبر 2009.
19. "جولة وزير الخارجية الأمريكي في المغرب العربي، إعادة رسم السياسات"
http://www.alast.wslindex.cfm?method
20. "علاقة الجزائر بأوربا و التأثير الفرنسي"،
?http://sawt.alahrar.net/online/modules.php2009
21. "علاقة الصداقة و التعاون الصينية-الجزائرية الوثيقة الطويلة الأمد"، 2008،
.http://www.arabic.people.com.cn
22. "في 2010 تعزز اهتمام العمالقة الآسيويين بالمنطقة العربية"، 29 ديسمبر 2010،
http://wwwswinssinfo.ch
23. "ملف التسلح في منطقة المغرب العربي، القوى العظمى تبحث عن مصالحها في شمال إفريقيا"،
2009http://www.elaph.com/veb/politics/2009/432989.htm
24. "هل يتحتم علينا أن "نحتوي الصين""، 2011.
http://www.project.sqndicate.org/commentary/.../arabic
25. ...http://www.bbc.co.uk/...091113-a/s-obama-tokyo-spe
26. ا"العلاقات التونسية-الأمريكية"
...http://www.Islamicnwes.net/common/viewletem.asp?poc/d..2

ثانيا: باللغة الأجنبية:

A- Books :

1.ThomasShreber, jeux de go En Mediterranée Orientale, Paris, Fondation Des Etudes de Defenses Nationales, 1986

2.Zoubir Yahia H., American foreign policy in the Maghreb : conflicting US interest in promotion democracy, containing radical islamism and asswing regional stability , in mondialisation et security, securité pour tousouensecuritépartagé ?,2003

B-Magazines :

1.Bensalem Hatem, « Le Maghreb sur L'échiquerMéditerranees », Eudes Internationales, Tunis, No40, 1991

2.Bonnefous Marc, « Réflexion sur une Politique Arabe », Revue Defense Nationale, Aout, Septembre, 1998

3.Colard Daniel, « La Conference De Barcelone et le Partenarait Euro-Méditerranéen », Revue Défense Nationale, Février 1996

4.LaingihnstonRantai, « is chaina status power ? »InternationalSecurity, vol : 27,no :4(spring 2003)

5.Shamaugh David, China Engage /.Asia, Reshaping the Regional Order, International Security, vol : 29, NO :03, 2004

C-These:

1.Bokara Hocine, Idiology And Pragmatism in Algerian FOreign Policy, university algeriers diploma and university of lancaster, june 1986

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس المحتويات